عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

(الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد حرب العام (2006

2006 - 2013

احمد محمود محمد شديد

رسالـــة ماجستيـــر

القدس – فلسطين

1436هـ-2015 م

(الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد حرب العام 2006) 2006 – 2013

إعداد الطالب

احمد محمود محمد شديد

بكالوريوس تاريخ جامعة الخليل /الخليل، فلسطين

إشراف الدكتور

عماد البشتاوي

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الاقليمية/ قسم الدراسات الاسرائيلية/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

1436هـ-2015 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

(الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد حرب العام 2006) 2006 – 2013

اسم الطالب: احمد محمود محمد شديد

الرقم الجامعي: 21012748

المشرف : الدكتور عماد البشتاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 20 / 06 / 2015 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:-

1. رئيس لجنة المناقشة : د. عماد البشتاوي التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً : د. أحمد فارس عودة التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً : د. محمد المصري التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1436هـ-2015 م

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى من هم أكرم وأعظم منا جميعا إلى الشهداء إلى تلك المنارات التي أنارت لنا الدرب، إلى أساتذتي الأجلاء الذين غرسوا فينا الانتماء للوطن والقضية، إلى كل الأحرار حول العالم أولئك الذين امنوا بالحق الفلسطيني وناصروا شعبنا وقضيته، إلى الرصاصة الأولى الخالد دوما في وجداننا المعلم الراحل ياسر عرفات، إليهم جميعا اهدي هذا العمل.

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصـــة، بإستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزءاً منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الإسم :احمد محمود محمد شديد

التوقيع :.....

التاريخ : 2015/06/20

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان من كافة الإخوة الذين ساعدوني في إتمام هذا العمل البحثي خاصة الدكتور عماد البشتاوي رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل والمشرف على هذا البحث والذي قدم لي الكثير من العلم والإرشاد والعائلة الكريمة التي سهرت ليال طوال معي على ما قدموه من دعم على كافة الصعد الأمر الذي مكنني من إتمام هذا العمل ...

شكرا لكم جميعا

التعريف بالمفاهيم والمصطلحات:

منظمة التحرير الفلسطينية: م.ت.ف، منظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين. تأسست عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي 1964 (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها (أسعد عبد الرحمن، 1985).

مؤتمر مدريد : هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر–تشرين الثاني 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين. وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف (Zittrain, 1998) .

اتفاقيات أوسلو: هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية.

السلطة الوطنية الفلسطينية: هي حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في إطار حل الدولتين. أنشأت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993 في تونس، ويعول عليها أن تكون نواة الدولة الفلسطينية المقبلة على جزء من أرض فلسطين وهي: الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشكل مساحة هذه الأراضي ما نسبته 22% من إجمالي أرض فلسطين التاريخية (الموسوعة الحرة) .

حرب عام 1967: هي الحرب التي اندلعت في السادس من حزيران عام 1967 بين الدول العربية وإسرائيل ونتج عنها احتلال إسرائيل لكافة أراضي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء وتعرف هذه الحرب أيضا باسم (النكسة أو حرب الأيام الستة) (الموسوعة الحرة) .

حرب عام 2006: هي الحرب التي اندلعت بين إسرائيل وحزب الله اللبناني وجاءت على خلفية قيام الأخير باختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين في منطقة مزارع شبعا وهي أراضي لبنانية لازالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، استمر الحرب لمدة ثلاثة وثلاثون يوما ونتج عنها صدور قرار مجلس الأمن 1701 والذي ينص على إرسال قوات دولية (يونيفل) بهدف مراقبة الحدود بين الطرفين والحيلولة دون حدوث أي اختراقات لوقف إطلاق النار بين الطرفين (الموسوعة الحرة).

المجال الجوي: يقصد بها أجواء الضفة الغربية والتي تشكل أجواء الدولة الفلسطينية القادمة في المفهوم الإسرائيلي (الموسوعة الحرة).

غور الأردن: هي المنطقة الحدودية الفاصلة بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين فلسطين والتي تقع ضمن حفرة الانهدام وتشكل عائقا طبيعيا أمام أي هجوم يستهدف إسرائيل من الجهة الشرقية وذلك لطبيعتها الجغرافية المنخفضة لمئات الأمتار تحت سطح البحر (الموسوعة الحرة).

سلسلة جبال الضفة الغربية: هي السلسلة الجبلية الممتدة من جبال الخليل جنوبا ولغاية منطقة جنين شمالا مرورا بجبال القدس ورام الله وتطل على العمق الإسرائيلي (الموسوعة الحرة).

الملخص

تعد الضفة الغربية احد ابرز قضايا الصراع العربي الاسرائيلي والمتعلق بالصراع علـــى الارض والسيطرة عليها لدواعي أمنية واستغلال خيراتها ومواردها، حيث تلقي هذه الدراسة الضوء علـــى العقيدة الامنية الاسرائيلية الهادفة للتمسك بأراضي الضفة الغربية والاجواء.

تهدف هذه الدراسة إلى تفحص الموقف الإسرائيلي اتجاه طبيعة الحل النهائي الذي قد تفضي إليـــه عملية المفاوضات مع الطرف الفلسطيني حول وضع الأراضي الفلسطينية في الضـــفة الغربيـــة، بالإضافة إلى محاولة رصد التوجهات الأمنية للجانب الإسرائيلي في ضوء مـــا تصـــدره مراكـــز الدراسات والأبحاث الإسرائيلية وكذلك المواقف الأمنية الرسمية التي يقدمها المستوى العسكري أو الأمني في إسرائيل للمستوى السياسي بهدف التوصل الـــى تصـــور حـــول الرؤيـــا الإســـرائيلية والمقترحات التي ستطرح بصياغة أمنية في ظل أي مفاوضات قادمة وخصوصا مفاوضات الحـــل النهائي.

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على الاهداف الحقيقة تجاه الضفة الغربية حيث تتعامل المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية مع هذه المناطق على اعتبار أنها عمق استراتيجي لإسرائيل , وقـــد ركزت اسرائيل بعد حرب 2006 على العديد من المسائل الامنية التي تعتبرها احتياج ضـــروري للحفاظ على العمق الاسرائيلي والسكان الأمر الذي يحول دون إمكانية الوصول إلى اتفـــاق ســـلام نهائي مرضي وعادل استنادا لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار 242 والذي ينص على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلتها عقب حرب 1967 .

لقد خلصت الدراسة الى ان المؤسسة الأمنية في اسرائيل هي صاحبة القرار الاول والاخيـــر فيمـــا يتعلق بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني وان الانسحاب من الضفة الغربية غير وارد في المـــدى المنظور لما يحمله هذا الانسحاب من مخاطر وفق الرؤيا الامنية الاســـرائيلية اضـــافة للأطمـــاع الاقتصادية التي يحققها استمرار احتلالها للضفة .

(Israel's security needs in the West Bank after the 2006 war) 2006-2013

Prepared by: Ahmad Mahmoud Mohammad Shadeed

Supervised by: Dr. Imad Bishtawi

Abstract

The West Bank is one of the issues that form the core of the Arab-Israeli conflict. This conflict has to do with Israel's control of the land for both exploiting its resources and for allegedly security reasons. The study sheds light on the Israeli security strategy that aims at holding on to both land and air of the West Bank.

This study aims at examining the Israeli stance vis-à-vis the final solution resulting from negotiations with Palestinians about the status of the Palestinian territories in the West Bank. Moreover, the study aims at monitoring the Israeli security trends in the light of the studies published by Israeli research centers and of the official security positions that are conveyed by the Israeli security and military establishments to the political circles. However, this will help us better understand the Israeli security-related perceptions and proposals that will be drafted in any future negotiations especially those pertaining to the final status .

The problem of the study seeks defining the real Israeli intentions regarding the West Bank as the Israeli security and military establishments view it as their strategic depth. After the 2006 war, Israel started to focus on many security issues that Israel perceives highly necessary for protecting her land and population, a policy that will impede reaching a final and just peace agreement based on international legitimacy represented mainly by resolution 242 that stipulates a full Israeli withdrawal from the territories occupied in 1967.

The study concludes that the Israeli security establishment has the final word regarding negotiations with Palestinians and that withdrawal from the West Bank is unlikely in the foreseeable future for it will, according to the Israelis, jeopardize their security given their economic benefits they may gain should they keep their occupation of the West Bank.

الفصل الاول

خلفية الدراسة

1.1المقدمة:

تعيش الضفة الغربية حالة فريدة من نوعها على الصعيد العام، فهي تخضع لاحتلال متواصل منذ أكثر من ثمان وأربعين عاما، ويعزو البعض سبب إقدامإسرائيل على احتلالها لهذه المناطق نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي فهي تشكل الفاصل الطبيعي بين إسرائيل والجبهة الشرقية وهي مطلة على الساحل الفلسطيني المقامة عليه دولة إسرائيل، أما قربها وإطلالها على التجمعات السكنية في منطقة غوش دان ومطار إسرائيل المدني الوحيد (مطار بنغوريون).

واجهت العملية السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تعثرا بسبب إصرار الأخير على الاستيطان وإبقاء سيطرته على الضفة محافظا بذلك على سلسلة الجبال والأجواء بالإضافة لسيطرته على غور الأردن المطل على الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية والتي تشكل عائقا طبيعيا أمام أي تقدم لجيش معادي لإسرائيل من الجبهة الشرقية، كما أن تهريب السلاح إلى قطاع غزة من مصر وتمكين المسلحين في غزة من تهديد جنوب إسرائيل جعل منه مبررا لإصرار إسرائيل على إبقاء سيطرتها عليها خوفا من أي عمليات عسكريه أو تهريب للسلاح أو حتى تطوير أسلحة في مدن الضفة خاصة بعد حرب العام 2006 مع حزب الله حيث تحولت منطقة

جنوب لبنان والتي كان قد انسحب منها الجيش الإسرائيلي قبل عام 2000 إلى تهديد حقيقي بسبب الصواريخ التي أطلقها حزب الله على العمق الإسرائيلي.

لذلك فقد رأى الباحث ضرورة دراسة هذا الموضوع للخروج بنتائج حول طبيعة الموقف الإسرائيلي اتجاه هذه المناطق وكذلك بهدف استشراف مستقبل الحالة التفاوضية حول مناطق الضفة الغربية بين الطرف الإسرائيلي والفلسطيني ومحاولة وضع تصور للشكل العام الذي قد تؤول إليهالأمور في المناطق المذكورة.

1.2 مبررات الدراسة:

هناك الكثير من الأبحاث التي تناولت المواقف الإسرائيلية حول قضايا الحل النهائي ، إلا أن هذه الدراسة تركز في محورها على الجانب الأمني – العسكري للمتطلبات الإسرائيلية ، فهي تسعى إلى قياس مدى قدرة المستوى الأمني الإسرائيلي على التأثير في صياغة الأجندة السياسية للمفاوض السياسي الإسرائيلي وذلك من خلال ما تفضي اليه التوجهات السياسيه والاجرائية للمستوى السياسي في اسرائيل وبالتالي فان الدراسة تمتاز كونها تتناول جانبا عادة ما يتم إغفاله من المستويات السياسية الفلسطينية كونها تتعامل مع سياسيين إسرائيليين بمعنى أنها (مفاوضات سياسيه) من منظور فلسطيني إلا أنها ذات بعد امني من المنظور الإسرائيلي علما أن نظريات الآمن المختلفة سقطت أمام الصواريخ التي أطلقها حزب الله على العمق الإسرائيلي في حرب العام 2006 ولم تبقي مبررا للسيطرة على الأراضي على اعتبار أن التهديد العسكري للجيوش التقليدية قد سقط أمام الصواريخ العابرة للحدود، كما ان استمرار اغلاق منطقة الاغوار واعلانها مناطق عسكريه مغلقه اوجد محفزا لدى الباحث لتناول هذه الدراسة ولا يغيب الاهتمام الشخصي بالقضايا الامنية المتعلقة بقضية فلسطين خاصة منطقة الضفة الغربية.

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفحص الموقف الإسرائيلي اتجاه طبيعة الحل النهائي الذي قد تفضي إليه عملية المفاوضات مع الطرف الفلسطيني حول وضع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى محاولة رصد التوجهات الأمنية للجانب الإسرائيلي في ضوء ما تصدره مراكز الدراسات والأبحاث الإسرائيلية وكذلك المواقف الأمنية الرسمية التي يقدمها المستوى العسكري أو الأمني في إسرائيل للمستوى السياسي بهدف التوصل الى تصور حول الرؤيا الإسرائيلية والمقترحات التي ستطرح بصياغة أمنية في ظل أي مفاوضات قادمة وخصوصا مفاوضات الحل النهائي.

وفي الوقت نفسه تسعى هذه الدراسة إلى محاولة استيضاح الأفكار والمخططات الإسرائيلية الهادفة إلى صبغ الضفة الغربية بصبغة دينية وثقافية بدلا من إيضاح الأهمية الأمنية والعسكرية لها بالنسبة لأمن إسرائيل.

كما ستحاول الدراسة الاطلاع على مجموعة الاطماع الاقتصادية الإسرائيلية والتي تصبغها اسرائيل بالصبغة الامنية لتبرير استمرار السيطرة عليها .

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسعى إلى تحديد المتطلبات الأمنية الإسرائيلية التي تسعى إسرائيل للحصول عليها من خلال المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين، وتتأتى أهمية الدراسة أيضا كونها تتعرض للجوانب الأمنية التي شكلت الموقف الإسرائيلي وقد تساهم مستقبلا في صياغة و بلورة المواقف السياسية الإسرائيلية، ومن هنا فإن الدراسة تسعى لاستشراف الموقف الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية في أي مفاوضات للحل النهائي مع الطرف الفلسطيني مستقبلا خاصة في ظل سياسة التسويف والمماطلة التي تتبعها إسرائيل والتي يرافقها حملة مسعورة للاستيطان ونهب للثروات في أراضي الضفة الغربية.

1.5 مشكلة الدراسة:

خضعت الضفة الغربية لاحتلال إسرائيل منذ حرب عام 1967 وبقيت كافة مناطق الضفة الغربية تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة لغاية توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1994 حيث تم منح سيطرة جزئية للفلسطينيين على مناطق محددة في الضفة الغربية اقتصرت على المدن الرئيسية وجاء ذلك كنتاج لاتفاق أوسلو والذي قسم بدوره الضفة الغربية إلى مناطق (A) و (B) و (C) حيث خضعت مناطق (A) لسيطرة فلسطينية ولغاية اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000 حيث قامت إسرائيل بإعادة احتلال كافة أراضي الضفة الغربية وذلك حتى تاريخ إعداد هذا البحث .

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على الاهداف الحقيقة تجاه الضفة الغربية حيث تتعامل المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية مع هذه المناطق على اعتبار أنها عمق استراتيجي لاسرائيل، وقد ركزت اسرائيل بعد حرب 2006 على العديد من المسائل الامنية التي تعتبرها احتياج ضروري للحفاظ على العمق الاسرائيلي والسكان الأمر الذي يحول دون إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام نهائي مرضي وعادل استنادا لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار 242 والذي ينص على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلتها عقب حرب 1967 أي بمعنى العودة إلى خطوط الرابع من حزيران بهدف تمكين الفلسطينيين من إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة.

1.6 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من هذه التساؤلات ومن أهمها الأتي :-

1-هل تعتبر نظرية السيطرة على الضفة الغربية من صلب العقيدة الأمنية الإسرائيلية؟

2- كيف تؤثر النظرية الامنية الاسرائيلية على سير المفاوضات مع الفلسطينيين؟

3- ما هي الإطماع الأمنية الإسرائيلية الرئيسية في الضفة الغربية؟

4- هل نتائج حرب العام 2006 ساهمت في تعزيز النظريات ألقائمه على إبقاء السيطرة على الضفة؟

1.7 فرضيات الدراسة:

سيقوم الباحث بوضع مجموعة من الفرضيات في محاولة لإثباتها أو دحضها وهذه الفرضيات هي كما يلي:-

1- تفترض الدراسة أن السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية هي من صلب العقيدة الأمنية الإسرائيلية كونها تشكل عمقا دفاعيا استراتيجيا لها وبالتالي هناك أطماع إسرائيلية من ناحية أمنيه اتجاه الضفة الغربية الأمر الذي يؤدي إلى إفشال أي اتفاق سلام قد يهدد السيطرة الأمنية الإسرائيلية المطلقة على هذه المناطق.

2- تفترض الدراسة أن الإرادة العربية والإسلامية يمكن ان تفشل الأهداف الإسرائيلية إذا ما حافظت على الضفة الغربية خاصة بعد نتائج حرب عام 2006 والتي أثبتت عدم قدرة اسرائيل في توفير الأمن رغم انسحابها عام 2000 من جنوب لبنان .

1.8 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في منهجيتها بشكل رئيسي ومباشر على المنهج الوصفي التحليلي في طرح الأفكار والمعلومات ومناقشتها بهدف دراسة الموقف الإسرائيلي و الوصول إلى تفسير علمي للموقف والمنهجية الإسرائيلية في التعامل مع الطرف الفلسطيني خصوصا فيما يتعلق بالأطروحات الإسرائيلية للمفاوضات والرؤيا الإسرائيلية لشكل الحل النهائي مع الفلسطينيين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي نظرا لما يتمتع به هذا المنهج من قدرة على طرح الأفكار ومناقشتها وكذلك طرح القرارات والمواقف الرسمية الصادرة عن أطراف الدراسة وتحليل هذه المواقف والقرارات من حيث أسبابها وآثارها.

كما تستخدم الدراسة في بعض الفصول لا سيما المتقدمة منها المنهج التاريخي لما له من قدرة على طرح بعض القضايا والمواقف التاريخية التي ساهمت في إحداث تغييرات جذرية في جوهر وطبيعة المتطلبات الأمنية الإسرائيلية في محاولة لربط هذه الأحداث وما ترتب عليها بالمواقف الإسرائيلية الرسمية.

1.9حدود الدراسة:

أولا: الحدود الزمانية للدراسة، وهي تعتمد بشكل مباشر منذ العام 2006 حتى العام 2013 وهو تاريخ الحرب الإسرائيلية على لبنان حيث أن هذه الحرب غيرت المفاهيم الأمنية والعسكرية في إسرائيل، وبالتالي فان الباحث سيعمل على دراسة الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية التي ظهرت في أعقاب هذه الحرب ولغاية إعداد هذه الدراسة استنادا إلى مجموعة من التقارير والمواقف الرسمية المقدمة من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي في إسرائيل كاستراتيجيات أمنيه تتعلق بأمن واستقرار (المنظومة الأمنية الإسرائيلية).

ثانيا: الحدود المكانية للدراسة، فهي ترتبط في حدود الأراضي التي احتلتها إسرائيل على اثر حرب حزيران 1967 وتحديدا الضفة الغربية لما لها من أهمية عسكريه استراتيجية بالنسبة لمستقبل إسرائيل.

أما الحدود المكانية للباحث فهي دولة فلسطين – جامعة القدس – معهد الدراسات الإقليمية – العام الدراسي 2015 – 2016.

1.10 الاطار النظري – أقسام الدراسة:

*** الاطار النظري :**

يندرج المفهوم الأمني في التقاليد العسكرية الإسرائيلية ضمن مجموعة من العناصر التي تُعبّر عن ذاتها في إطار عام من المبالغة، لم تعهدها دول العالم قديماً أو حديثاً، وهذا الإطار العام يهدف أول ما يهدف إلى مجابهة أية محاولة عربية لإتخاذ بعض التدابير الدفاعية، ضد أسلحة الدمار الشامل التي تنفرد إسرائيل بامتلاكها في المنطقة، أو حتى إتخاذ بعض الإجراءات لإعادة ترتيب البيت العربي في مسيرة السلام. وعلى النقيض من ذلك، فإن إسرائيل تسارع إلى وضع العراقيل والمتاهات وافتعال الأعذار لكي تحبط مساعي العرب والفلسطينيين لتحقيق السلام الشامل والعادل، وفي الوقت ذاته تضع إسرائيل إمكاناتها الإعلامية والعسكرية لإحباط نهوض أية قوة عسكرية عربية، الأمر الذي من شأنه أن يشحذ الهمم لتغيير الخيار الإستراتيجي العربي الوحيد، ألا وهو خيار السلام إلى خيار أو خيارات أخرى قد تمثل منعطفاً خطيراً بالفعل على الدولة العبرية.

كما يندرج ذات المفهوم ضمن سياق مرتبط بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى غير اليهود، فالنظرة إلى الذات تعني ذلك الشعور النفسي الداخلي للإنسان اليهودي القادم من الخارج بحثاً عن تحقيق الذات بعيداً عن "موروث الهولوكست"، و الاغتراب في أرض الميعاد في أجواء دولة عسكرية تعتمد على القوة – في المقام الأول – لاستمرارية وجودها والحفاظ على ما سلبته من الأراضي العربية، وهي بذلك تكون نظرة مستغرقة في البحث عن الأمن أولاً وقبل كل شيء، وبالمقابل نجد نظرة اليهود إلى غير اليهود نظرة تشوبها مقومات الإستعلاء الحذر وعدم الثقة انطلاقاً من دوافع دينية صرفة أو من دوافع أفرزتها دواعي احتلال أراضي الغير، واستيطان الأرض وإبادة شعبها أو تهجيره (جبور، 1983).

كما يمكن أن يتشكل مفهوم الأمن الإسرائيلي بصورة تعتمد على تفوق قدرته العسكرية في المنطقة، الأمر الذي يفرز حالة من عدم التفكير (من قبل دول الجوار والدول العربية مجتمعة) في محاولة اختراق هذا التفوق والتسليم بالأمر الواقع واتخاذ خطوات وقائية، بدلاً من التفكير في حشد القوات العسكرية العربية لاختراق ذلك التفوق العسكري الإسرائيلي الذي يشكل قوة ردع ضاربة في المنطقة بأسرها. "صلاح إبراهيم، إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي".

وإذا ما علمنا أن دولة إسرائيل قد نشأت "وسط بحر من الأعداء" كما يقول الكاتب الاسرائيلي هارون باريف في مقالة له نشرتها "المنار للصحافة والنشر"، فإن تمتع دولة إسرائيل بمساحة جغرافية صغيرة يفقدها العمق الإستراتيجي، لذلك فإن نظرية الأمن لديها تخضع للتغيير والتجديد والتطور باستمرار مقارنة بما يحدث من تطورات داخلية أو إقليمية وعالمية تجري ضمن ظروف تاريخية معينة، أي أن موضوع الأمن مصدر قلق دائم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وهو يمثل بؤرة إهتمام قصوى تسبق أياً من الأولويات الأخرى.

يقول شمعون بيريز فى كتابة "الشرق الأوسط الجديد" حول هذه المسألة: "إن موضوع الأمن لا يمكن اعتباره موضوعاً قابلاً للنقاش أمام أي رئيس حكومة إسرائيلية، إنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً، وعليه فإن النظر للأمن الاسرائيلي يجب أن يتقدم سلم الأولويات قبل تنفس الهواء، فبقدر ما نضغط أمنياً على أعدائنا بقدر ما تتوفر فرص البقاء والوجود" (بيرس، 2011).

*** أقسام الدراسة :**

أولا: الفصل الأول: يشمل هذا الفصل خطة البحث من فرضيات، مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، مبررات البحث، أسئلة البحث، منهاج البحث، حدود البحث، أقسام البحث، الدراسات السابقة، بالإضافة لمقدمة البحث والتي تقدم لمحة عامه عن مضمون هذه الدراسة.

ثانيا: الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل منطقة الضفة الغربية وتحديدا السلسلة الجبلية والتي ترتفع إلى حوالي 900 متر عن سطح البحر و1400 متر من غور الأردن وتشرف على العمق الإسرائيلي حيث تشكل عائقا طبيعيا أمام أي هجوم على العمق الإسرائيلي من الحدود الشرقية .

ثالثا: الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل منطقة غور الأردن (الحدود مع الأردن) حيث يلقي هذا الفصل الضوء على هذه المنطقة الهامة بالنسبة لإسرائيل والتي أبقى اتفاق أوسلو على أكثر من 88% من أراضيه ضمن الهيكلية الإدارية الإسرائيلية المعروفة بمناطق C ذات السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة باستثناء منطقة أريحا وتعتبر نقطة شائكة في مفاوضات الحل النهائي حيث تتمسك إسرائيل بها على اعتبار أنها تمثل عمقا جغرافيا استراتيجيا لها لما تحمله من أهمية عسكرية بسبب انخفاضها لمئات الأمتار تحت سطح البحر مشكلة حفرة بين الأردن والحدود الفلسطينية إضافة لعرض تلك المنطقة إذا ما قورنت بعرض العمق الإسرائيلي كما يتم استغلالها بالتدريبات العسكرية.

رابعا: الفصل الرابع حيث يتناول هذا الفصل أهمية الأجواء للضفة الغربية إذ تتمكن الطائرات المعادية من اختراق الأجواء الإسرائيلية من الجهة الشرقية في فترة زمنية لا تتجاوز الدقيقتين والنصف وبإمكانها قصف العمق الإسرائيلي من الأجواء التابعة للضفة الغربية وهنا تبرز أهمية الأجواء من خلال تمثيلها لأجواء (عمق استراتيجي لإسرائيل) وأن إبقاء السيطرة عليها توفر لإسرائيل مجالا جويا يمكنها من المناورة .

يأتي الفصل الأخير ليقدم خلاصة النتائج التي خلص إليها الباحث من خلال هذا البحث وهذه الدراسة كما يقدم أهم الأفكار والمعلومات التي خرج بها الباحث إلى المستوى السياسي الفلسطيني.

1.11 الدراسات السابقة:

يرى اللواء (موشي يعلون)[1] في دراسته" **الحفاظ على السلسلة الجبلية للضفة الغربية لضمان امن إسرائيل**" أن المصالح الأمنية الحيوية لإسرائيل تحتم عليها ابقاء سيطرتها على سلسلة الجبال الواقعة غرب نهر الأردن وشرق الساحل الإسرائيلي وذلك لإبقاء حدود تمكن إسرائيل من الدفاع عن أراضيها من أي هجوم من الحدود الشرقية كما أن سيطرة الجيش الإسرائيلي على تلك الجبال توفر قوة ردع إسرائيلي وعليه فانه يوصي بضرورة إبقاء سيطرة الجيش الإسرائيلي على الجبال .

اما الباحث (عوزي ديان)[2] فقد خلصت في دراسته المعنونة بعنوان"**حدود قابلة للدفاع لضمان مستقبل إسرائيل**" إلى أن التنازل عن غور الأردن يشكل تهديدا استراتيجيا لوجود إسرائيل في الانسحاب منها تفقد إسرائيل العمق الاستراتيجي الواصل بين سلسلة الجبال الواقعة في الضفة الغربية وبين المملكة الأردنية الهاشمية الأمر الذي يحرم الجيش الإسرائيلي من الاستفادة من طبيعة المنطقة الوعرة التي تشكل منخفضات يتجاوز عمقها لأربعمائة متر تحت سطح البحر وعليه فهو يوصي بإبقاء سيطرة إسرائيل على منطقة غور الأردن .

العميد (اودي ديكل)[3] في دراسته "**أهمية السيطرة الإسرائيلية على الاجواء والاجواء الكهرومغناطيسية لأجواء الضفة الغربية**" قدم عرضا لخطر فقدان إسرائيل سيطرتها على الأجواء الخاصة بالدولة الفلسطينية العتيدة فهو يرى أن فقدان تلك السيطرة يجعل من الطيران المعادي لإسرائيل يحلق في الأجواء الإسرائيلية خاصة إذا علمنا أن أقصى عرض للبلاد الممتد من البحر الأبيض غربا إلى نهر الأردن شرقا يبلغ 70 كيلو متر فقط وعليه تستطيع الطائرات المهاجمة اختراق الأجواءالإسرائيلية وقصف أهدافها داخل إسرائيل دون تمكن الطيران الحربي الإسرائيلي من اعتراضها وعليه فقد أوصى بعدم التنازل عن الأجواء وإبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية .

---

[1] رئيس الأركان الإسرائيلي السابق ووزير الدفاع الإسرائيلي الحالي (2012-2015).

[2] رئيس الطاقم الإسرائيلي لمفاوضات السلام مع كل من الأردن، فلسطين وسوريا، قائد المنطقة الوسطى ونائب رئيس الأركان سابقا (1998 – 2000) .

[3] العديد من المهام الأمنية كان آخرها رئيس الطاقم المفاوض مع الفلسطينيين في مكتب رئيس الوزراء ايهود اولمرت في الأعوام 2008 – 2009.

أما مركز مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية) فقد اصدر تقريرا بحثيا (2013)[4] بعنوان "**إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم**" تطرق الى وجهات النظر المختلفة حول الأغوار وخلصت إلى انه وبعد تدمير الجيش العراقي وتفكيكه ومع توقيع اتفاق سلام لم يعد لغور الأردن أهمية أمنية مخالفا بذلك الدراسات الإسرائيلية الداعية لإبقاء السيطرة على غور الأردن وانه يمكن لإسرائيل أن تحافظ على حدودها الشرقية دون الحاجة لبقاء وحدات عسكرية في الأغوار وذلك من خلال تسوية مع الفلسطينيين وتعزيز قدراتها الاستخباراتية والتكنولوجية – القتالية الأمر الذي يقوم على التفوق التكنولوجي الذي يقلل من أهمية السيطرة على الأرض خاصة في ظل قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح .

1.12 التعليق على الدراسات السابقة:

ساهمت الدراسات السابقة في توفير انارة بعض النقاط المركزية التي تناولتها الرسالة من خلال التطرق الى ابرز النتائج والملخصات التي وصل اليها الباحثون السابقون من خلال التطرق لقضايا ذات طابع هام وحساس لا سيما ان عدد من الدراسات التي استند اليها الباحث هي صادرة عن قيادات امنيه حلية وسابقه في اسرائيل، فهي تحمل تجارب وخبرة شخصيه وكذلك تتضمن توصيات مستقبليه اثبتت التجارب ان المستوى السياسي في اسرائيل يأخذها على محمل الجد .

قدمت الدراسات السابقة معلومات قيمة، أثرت موضوع البحث في كثير من الجوانب وفصول الدراسة، حيث كانت بعض تلك الدراسات مرجعا مهما في بعض جوانب وفصول الدراسة خاصه وانها صدرت عن مفكرين وقاده أمنيين اسرائيليين سابقين وقد تناولت هذه الدراسة على نحو جزئي او نسبي بعض القضايا الامنية والاقتصادية في مناطق الضفة الغربية ومستقبلها في المفاوضات، إلا أنها لم تقم بتغطية الفترة المراد دراستها، بدراسة أكاديمية شاملة وفي رسالة علمية أكاديمية محكمة، سواء كانت على هيئة رسائل ماجستير أو دكتوراه .

وتحدثت اغلب هذه الدراسات عن الاطماع الامنية (الاحتياجات) الاسرائيلية من اجل التوصل الى اتفاق سلام نهائي بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي حيث ركزت في اغلبها على الامن

[4] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار.

والمصالح الإسرائيلية دون النظر لمتطلبات وحقوق الشعب الفلسطيني الامر الذي افقدها شيئا من موضوعيتها، حيث كان التركيز على المخاطر التي تهدد أمن اسرائيل على حساب مصالح الشعب الفلسطيني ومن هنا يمكن القول انها مثلت بغالبيتها وجهة النظر الامنية الرسمية لإسرائيل .

ومن هنا يمكن للباحث ان يبرر بعض الخصوصية لهذه الدراسة ومنها على سبيل المثال :

* ان الدراسة قدمت تفاصيل الدور الامني الاسرائيلي في مجريات المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

*أن هذه الدراسة قد وضعت الضفة الغربية في مكانها الصحيح بين محاولات التسوية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي واكد انه لا حلول دون الانسحاب الكامل لحدود الرابع من حزيران لعام 1967.

*أنه قد قدم تفاصيل وجهة النظر الامريكية والتي تمثل دعما مطلقا للسياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة .

*أنه جمع بين وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية في إطار تحليلي مقارن.

*أن الدراسة ساهمت في كشف السياسة الإسرائيلية على نحو غير مسبوق، حيث بين أن اسرائيل لم تكن جادة في مساعي التسوية، وأنها تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة بها، بغض النظر عن مستقبل العملية السلمية، وأن هذا البحث قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك ان اسرائيل غير مستعدة للعودة لحدود الرابع من حزيران لعام 1967 .

*أن البحث قدم دراسة متكاملة للموضوع، وعلى نحو غير مسبوق، في أية دراسة أكاديمية أخرى، وهذا على حد علم الباحث، وحتى تاريخ .

*أن الدراسة قد خرجت بعدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تصحيح مسار المفاوضات، وكما يمكن أن تضع المفاوض الفلسطيني على أرضية صلبة تقوم على إدارة المصالح والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني .

الفصل الثاني :

الضفة الغربية – السلسلة الجبلية وأهميتها الأمنية:

ظهر مصطلح الامن القومي (National Security) كنتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي وتلته مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والارادة الوطنية وأول تعريف حديث للامن القومي كقدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الاساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية منها بأعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الاجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم ومع تطور مفهوم قدرة الدولة أتسع مفهوم الامن القومي الى (القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية).

وغالبا ما توجه هذه التهديدات الى الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات ومن بينها صور الصراع المسلح والانقلابات العسكرية ومخططات تغيير نظام الحكم وأعمال الجاسوسية والتخريب المادي والمعنوي وأعمال الارهاب والنشاط المناهض والضغوط والمقاطعة الاقتصادية والحرب النفسية والاعلام الموجه المعادي وبلاشك فأن مسألة الامن القومي أصبحت مسألة نسبية في عصر أصبحت فيه وسائل التدمير الشامل قادرة على الوصول الى أي مكان في العالم ومن ثم لايوجد ما يعرف الامن القومي المطلق فالامن القومي الان هو مزيج من القدرة الشاملة للدولة والقوة المؤثرة لها وحسن الجوار والعلاقات الدولية المبنية على التحالف والتكامل والتعاون.

وللامن القومي أبعاد سياسية وأقتصادية وأجتماعية وعسكرية وأيدلوجية وجغرافية ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها. والبعد السياسي وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي ,تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية .أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الاقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا وأقتصاديا واجتماعيا وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الامنية واسبقياتها.

يمكن تعريف الامن القومي على انه قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الاساسية من حدود وثروات طبيعية و عناصرها البشريه من التهديدات الخارجية وبخاصة الاستخباراتية والعسكرية باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الاجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات الاستهداف وإلحاق الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم، ومع تطور مفهوم قدرة الدولة أتسع مفهوم الامن القومي الى (القدرة الشاملة للدولة على حماية كل قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية) وغالبا ما توجه هذه التهديدات الى الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والمعتقدات ومن بينها صور الصراع المسلح والانقلابات العسكرية ومخططات تغيير نظام الحكم وأعمال الجاسوسية والاستخباراتية والتخريب المادي والمعنوي وأعمال الارهاب والنشاط المناهض والضغوط والمقاطعة الاقتصادية والحرب النفسية والإعلام المعادي وقد أصبحت مسألة الامن القومي نسبية في عصر أصبحت فيه وسائل التدمير الشامل قادرة على الوصول الى أي مكان في العالم، ولا يوجد تعريف مطلق للأمن القومي فهو مزيج من القدرة الشاملة للدولة والعلاقات الدولية المبنية على التحالف والتكامل والتعاون .

وللأمن القومي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وايدلوجية وجغرافية وعلمية واستخباراتية ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، ويتسم البعد السياسي ذو شقين داخلي وخارجي .

يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلم الاجتماعي، أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الاقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحكمه مجموعة من المبادئ

الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الامنية وأسبقياتها، أما بالنسبة للبعد الاقتصادي فأن مسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ ولذلك فأن مجال الامن القوميه والاستراتيجية الوطنية العليا التي تعني بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية . أما النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي فهما الوسيلتان الرئيستان والحاسمتان لتحقيق المصالح الامنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الافقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية (عبدالرحمن، 1992، صفحة 75).

تتحقق مطالب الدفاع الوطني والأمن والهيبة الاقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الاقليمي والدولي لحماية الدولة من العدوان الخارجي من خلال الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها.

والقوة العسكرية هي الاداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الاقليمي ويمتد البعد العسكري الى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم من حيث ان البعد الجغرافي تحكمه دلالات الموقع الجغرافي وحدودها الطبيعية مع الدول المجاورة وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية ودور الدولة في السيطرة على الممرات المائية وتأثيرها على التجارة العالمية وصادرات الطاقة وحركة الافراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة (هويدي، إعادة تعريف الأمن القومي، 2008).

كما ان "الأمن القومي" للدولة هو الدفاع والوقاية ضد الأخطار الخارجية مثل وقوع الدولة او جزء من حدودها تحت احتلال من دولة أخرى، أو التدخل في شؤونها الداخلية لتحقيق مصالح دولة خارجية على حساب تلك الدولة. وفي حالة الحرب يحدد الأمن القومي أعضاء التحالف والمحور المشترك في الحرب بقصد تحقيق الهدف السياسي لها، وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب وبهذا المعنى يستشف ان مفهوم الأمن القومي مفهوم متعدد الأبعاد يمثل نواحي عسكرية واقتصادية واجتماعية. ويتفرع من كل هذا ما يُسمّى "العقيدة العسكرية" وهي تعبر عن تصورات القيادة

السياسية وخطوطها العريضة– العسكرية العليا لطبيعة الحرب التي تتوقع خوضها في المستقبل سواء من ناحية النتائج السياسية أو العسكرية (ربيع، 1980، صفحة 55).

وبالرجوع الى التاريخ يمكن أن نجد جذور الامن القومي في الفكر اليوناني في كتابات كل من سقراط وأفلاطون وكذلك في الفكر الروماني والفكر الإسلامي، ولا يوجد تعبير أوضح عن الأمن القومي في معناه الحديث من نص تلك الآية القرآنية الكريمة "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"، صدق الله العظيم. "سورة الأنفال – الآية رقم 60". فهي وإن كانت تعبر عن ارتباط مفهوم الأمن بالقوة في معناها التقليدي، إلا أنها تشير إلى أهم النظريات المعاصرة وهي أن اقتناء القوة ليس فقط بهدف القتال، ولكن بهدف الردع الذي يُعّد احد أوجه التعبير عن مفهوم الأمن القومي، فيما يعرف بنظرية الردع التي ترى أنه يمكن تحقيق الأمن لا من خلال الاستخدام الفعلي للقوة بل من خلال إقناع الخصم أو العدو المحتمل بعدم إمكانية الاستخدام الفعلي لها، ومدى فداحة الخسائر التي تقع من جرائها.

وإذا ما تفحصت "سفر يشوع" في العهد القديم من الكتاب المقدس "الإصحاح التاسع"، اجد ما يشير إلى مفهوم الأمن القومي في معناه التقليدي، ومحاولة تنفيذه من خلال الغزو أو التهديد بالحرب، أو من خلال قيام الدول القوية بقطع عهد مع الدول الضعيفة التي تتشارك معها في الحدود لتأمن شرها، أو لضمان حمايتها لها والإبقاء عليها، يقول نص الإصحاح التاسع من سفر يشوع فى هذا الشأن:

"إن سكان جبعون لما سمعوا بما عمله يشوع بأريحا ويقصد إنزال الهزيمة بها (ساروا إليه فى المحلة "الجلجال") المكان الذي يجتمع به الجيش، وقالو له ولرجال إسرائيل من أرض بعيدة جئنا، والآن إقطعوا لنا عهداً، فعمل لهم يشوع صلحاً، وقطع لهم عهداً لاستحيائهم وحلف لهم رؤساء الجماعة(كمال، 2000، صفحة 23).

وبالرجوع إلى الحضارة الفرعونية فإن المخطوطات تشير إلى أقدم معاهدة عثر عليها كاملة، وهي المعاهدة التي أبرمت حوالى العام 1280 قبل الميلاد بين رمسيس الثاني وملك الحبشة "خاتسيير"khatisir، وهذه المعاهدة كانت بمثابة عهد دولي أو صلح أبرم بعد حرب قامت بين رمسيس الثاني وملك الحبشة، وتشكل أيضاً حلفاً دفاعياً وهجومياً دائماً، وذلك عن طريق تجديد

معاهدات الصداقة التي كانت قائمة بين الدولتين والتي كانت تقضي بالامتناع عن الحرب (ربيع، 1980، الصفحات 77-79).

وبالرغم من صعوبة التأصيل النظري لمفهوم الأمن القومي على المستوى الأكاديمي والبحثي، إلا أنه قد أصبح على مستوى الممارسة حقيقة لا يمكن إنكارها، وواقعاً معاشاً يتغلغل فى كافة مناحي الحياة، ويطبق بشكل كبير وعلى مدى واسع من قبل رجال السياسة، وعلماء الاجتماع والعسكريين، ومن ثم فهو قد يشمل الموضوعات في أعلى مستويات الدولة، والتي تمس كيانها وبقاءها، وكذلك بعض الأمور البسيطة التي تتعلق بمستوى العامة أو رجل الشارع، فقد يصبح انتشار وباء أو مرض معين في الخارج مسألة تهم الأمن القومي، ناهيك عن تحركات الجيوش والحشود على حدود البلد، وكافة عمليات تأمينها وحماية حدودها، وهو المجال الواضح والبارز للأمن القومي، وهو ما يدل على سمة الشمولية التي يتسم بها مفهوم الأمن القومي.

ومن الخصائص الأخرى التي يتسم بها مفهوم الأمن القومي، خاصية الدينامية والتطور، بمعنى أنه مفهوم يستجيب لكافة التطورات والتغيرات التي تقع في المجتمع بصفة خاصة، والبيئة الدولية بصفة عامة،ومن الملاحظ أن موضوعات الأمن القومي في مرحلة مبكرة قد ارتبطت بالأمور التي تدور حول القوة العسكرية، وتوازن القوة والحدود، وكيفية تأمين كيان الدولة في مواجهة الدول المحيطة بها، وقد تطور نطاق هذه الموضوعات والأمور فيما بعد بفعل التطورات التكنولوجية ولا سيما في مجال التسلح النووي، وبروز مفهوم الردع النووي، حيث بدأ التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمفهوم الأمن القومي، وبداية الحديث عن مفهوم الأمن العالمي والأمن الجماعي الذي وصل إلى حد القول بارتباط الأمن القومي لدولة ما بتحقيق التنمية والاستقرار في دولة لا ترتبط معها حدودياً، ولا تملك مصادر التهديد لأمنها بالمعنى التقليدي وهو ما عبر عنه روبرت ماكنمارا (Robert macnomara) في كتابه الشهير "جوهر الأمن" عندما رأى أن أمن الولايات المتحدة يرتبط بتنمية دول العالم الثالث (صارم، 2003، الصفحات 59-62).

النقطة الأخرى التي تزيد من صعوبات التقيد بمفهوم الأمن القومي هي خاصية النسبية بالنسبة للموضوعات والمسائل التي يتضمنها الأمن القومي، فما قد يعتبر من قبيل المسائل التي تدخل في إطار الأمن القومي بالنسبة لبعض الدول، قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لبعض الدول الأخرى. وهذه

النسبية قد تكون على مستوى الدولة ذاتها، فما قد يعتبر من قبيل الموضوعات والمسائل التي تدخل في نطاق الأمن القومي في فترة معينة، قد لا يكون كذلك في فترة زمنية أخرى من حياة الدولة.

حتى الآن لا يوجد اتفاق حقيقي بين الدارسين والمتخصصين في مجال الأمن القومي على حدود الإطار الفكري الذي يجب أن يتضمنه مجال تفكيرهم في هذا الصدد، وهناك بعض الأبحاث التي تتعلق باستراتيجية الردع والعلاقات العسكرية والمدنية، التي يجمع الجميع على ضرورة دخولها ضمن ذلك الحقل، هذا في الوقت الذي يُقترح فيه أيضاً إدخال بعض الأبحاث الحديثة مثل النظرية العامة للعنف السياسي، والثورة والقهر السياسي الداخلي والتي ما زالت محل اختلاف حتى الآن.

ويمكن إدراج التعريفات المختلفة للأمن القومي تحت رمزين كبيرين، أو مدرستين رئيسيتين، يُعّبران عن مرحلتين من مراحل تطور المفهوم، فمعظم التعريفات في المرحلة الأولى كانت تدور حول القيم والمصالح المحورية باعتبارها هدفاً وجوهراً للأمن القومي، والتي ارتبطت بمفهوم القوة وضرورة توفير الأداة العسكرية لتحقيقها. أما في المرحلة الثانية فقد ركزت التعريفات بقدر أكبر وأعمق على الأبعاد الاجتماعيةوالاقتصادية، وبالتالي اتخذت العديد من الوسائل والأدوات الأخرى غير العسكرية لتحقيق الأمن القومي (كمال، 2000، صفحة 46).

2.1 نظرية الأمن القومي الإسرائيلي :-

استمد الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي صاغها ديفيد بن غوريون أحد مؤسسي دولة إسرائيل وأول رئيس وزراء للدولة العبرية، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا للاستفادة واستغلال الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للاستيلاء على الأرض "تنفيذاً لوعد الرب"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.

قد مر مفهوم الأمن الإسرائيلي بأربع مراحل أساسية:

* مرحلة القاعدة الاستيطانية.
* مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة.

* ومرحلة التوسع.

* مرحلة الهيمنة.

ومن هنا ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تفتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، كما أنه لا يعني الدفاع عن أرض محدودة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى إلى حين إتاحة الظروف التي تراها إسرائيل مناسبة لنشوب حرب تخدم مصالحها وتحقق أهدافها. (طال، 1996، صفحة 15) .

يستحوذ الأمن القومي على العقلية الإسرائيلية (اليهودية) ويحتل فيها المكانة الأكثر أهمية من أي قضية أخرى. ويحتل الجانب العسكري في الأمن القومي وخاصة الصراع العربي – الإسرائيلي المكانة الكبرى، وتنفرد إسرائيل بمجموعة من السمات التي ميزتها عن سياسة بقية الدول وسلوكها تجاه أمنها القومي، و يمكن إيجازها بالتالي :

أولاً: خاضت إسرائيل حروباً أكثر من أي دولة أخرى في العالم منذ إنشائها في العام 1948 وحتى اليوم، وغيرت حدودها الجغرافية ووسعتها ثم قلصتها عبر العقود الماضية بشكل وبوتيرة لم تضاهِها أي دولة أخرى في العصر الحديث.

ثانياً: لقد تعاملت إسرائيل مع نفسها منذ إنشائها على انها دولةً ليست عادية كباقي الدول، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور، وأسست أمنها القومي على فرضية ضرورة تفوقها العسكري على جميع الدول العربيةويبرز ذلك من خلال مشروعها النووي الذي أنشأته بعد حوالي 3 سنوات من اقامتها، وسعت لان تبقى الدولة الإقليمية الأقوى فرادى ومجتمعين.

ثالثاً: تعيش اسرائيلحالة هوس مستمرةوتدعي أن هناك خطرا على وجودهارغم م تفوقها في الأسلحة التقليدية واحتكارها السلاح النووي منذ أكثر من خمسة عقود، وامتلاكها ترسانة نووية كبيرة تضعها في مصاف الدول الأولى التي تمتلك مثل هذه الترسانة النووية بعد الولايات المتحدة وروسيا.

رابعاً: ازدياد إنفاق إسرائيل على الأمن وتعاظمه من حرب إلى أخرى، وباتت حصة الفرد الإسرائيلي في ميزانية الأمن من أعلى النسب في العالم.

خامساً: يخدم كل يهودي إسرائيلي في الجيش خدمة إلزامية وفق القانون عامين ونصف العام، عندما يبلغ ثماني عشرة سنة. وبعد إنهائه الخدمة الإلزامية يخدم في الجيش شهراً واحدا في كل عام حتى يبلغ الخامسة والأربعين.
سادساً: يحتلّ الأمن القومي الإسرائيلي وخاصة الصراع العربي–الإسرائيلي، المكانة الأبرز والأهم في وسائل الإعلام، وهو المؤثر الأكبر في معنويات المجتمع الإسرائيلي وفي تقويم أفراد المجتمع لأداء الحكم في إسرائيل .

ورغم المتغيرات والحراك في مرتكزات مفهوم الأمن ألإسرائيلي إلا أنه يمكن تحديد بعض ثوابت وركائز هذا المفهوم.
أولا: نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب، ودفعهم إلى التسليم بها كأمر واقع عن طريق إقناعهم بأن أية مجابهة معها ستكون باهظة الثمن.
ثانياً: استراتيجية الحرب الاستباقية وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد العرب، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع.
ثالثا: مفهوم الحدود الآمنة، وهذا المفهوم يعد وفق هذه الاستراتيجية مفهوماً متغيراً وقابلاً للتمديد بما يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.
رابعاً: العمق الاستراتيجي، والذي يعتبر غيابه من التحديات الرئيسة للنظرية الأمنية الإسرائيلية "نظراً لوضع إسرائيل الجغرافي"، ومن هنا اعتقد مخططو نظرية الأمن الإسرائيلي أن من شأن أية حرب شاملة أن تهدد وجود الدولة، وهو ما دفعها إلى تجنب أي حرب من هذا النوع على أراضيها، مما استوجب بلورة مفهوم نقل المعركة إلى أرض العدو لإيجاد عمق استراتيجي مصطنع (المصري، 1998).

إن نظرية الأمن الإسرائيلي لا تستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية، بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلي، وفي هذا المجال تقول غولدا مائير: إن ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمننا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى. وبذلك نرى أن نظرية الأمن الإسرائيلي تقوم على مبدأ الحقائق الملموسة، بتعبير آخر تستند إلى قوة فعلية تتجسد

في وجود جيش عسكري قوي يشكل سياجاً حقيقياً للأمن الإسرائيلي، في مرحلة معينة، ووسيلة لتحقيق نظرية الأمن التي تتضمن في إطارها مظاهر التوسع في الأرض العربية أيضاً (مرتضى، 2010، الصفحات 123-126).

ونظرية الأمن الإسرائيلي ترتكز على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة، والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل، ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي هي ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، لذلك تتضمن الاستراتيجية الإسرائيلية مخططات شاملة للتوسع في جنوب لبنان، والضفة الغربية، والجولان (باسكوفيتش، 2009).

والسؤال الحائر الذي يواجه نظرية الأمن الإسرائيلي يتمثل في كيفية التعامل مع مصادر التهديد الداخلي والخارجي وتحديداً أيهما يجب أن يحظى بالأولوية.

ومن الملاحظ أن وجود نظرية الأمن الإسرائيلية واستمرارها مرتبط بشكل أساسي بتأمين متطلبات القوة اللازمة بكل أشكالها وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، التي تشكل أحد الأسس والمرتكزات الهامة للاستراتيجية الإسرائيلية، وعملية تأمين استمرارية الدعم المختلف والمتعدد الجوانب شكلت أيضاً عاملاً أساسياً في قيام إسرائيل وفي الحفاظ على ديمومتها واستمرارها وتأمين وسائل ومتطلبات تطورها وتوسعها أيضاً،وقد ركزت الحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل على الدعم السياسي، كعامل هام للمساعدة على إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وبعد قيام إسرائيل استمر مخططو الاستراتيجية في إسرائيل في التركيز على استمرارية تأمين الدعم اللازم أيضاً لإسرائيل لتحويلها إلى حقيقة قائمة والاعتراف بها من جانب العرب، وأن هذا الاعتراف عملية تحتاج إلى علاقات متعددة متداخلة بين إسرائيل والمجتمع الدولي، وعبر هذه العلاقة تؤمن إسرائيل اعترافاً دولياً واسعاً بها. كما يمكنها هذا الاعتراف من إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية تؤمن لها عوامل القوة والاستمرار أولاً، وتحول هذه العلاقات إلى عوامل

ضاغطة من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل على العرب باتجاه القبول بالوجود الإسرائيلي إلى جانب الأمة العربية (مرتضى، 2010، صفحة 140).

2.2 البعد الزماني والمكاني للأمن الإسرائيلي:

وتُعَد نظرية الأمن القومي في إسرائيل ذات مركزية وأهمية قصوى. فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغييبهم، وإلغاء تاريخهم والاستيلاء على أرضهم، وهذا لن يتحقق إلا من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية من وجهة نظرهم، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي. وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي والهاجس الأمني يفترض أن الصراع حالة دائمة وعلى دولة إسرائيل ديمومة الاستعداد والتخطيط للحرب القادمة.

هذا الإدراك يعبّر عن نفسه عبر المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن في إسرائيل التي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان. فهناك فكرة الأمن السرمدي، أي أن أمن إسرائيل مهدد دائما، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية. وقد عبّر حاييم أرونسون عن هذه الرؤية في إحدى دراساته بالإشارة إلى ما سماه "حرب المائة عام (1882–1982)"، أي الحرب الدائمة بين العرب والصهاينة. وهو يذهب إلى أن هذه الحرب لا تزال مستمرة، ويُفسّر هذا الاستمرار على أساس أن إسرائيل بلد غربي حديث يعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث، ومن ثم فهو معرّض للقلاقل ولا يمكن عقد سلام معه. ويتوقع أرونسون أن تستمر الحرب لفترة أخرى إلى حين الانتهاء من تحديث العالم العربي. وقد تحدّث موشيه ديان عن (إين بريرا) وهي كلمة عبرية تعني "لا خيار"، فعلى المستوطنين أن يستمروا في الصراع إلى ما لا نهاية (الغزالي، 1998).

وقد استخدم إسحق رابين تعبير "الحرب الراقدة" لوصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل تعبير "الحرب منخفضة

الحدة"، حيث تشير كلها إلى غياب الحدود الواضحة بين الحرب وحالة السلم في علاقة الدولة الصهيونية بمحيطها.

ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن التوجه نحو السلام مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال، وهو ما أثبته تاريخ الصراع عبر الأعوام المائة السابقة. من ثم يصبح من الضروري محاصرة العنصر الإنساني الفلسطيني وقمعه بضراوة كما حدث أثناء الانتفاضة، وكما يتبدّى من المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي. أما بالنسبة للعرب فلا بد من ضربهم باستمرار لبث روح اليأس فيهم وإقناعهم بأن الاستمرار في تبنّي الصراع العسكري كوسيلة لاستعادة الحقوق غير مجدٍ .

وإذا كان الزمان تكراراً رتيباً لا يأتي بالسلام أو بالتحولات الجذرية، فإنه لا يبقى سوى المكان الثابت الذي لا يعرف الزمان، وبالفعل نجد أن الأرض تشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية وفي نظرية الأمن الإسرائيلية، فالأرض الخالية من العرب، أي من الزمان العربي، هي المجال الحيوي الذي يمكن توطين الشعب اليهودي فيه وتحويله إلى عنصر استيطاني يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية. ومن دون الأرض سيظل الشعب اليهودي شعباً شريداً طريداً، بلا سيادة سياسية أو اقتصادية. والأرض التي يستولي عليها الصهاينة لا بد أن تُعقَّم من زمانها التاريخي العربي، لكي تصبح أرضاً بلا زمان، أي أرضاً بلا شعب (المسيري، 1999).

ولذا فنظرية الأمن الإسرائيلي تدور داخل فكرة الحدود الجغرافية الآمنة ذات الطابع الغيتوي التي تستند إلى معطيات جغرافية مثل الحدود الطبيعية: نهر الأردن، هضبة الجولان، قناة السويس. وقد اقترح حاييم أرونسون ما سماه "الحائط النووي"، أي أن تقبع إسرائيل داخل حزام مسلح تحميه الأسلحة النووية. وهي فكرة بسيطة مجنونة، تتجاهل العنصر الإنساني الملتحم بالجسد الصهيوني نفسه، ولا تختلف فكرة المستوطنات – القلاع المحصنة كثيراً عن الحائط النووي، وهي سلسلة من المستوطنات التي تحيط بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والنقب، وهي مستوطنات أمنية مختلفة عن تلك التي أقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية (باسكوفيتش، 2009).

وإزاء مشكلة غياب العمق الاستراتيجي للكيان الصهيوني يُحدّد الفكر العسكري الإسرائيلي ما يُسمّى "ذرائع الحرب" على نحو فريد. فالدولة الصهيونية تعتبر كل دولة عربية مسئولة عن أي نشاط فدائي ينطلق من أراضيها، وازدياد هذا النشاط يُعدّ ذريعة من ذرائع الحرب. ويضاف إلى هذا الذرائع التالية:

لقد حددت الحركة الصهيونية فكرة الأمن بشكل جغرافي مع اختفاء البعد التاريخي، وعليه تصوّرت أنه عن طريق الاستيلاء على قطعة ما من الأرض أو على هذا الجزء من العالم العربي أو ذاك وعن طريق التحالف مع الولايات المتحدة والقوة العسكرية، فإنها تحل مشكلة الأمن وتصل إلى الحدود الآمنة، ولكن الانتصارات الإسرائيلية التي كانت ترمي لتحقيق الأمن كانت تؤدي إلى نتيجة عكسية، حتى وصلت التناقضات إلى قمتها مع انتصار عام 1967، وكان لا بد أن تُحسم هذه التناقضات، وهو الأمر الذي أنجزت القوات المصرية والسورية يوم 6 أكتوبر 1973 جزءاً منه، ثم اندلعت الانتفاضة لتبين العجز الصهيوني (المسيري، 1999).

ومع هذا تجدر الإشارة إلى أنه ثمة اختلافات داخل المعسكر الصهيوني في مدى هيمنة مقولة الأرض، ويمكن القول إن صهيونية الأراضي الليكودية تعبير عن هذا التمركز الشرس حول الأرض وإهمال الزمان والتاريخ. أما الصهيونية الديموغرافية أو السكانية العمالية فهي تعبير عن إدراك الوجود العربي والزمان العربي وربما استعداد للتعامل معه، وإن كان التعامل يظل في إطار المنطلقات الصهيونية، وهي أن أرض فلسطين، أي (ارتس يسرائيل) في المصطلح الصهيوني، هي ملك خالص للشعب اليهودي وحده كما تنص على ذلك لوائح الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. ولكن إن اختلف الصهاينة بشأن بعض التفاصيل فثمة إجماع صهيوني راسخ بأن أمن إسرائيل يتوقف على الدعم الغربي لها، وبخاصة الدعم الأمريكي، ولذا لا يوجد أي اختلاف بشأن هذه النقطة.

والحقيقة التي فاتت الزعامات الصهيونية أن أمن إسرائيل يمثل مشكلة كيانية، لأن إسرائيل كيان مزروع بلا جذور، ممول من الخارج من قبل يهود الغرب والدول الغربية، لا يتفاعل مع الواقع التاريخي العربي المحيط به، ولكي تُدافع إسرائيل عن أمنها، أي كيانها، يضطر الكيان الاستيطاني الشاذ إلى أن يعسكر نفسه عسكرة تامة ليتحول إلى المجتمع/ القلعة الذي تجري العسكرية في

عروقه والذي لا توجد فيه أية فواصل بين الشعب والجيش. وما تنساه الزعامات الصهيونية أنه بغض النظر عن مقدار الأمن الذي سيصل إليه هذا المجتمع وبغض النظر عن حجم انتصاراته، فإن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب ليدافع عن أمنه "المهدد" وذلك بسبب الحركة الطاردة في المنطقة.(هويدي، الموسوعة الصهيونية، 1994)

2.3 تحديات الأمن القومي الإسرائيلي :-

الحقيقة أن مسألة الأمن الخاصة بإسرائيل تتأثر بعدة عوامل يأتي في مقدمتها:
عامل الجغرافيا السياسية، وكما تشير المعطيات فإنه يحتشد حوالي 80 -90% من سكان إسرائيل في منطقة تمتد نحو 120 كلم على طول الشاطئ بين حيفا واسدود، وهذا يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً لإسرائيل نتيجة العمق الاستراتيجي الضيق الذي يجتمع فيه غالبية السكان هناك، وما يشكله ذلك من خسائر بشرية فادحة في حال تعرضت إسرائيل لهجمات تطول تلك المنطقة الجغرافية من إسرائيل، الأمر الذي يحد كثيراً من قدرة إسرائيل على المناورة والحركة.

وهناك عامل آخر هو نسب القوى والموقف العربي العام في سياق تهديد الأمن الإسرائيلي، إلا أن مراقبين يرون أن هذين العاملين لم يعودا يشكلان تهديداً مباشراً لإسرائيل، التي ترتبط بعملية سلام مع الأردن ومصر ورغم ذلك فهي لا تزال تواجه سوريا في وضع قلق على جانبي مرتفعات الجولان، وهذا ما يبقي الهجوم على الجبهة الشمالية لإسرائيل أكثر احتمالاً بنظر العديد من الخبراء الاستراتيجيين، نظراً لعدم تحقيق أي تقدم على طاولة المفاوضات السورية الإسرائيلية، كما أن استمرار عمليات حزب الله في مزارع شبعا وتحميل إسرائيل دمشق مسؤولية استمرار هذه الهجمات وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها سوريا منذ العام 2011، يبقيان حالة التوتر العسكري قائمة في ظل إجماع غالبية الخبراء الإسرائيليين على أن سوريا ستستمر بالتسلح ودعم حزب الله، وستستغل أول فرصة تسنح لها لشن هجوم مباغت لاسترجاع هضبة الجولان أو جزء منها لتحريك المفاوضات اقتداء بالجانب المصري، بالمقابل لم تعد هذه الهضبة تشكل أهمية كبيرة في مفهوم السياسة الدفاعية الإسرائيلية، كما أنها لم تعد حاسمة في توفير الأمن لإسرائيل بعد التقدم الكبير في تكنولوجيا الصواريخ والمدافع التي اختصرت جغرافية المكان والزمان، سيما وأن الصواريخ البالستيه التي تدّعي إسرائيل بأن سوريا تمتلك العديد منها سيتم استخدامها بكثافة إذا ما قررت

سوريا ضرب أو صد أي هجوم إسرائيلي عليها، وهذا يعني أن هضبة الجولان فقدت أهميتها الـــى حد ما كعمق جغرافي لإسرائيل، وستحل محلها الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية التي ستقوم بالدور الأساسي في حماية عمق الدولة العبرية، مع ترسخ قناعة لدى الخبراء الإســـرائيليين بـــأن التكنولوجيا الصاروخية لا يمكن أن توفر حماية وأمناً لإسرائيل بنسبة مئة بالمائة (فالـــدر، 1994، صفحة 89).

أما زئيف شيف المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية فيرى أن هذه المبادئ تتجسد في الاستراتيجية الدفاعية، الردع النووي الغامض ونقل الحرب الى أرض العدو، وبالمقابل يرى محللون أن ثمة سلسلة مشكلات ستظل تضع إسرائيل أمام تحديات أمنية بعيدة المدى هي:

- صغر مساحة إسرائيل وقلة مواردها.
- انعزال إسرائيل من الناحية الجغرافية وضعف عمقها الاستراتيجي.
- حساسية الإسرائيليين للخسائر المدنية والعسكرية.
- رفض مجموعة من الدول العربية والإسلامية الاعتراف بشرعية إسرائيل ووجودها كدولة يهودية في المنطقة، على الرغم من أن المعطيات الراهنة تغيرت، حيث أبدى كثير من تلك الدول استعداداً للاعتراف بإسرائيل، لا بل إن بعضها يقيم علاقات دبلوماسيه وعلاقات سرية سياسية أو تجارية معها. (شيف، 2000)
- بعض دول المنطقة ترى في قدرات إسرائيل العسكرية تهديداً لأمنها ومصالحها.
- وعلى الرغم من أن هناك تطورات قلصت أو حدّت من مستويات التهديد الموجهة لإسرائيل مثل معاهدة السلام مع مصر ومعاهدة أوسلو مع الفلسطينيين واتفاقية السلام مع الأردن، والنتائج المترتبة على حرب الخليج عام 1991 من تدمير البنية العسكرية العراقية التي كانت تشكل خطراً على اسرائيل، إلا أن إسرائيل ما زالت ترى أن هناك تهديدات متزايدة لأمنها، لأن الأمن هو الهاجس الذي تعيش فيه إسرائيل وتعتبر نفسها في تهديد دائم نتيجة صغر مساحتها الجغرافية وقلة سكانها، وترى في ذلك نقاط ضعف لا تجعلها قادرة على المجازفة بخسارة معركة واحدة خوفاً من انهيارها أو زوالها (الغزالي، 1998، الصفحات 16-27).

وكما هو معروف لدى الخبراء في الشأن الاستراتيجي فإن التحولات العميقة التي طرأت على تكنولوجيا الأسلحة العسكرية أو ما يطلق عليها "الثورة في الشؤون العسكرية"، أخذت تسبب تحدياً آخر للأمن الإسرائيلي، فمثل هذه الأسلحة المتقدمة المزودة بتكنولوجيا رفيعة وأساليب حديثة جعلت الحديث عن الدفاع والأمن القومي الإسرائيلي ومهدداته موضوع جدل سياسي عام، يجري في سياق يسود فيه قلق كبير لدى الساسة الإسرائيليين من امتلاك جماعات متطرفة أو أفراد لمثل هذه التكنولوجيا المتطورة التي تهدد أمن إسرائيل، من هنا بات الحديث عن النظرية الأمنية الإسرائيلية في سياق مختلف عما كان سائداً من قبل، في ظل ازدياد ملحوظ لكثير من الإسرائيليين حول نظرتهم للأمن سيما مع ازدياد عدم الاستقرار العالمي نتيجة تهديد الإرهاب أو خطر الهجمات التي تشن بالصواريخ، وقد يكون أقلها صواريخ محلية الصنع التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية.وحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، فإن هناك خوفاً من أن تقوم سوريا بتزويد حزب الله بصواريخ، والذي يقوم بدوره بتهريبها لحركات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت إسرائيل قد اتهمت حزب الله بتهريب أسلحة ووسائل قتالية لحركات المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع. وتحذر المصادر العسكرية الإسرائيلية من إمكانية أن يؤدي حصول الفلسطينيين على مثل هذه الصواريخ إلى تقليص قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على العمل بحرية في أجواء الضفة الغربية وقطاع غزة. ويذكر أن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق "شاؤول موفاز" قد ادّعى في وقت سابق أن حركات المقاومة قد حصلت مؤخراً على صواريخ مضادة للطائرات من طراز "ستريلا"، وشددت المصادر العسكرية الإسرائيلية على أن مستوى التهديد الذي تمثله صواريخ "إم إي 18" أكبر بكثير من الخطر الكامن في صواريخ "ستريلا" (كورفيسر، 2010، صفحة 92).

ونتيجة هذه العوامل التي تهدد الأمن الإسرائيلي بدأت العقيدة الأمنية الإسرائيلية في تبني سياسة التسلح في إطار يتوافق والتهديدات والمخاطر الجديدة التي تواجه إسرائيل، مركزة على المنظومة الدفاعية "صواريخ وسلاح جو" مع تجاوز لمفهوم الأرض التي لم تعد من وجهة نظر المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين ذات أهمية في توفير أمن إسرائيل، بقدر ما لفتت الصواريخ بعيدة المدى أنظار الإسرائيليين وزادت من قلقهم، في ظل مخاوف المخططين العسكريين الإسرائيليين من اقتراب خطر الصواريخ الإيرانية. وبحسب هؤلاء فإن لهذه الصواريخ تأثيراً جوهرياً في التفكير

الاستراتيجي الإسرائيلي، لذا فقد أثارت تجربة إطلاق الصاروخ الإيراني (شهاب 3) والكشف عنه في عرض عسكري في طهران عام 1998 ردود فعل إسرائيلية قوية، ولا سيما التحذيرات التي صدرت عن وزير الدفاع الإيراني آنذاك بالرد على أية اعتداءات قد تشنها إسرائيل، وظهرت دعوات لتوجيه ضربات رادعة لإيران من قبل "افرايم سنيه وعوزي لنداو" عضوي لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، وتقول تقديرات عسكرية إسرائيلية إنه ستتوافر لإيران خلال السنوات القليلة القادمة صواريخ ذات مدى أطول بإمكانها حمل رؤوس نووية وضرب العمق الإسرائيلي، وقد زادت التخوفات الإسرائيلية من القدرة الإيرانية على إنتاج قنبلة نووية يوماً بعد يوم، حتى أن إسرائيل تتحرك دولياً لعرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن، في وقت لم تستبعد مصادر سياسية أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لمحطات إيران النووية. من هنا فإن خطر الصواريخ بعيدة المدى أضاف تحديات جديدة إلى النظرية الأمنية الإسرائيلية من منطلق أن العدو القادر على مهاجمة العمق الإسرائيلي قد لا يكون بعد الآن على حدود إسرائيل. لذا واستباقاً لأية حرب ممكنة الوقوع ووفقاً للمفهوم الذي تبلور في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية، والتجارب الصاروخية التي تجريها إيران، رفع الجيش الإسرائيلي درجة استعداده لمواجهة خطر هذه الصواريخ عن طريق منظومة صواريخ دفاعية لاعتراض الصواريخ قبل وصولها إلى عمق إسرائيل (توافي، 2009، الصفحات 47-52).

وهنا تأتي المزاعم الإسرائيلية الحديثة القائمة على إنكار الحقوق الفلسطينيةخاصة فيما بتعلق في الجغرافيا المتمثلة بحدود الرابع من حزيران لعام 1967 والتي تعتبر الضفة الغربية جزء منها، فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه السياسي الهام الذي ألقاه في جامعة بار أيلان في سنة 2009 عن تحوّل هام في سياسة إسرائيل تمثّل في العودة إلى مقاربة إسرائيل التقليدية المعتمدة على الأمن لتحقيق سلام دائم،فعندما شرع رئيس الوزراء إسحاق رابين في عملية السلام تصوّر شيئاً منسجماً مع "خطة ألون" الخاصة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والتي صيغت هذه الخطة بعد وقت قصير من انتهاء حرب حزيران 1967 ونصّت على احتفاظ إسرائيل بالسيادة على بعض الأراضي التي سيطرت عليها في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وعلى رسم حدود أمنية تمتدّ من وادي الأردن وصولاً إلى المنحدرات الشرقية الشديدة لسلسلة جبال يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وكذلك الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحَّدة لإسرائيل، الا ان تعثر

المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خاصة مع اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000 ودخول عملية السلام في حالة من الجمود (نتنياهو، 2009).

رفضَ ياسر عرفات المقترحات التي قدمها رئيس الوزراء إيهود باراك ولكن مع اندلاع (الانتفاضة الثانية)، وانسحاب شارون من قطاع غزة، واندلاع حرب لبنان الثانية، وفشل محادثات أنابوليس، واندلاع حرب غزة الأخيرة 2008 – 2009.فإن حكومة نتنياهو أعادت تكييف المفهوم القائل بأن ضمان المتطلبات الأمنية الحيوية لإسرائيل هو السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام ناجح ودائم مع الفلسطينيين. إن تمسّك الفلسطينيون بخطابهم التاريخي الذي يتحدث عن الصراع المسلح وعن إنكار حق إسرائيل في الوجود كدولة قومية يهودية بصرف النظر على الاتفاقات الموقَّعة أو الانسحابات الإسرائيلية الأحادية أدى لإعادة الذهنية الإسرائيلية إلى الحلول الأمنية. وقد فسّر الفلسطينيون الانسحابات الإسرائيلية من الأراضي بأنها علامة ضعف وتقهقر أذكت صراعهم لإرغام إسرائيل على تقديم تنازلات إضافية عن الأراضي.

من منظور اسرائيلي،لا يزال يُطلب من الفلسطينيين المشاركة في عملية سلمية من "الأعلى إلى الأسفل" إلى الآن أي إشراك طبقات المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، وعقد قادتهم الاجتماعات في سياقها وصافحوا الأيادي وحضروا مؤتمرات سلام، بل ووقّعوا على اتفاقات مع القادة الإسرائيليين، بيد أنه عندما لا تكون العملية السلمية نابعة من جذور المجتمع، تصبح بدون هدف وبدون جدوى، وإلى أن يتم التوقف عن تلقين أطفال (السلطة الفلسطينية) الذين يبلغون من العمر ثلاث سنين مبادئ "الشهادة" ليفجروا أنفسهم في الإسرائيليين وضدّ اليهود، لن تكون هناك "عملية سلمية" سوى في مخيلات من يخدع نفسه لذا يتوجب على إسرائيل أن تراعي المصالح الأمنية الحيوية عند توقيعها على أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين بحيث تشمل حدود يمكن الدفاع عنها لضمان مستقبل إسرائيل.

ولعل تجربة إسرائيل في حرب لبنان الثانية في العام 2006 عززت هذا التوجه حيث ذهبت إسرائيل في حرب لبنان الأخيرة تحت قيادة سياسية جديدة عديمة التجربة والخبرة وقيادة عسكرية تثق وتراهن أن بإمكان سلاح الجو الإسرائيلي تحقيق أهداف الحرب بدون استعمال القوات البرية تجنبا لوقوع خسائر بشرية في صفوف الجيش، وأن بإمكان إسرائيل استغلال "فرصة" الحرب لإعادة الاعتبار لنظرية الأمن الإسرائيلية وخاصة للردع الإسرائيلي ورغم القوة النارية الكثيفة التي

استعملها الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن تل أبيب استعملت كمية من الصواريخ والقذائف تعادل ضعفي ما استعملته في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 في الجبهتين المصرية والسورية، رغم ذلك فإنها فشلت فشلا واضحا في تحقيق أي من أهداف الحرب وهذا ما خلصت إليه لجنة التحقيق في نتائج الحرب التي عرفت بلجنة فينو غراد (مركز القدس للقضايا ألجماهيرية، 2010).

يعود الصراع في جنوب لبنان الى عام 1982 حيث اقدمت اسرائيل على احتلال اجزاء واسعة من الاراضي اللبنانية وصلت الى العاصمة بيروت، وانطلقت المقاومة اللبنانية – الفلسطينية المشتركة ضد هذا الاحتلال الى ان انسحب الجيش الاسرائيلي من كامل الاراضي اللبنانية عام 2000. وقد استمرت سنوات من القتال والمعارك بين المقاومة اللبنانية والفلسطينيين من جهة وقوى اسرائيل وحلفائها من جهة أخرى .

بدأ الصراع كمحاولة من إسرائيل لطرد قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وانتهت بانسحاب الجيش الإسرائيلي وانهيار جيش لبنان الجنوبي الحليف له.

وبدأت المقاومة من قبل القوات الوطنية اللبنانية مثل الحزب الشيوعي وحركة أمل إلا أن ظهرت المقاومة الإسلامية المتمثلة بحزب الله وجود فاعل وقوي بعد قيامه بعمليات فعالة وموجعة ضد الجيش الإسرائيلي وقوات جيش لبنان الجنوبي.

انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار 2000 بعد احتلال دام قرابة 18 عاما متواصلاً. وعاد الجيش الإسرائيلي إلى نشر قواته من جديد على طول الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان دون ابرام اي اتفاق مع الدولة اللبنانية او المقاومة هناك (افرايم سنيه، اذاعة الجيش الاسرائيلي 2015/5/25).

وكان الجيش الإسرائيلي قد اجتاح لبنان في العام 1982 ووصلت قواته إلى بيروت ونفذت سلسلة من المجازر ضد اللاجئين الفلسطينيين، من أبرزها مجزرة صبرا وشاتيلا. وبعد ان انسحب هذا الجيش من جنوبي صور في العام 1985 أقام له جيشا مواليا يقوم بمهام عسكرية في "الحزام الأمني" الذي أنشأته اسرائيل داخل الاراضي اللبنانية وحددته إسرائيل لحماية مستوطناتها في شمالي

إسرائيل. وعُرف هذا الجيش بـــ "جيش لبنان الجنوبي". وعُين قائدا عاما له هو سعد حداد، ولما توفي عُين مكانه الرائد أنطوان لحد.

سيطر الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي على مواقع عديدة في جنوب لبنان، يُشرف عدد منها على المدن المركزية في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من العاصمة اللبنانية بيروت.

وكان الهدف الإسرائيلي من المدة التي قضاها جيشها في الجنوب اللبناني محاربة حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية بذريعة مواصلة اعتداءات هذه الحركات على مستوطنات إسرائيل في الشمال.
وكانت المواجهة الأساسية والرئيسية بين الجيش الإسرائيلي والموالين له وبين منظمة حزب الله التي لعبت دورا مركزيا في تسديد ضربات موجعة للجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي.
ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي من إلحاق هزيمة بحزب الله بالرغم من التطور التكنولوجي الذي تمتلكه في أسلحتها وعتادها الحربي وخلال المدة الزمنية التي أمضاها الجيش الإسرائيلي محتلاً جنوبي لبنان قام بتنفيذ عمليتين عسكريتين كبيرتين ضد منظمة حزب الله:
العملية الأولى عام 1993 "محاكمة ومحاسبة" .
والثانية "عناقيد الغضب" عام 1996 والتي ارتكب بها الجيش الاسرائيلي مجزرة قانا وتسببت بسقوط شمعون بيرس بانتخابات الحكومة بعد فقدانه ل 29 الف صوت من اصوات العرب الذين حجبوا عنه انتقاما لضحايا المجزرة .

تكبد الطرفان الإسرائيلي واللبناني خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، إذ بلغت خسائر إسرائيل المادية حوالي 400 مليون شاقل للسنة الواحدة وفق تقديرات العام المالي 2000/1999. أما الخسائر اللبنانية فوصلت إلى أضعافا مضاعفة لتلك التي لحقت بإسرائيل.

ساد الإجماع الإسرائيلي المؤيد للسيطرة العسكرية في لبنان في سنوات الثمانينات، أي في العقد الأول للاحتلال الإسرائيلي للبنان، ولكنه في التسعينات أي في العقد الثاني حدث تراجع وانشقاق في الصف الداخلي لإسرائيل. وانتشرت آراء داعية إلى الخروج من لبنان. وإحدى الحركات التي لعبت دورا جماهيريا وإعلاميا كبيرا في هذا السياق كانت "حركة الأمهات الأربع" (نسبة إلى أربع أمهات لجنود إسرائيليين قتلوا في لبنان دعين إلى الانسحاب الفوري من لبنان).

خاض إيهود باراك زعيم حزب العمل حملته الانتخابية لرئاسة الحكومة في العام 1999 بشعار سحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان فور انتخابه لرئاسة الحكومة ليوقف نزيف الدم الإسرائيلي مما كون ظروف وأجواء عدم ثقة بين الحكومة الإسرائيلية وبين جيش لبنان الجنوبي الذي رأى واعتبر خطة الانسحاب ضربة قاضية له ستؤدي حتما إلى تفككه ووقوع أفراده فريسة في قبضة حزب الله الذي سيقدمهم للمحاكمة المباشرة والتي نهايتها الإعدام.

واتخذ جيش لبنان الجنوبي سلسلة من الخطوات علّه بذلك يتفادى بعض الأضرار حيث بدأ بتفكيك مجموعة منال مواقع والتحصينات قبل تنفيذ الجيش الإسرائيلي انسحابه.

مقابل هذا الانسحاب سيطر حزب الله على المواقع التي تم إخلائها وتفريغها من قبل الجيشين الإسرائيلي واللبناني وأثارت مشاهد انسحاب الجيش الإسرائيلي ليلا وبسرعة كبيرة غضبا عارما وانتقادا شديدا في أوساط الإسرائيليين من مواطنين وإعلاميين وسياسيين بسبب تزامنه مع تقدم وحدات من حزب الله نحو المواقع المخلاة .

انسحب الجيش الإسرائيلي حتى الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان، بينما سيطر حزب الله على مناطق جنوبي لبنان حتى الشريط الحدودي.
وبدأ حزب الله بإقامة قواعده الحربية وتحصيناته في مواقع عدة منتشرة على طول الحدود مع فلسطين وأصبح الحزب يُشكل خطرا بالمنظور الأمني الإسرائيلي على مستوطنات شمال يإسرائيل.
وتوالت الأخبار والمعلومات عن قدرات هذا الحزب لتنفيذ عمليات عسكرية دقيقة بما يمتلكه من أسلحة وخبرة ومعلومات عن إسرائيل.
واستمر حزب الله من خلال قيادته المتمثلة بأمينه العام حسن نصر الله يدعو إلى تحرير مزارع شبعا التي بقيت إسرائيل مسيطرة عليها بالرغم من انسحابها كورقة مساومة مع الحكومة اللبنانية أو معحز بالله في المستقبل.
وسعى حزبالله إلى تمكين فرقه وقواته في الجنوب اللبناني واستمرت قيادته تطالب بتحرير مزارع شبعا وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.
قام حزب الله بتنفيذ سلسلة من العمليات الحربية ضد مواقع وأهداف تابعة للجيش الإسرائيلي، كان أهمها عملية أسر جنديين إسرائيليين في تموز 2006 جراء توغل إسرائيلي بعد الشريط الحدودي

مع لبنان. وكان رد فعل حكومة إسرائيل على هذه العملية العسكرية الخروج بحرب على لبنان أرضا وشعبا ومقاومه.

كان الفشل الإسرائيلي واضحا وصارخا في جملة واسعة من القضايا المتعلقة بنظرية أمنها وعقيدتها العسكرية، أبرزها :-

1- فشل سياسة الردع.

2- الفشل في نقل المعركة إلى "أرض العدو" والفشل في تحقيق أي إنجاز في أي معركة برية خاضها الجيش الإسرائيلي.

3 - الفشل الذريع في وقف قصف العمق الإسرائيلي طيلة أيام الحرب بالصواريخ، الأمر الذي شكل ضربة قوية لهيبة الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية وسياسة الردع.

4 - الفشل في إحراز حسم عسكري والفشل في تقصير فترة الحرب رغم استمرار قصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ يوميا، والفشل الواضح رغم دعم الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من الدول في المنطقة في تحقيق أي من أهداف الحرب المعلنة.

5 - فشل أجهزة المخابرات الإسرائيلية في معرفة طاقات حزب الله ونوعية تسلحه وقوته الحقيقية ومقدرته على الصمود.

هزّ تراكم الفشل العسكري، الوجدان الإسرائيلي ونخبه ومؤسستيه العسكرية والسياسية، خاصة أن الذي قاومهم وأفشل جميع أهدافهم وخططهم وبهذا المعنى انتصر عليهم حزب يقل عدد مقاتليه عن عشرة آلاف محارب .

لقد توقع العديد من المحللين والخبراء أن تُغَيّر حرب لبنان الأخيرة الكثير من النظريات والعقائد العسكرية التي سادت العالم حتى تاريخه، كما أنها ستدفع بالدول العظمى لإعادة النظر في حقيقة موازين القوى في المنطقة، فحزب الله لم يفاجأ إسرائيل في حجم ترسانة صواريخه وتنوعها ومداها، بل فاجأها أيضاً في تكتيكاته وأسلوبه القتالي وقدرة مقاتليه على الصمود على طول الجبهات الأمامية لأكثر من ثلاثة أسابيع، بل إن حزب الله استطاع تحقيق عدة أهداف خلال سير المعارك على حساب إسرائيل، ويمكن في هذا السياق الحديث عن مفاصل رئيسية برزت في هذه الحرب أهمها:

1. التراجع التدريجي لأهداف إسرائيل من شن العدوان، إذ بعد الإعلان عن هدف الحرب التخلص من المقاومة وضرب بُنيتها الأساسية، تراجع الهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الواقعة من الجنوب حتى نهر الليطاني، إلى أن تقلص بعد ذلك إلى احتلال بعض المواقع والقرى على طول الحدود، مما دفع العديد من المحللين العسكريين أمام هذا التراجع للتشكيك في قدرة إسرائيل على تحقيق أي من أهدافها من هذه الحرب، ومنهم الخبير العسكري الإسرائيلي زئيف شيف، فقد كتب في صحيفة "هآرتس" يوم 10 أغسطس 2006 يقول: "إن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من الجيوش القوية على مستوى العالم عاجز عن اخضاع حزب الله"، وطالب حسب رأيه بإعادة النظر في العديد من النظريات الحربية التي يعمل على أساسها هذا الجيش.
2. إن الجيش الإسرائيلي وعلى خلاف ما هو عليه الحال في جيوش العالم يعتمد في مجهوده الحربي على قوات الاحتياط وليس على القوات النظامية، ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي تشدد على أنه يتوجب على الجيش أن يحسم المواجهة مع "العدو"، ويحرز النصر بالسرعة الفائقة، على اعتبار أنه لا يمكن مواصلة الزج بقوات الاحتياط في المعركة لأمد طويل، لأن ذلك يعني شل الحياة في الدولة مما يؤثر سلباً على سير المعارك، وقد لاحظ المتابع لسير الأحداث في هذه الحرب كيف تهاوى هذا الأساس رأساً على عقب، فقد أدرك صناع القرار في إسرائيل أنه من دون وقف إطلاق النار، فإن ذلك يعني أن الحرب ستتواصل إلى عدة أشهر وأن إسرائيل عاجزة عن تحقيق أي نصر في هذه الحرب.
3. عملت إسرائيل في حروبها السابقة مع الدول العربية على توجيه ضربة قاصمة لـــ "العدو" في العمق الاستراتيجي في ساحة المعارك بغرض تكبيد هذا "العدو" خسائر فادحة بقواته وعتاده، وبنيته التحتية، لدفع العربي على الاستسلام والموافقة على وقف إطلاق النار بالشروط التي تفرضها إسرائيل، بل إن مخططي الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية يولون لعنصر "إلحاق الضربة القاصمة بالعدو" أهمية خاصة من حيث تعزيز الردع في مواجهة الطرف العربي حتى تترسخ لديه القناعة بعدم جدوى الحرب مع دولة إسرائيل، وفي هذا السياق يردد شمعون بيرس "الرئيس الاسرائيلي السابق" دائماً عبارته الشهيرة: "إن العرب لا يوافقون على عقد اتفاقيات التسوية معنا إلا بعد أن ييأسوا من إمكانية تحقيق مكاسب في الحرب ضدنا"، وما حدث في حرب لبنان الأخيرة ورغم كثافة النيران التي استخدمتها إسرائيل، ليس فقط ضد مقاتلي حزب الله بل ضد كل لبنان ومؤسساته المدنية والعسكرية، فإن إسرائيل فشلت فشلاً ذريعاً في إرغام

المقاومة على الاستسلام بالشروط الإسرائيلية التي وضعتها لوقف المعارك عند بداية العمليات العسكرية، فقد توعد أولمرت في بداية العمليات أنه لن يوقف الحرب إلا في حال تحقيق شرطين هما: الإفراج عن الأسيرين الإسرائيليين وتفكيك حزب الله، ولاحظنا كيف توقفت الحرب دون تحقيق أي من الشرطين.

4. ضربت حرب لبنان الأخيرة نظرية الأمن الإسرائيلي في أهم ركائزها، فرغم صمودها أمام الجيوش العربية سابقاً، إلا أن هذه النظرية تهاوت أمام حزب منفرد من تنظيمات المقاومة العربية، وعليه يمكن الاعتقاد أن ما حدث يُمثل تطوراً نوعياً بالغ الخطورة على تلك النظرية يؤذن بإمكانية نجاح العرب في مواجهة قادمة.

5. إن إرغام إسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني عام 2000 تحت وطأة ضربات المقاومة وبفضل التفاف الشعب اللبناني بجميع طوائفه وتياراته حولها، كان بمثابة البشرى لنتائج حرب لبنان عام 2006، وأن ما تمخضت عنه هذه الحرب عزز الأمل لدى البعض في انتصار ساحق على إسرائيل في المعارك القادمة، كما عزز خيار المقاومة والصمود أمام التعنت الإسرائيلي لصالح إجبار إسرائيل للاعتراف بالحقوق العربية.

6. الاعتماد المتزايد على سلاح المدرعات في المعارك البرية مع إعطاء دور ثانوي لسلاح المشاة. ومرد ذلك هو العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تعطي أولوية لتقليص عدد الإصابات في جنودها، وتحقيق نصر سريع عبر الحرب الخاطفة التي تعتمد على الحركة السريعة للمدرعات عبر وخلف خطوط الخصم تحت غطاء جوي ومدفعي.

7. افتقار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لمعلومات دقيقة عن إمكانات "حزب الله" ومراكز قيادته ونوعية أسلحته وتكتيكاته القتالية ومخازن أسلحته. فأحد أكبر انجازات الحزب، منذ نشأته، هو منع الاستخبارات الإسرائيلية من اختراق صفوفه، وحتى في حال نجاحاتها المحدودة على هذا الصعيد كان الجهاز الأمني للحزب يعالج المشكلة بسرعة ويفكك شبكات التجسس. فكل ما حصل منذ 12 تموز/ يوليو 2006، من تمكن المقاتلين من خطف الجنديين الإسرائيليين ومفاجأة البحرية الإسرائيلية بصاروخ موجه، وتمكنهم من الصمود على الجبهات وإلحاق خسائر في المدرعات وفشل الكوماندوس الإسرائيلي في تحقيق أية أهداف في عمليتي الإنزال في بعلبك وصور، وعدم تمكن إسرائيل من وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على وأراضيها كل ذلك يعتبر من الناحية العسكرية إخفاق استخباراتي كبير.

8. تأثير الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا على القدرات القتالية لسلاح المشاة، خاصة عند فشل المدرعات في تحقيق السيطرة الكاملة على أرض المعركة خلال مواجهة خصم عنيد ومحترف مثل مقاتلي "حزب الله". كما أن الجيش الاسرائيلي لم يخض أية حروب برية منذ اجتياح لبنان في عام 1982، وغالبية جنوده الذين هم من الاحتياط قد اعتادوا على حياة الترف والأمان. كما أن الجيش الاسرائيلي يفتقر اليوم للضباط والقادة المتمرسين من أبطال الحروب السابقة. فمعظم قادة الفرق في حرب 1982 كانوا من الضباط الذين حققوا انجازات عسكرية مهمة في حرب 1973.
9. عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية للحرب، فقد ورد في نتائج لجنة التحقيق (فين وغراد) ان الاهداف التي كان يحاول رئيس الوزراء تحقيقها تختلف عن تلك التي ارادها الجيش ووزير الدفاع كما بدا جلياً في التناقض المتكرر في تصريحات القادة العسكريين والمسئولين السياسيين ولم تحسم القيادة الإسرائيلية أمرها حول مدى عمق الهجوم (7 كلم أو حتى نهر الليطاني أو أبعد)، كما أنها لم تحدد طبيعة مهمة قواتها بعد التوصل إلى أتفاق على وقف إطلاق النار خاصة مع التأكيدات بأنها لن تتحول إلى قوات احتلال. وأهم شيء أنه لم يتم تحديد ماهية النصر على "حزب الله".

والواضح أن رئيس الحكومة الإسرائيلية سعى إلى نصر سياسي عبر قرار قوي من مجلس الأمن في حين أن القيادة العسكرية كانت تبحث عن نصر عسكري حاسم يعيد للجيش هيبة الردع.

لقد أسقطت حرب لبنان كل المسلمات التي كرستها الحروب العربية السابقة ومنها "الجيش الذي لا يقهر"، ومسلمة احتكار إسرائيل للمبادرة بالحرب، إلى قوة الردع الإسرائيلية والادعاء بأن الجبهة الداخلية متماسكة خلف جيشها المقاتل "جيش الشعب".

إنها المرة الأولى التي توافق فيها إسرائيل على وقف إطلاق النار قبل الطرف العربي، حيث كانت إخفاقات جيشها في هذه الحرب عديدة ، فأصيبت بحالة من الذهول والتخبط، فلطالما تغنت إسرائيل بقادتها ورسمت حولهم هالة من التفخيم والتقديس، وجعلت منهم الدعاية الصهيونية عبر العالم رموزاً للبطولة والتضحية والشجاعة، وإذا بالقناع يسقط عن وجوه هؤلاء القادة ويكتشف الشعب أنهم أشخاص عاديون، رغم القوة النارية الكثيفة التي استعملها الجيش أثناء المعارك والتي قيل إنها

تعادل أضعاف ما استعمله في حرب حزيران 1967، أو في حرب تشرين اول 1973، ورغم ذلك لم تستطع هذه القيادة تحقيق أي من أهداف هذه الحرب.

لقد صدم المواطن في إسرائيل من مجريات ونتائج هذه الحرب، خاصة وأن الذي تسبب في هـذا الفشل تنظيم لا يتعدى حجم أفراده عدة آلاف، مما ترتب على ذلك الإطاحة بعروش كبـار القـادة العسكريين حتى قبل أن تنتهي العمليات العسكرية، فتم إقالة ثلاثة قادة فرق، وقائد الجبهة الشـمالي جنرال عوزي آدم أثناء فترة الحرب بالإضافة لاستقالة رئيس الاركان دان حالوتس واستقالة قائـد القوات البحرية ثم وزير الدفاع عمير بيرتس التي اعتبرت مؤشراً على تخـبط وعجـز إسـرائيل ومحاولة يائسة لإنقاذ الجيش من مأزقه . لقد وضعت نتائج هذه الحـرب الدولـة العبريـة عامـة ومؤسستها العسكرية خاصة في حالة من الحرج والإرباك الشديدين، إلى جانب ما اعترى ايهـود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل من إحباط شديد وخيبة أمل بسبب عملية التضليل التي تعرض لهـا من قبل قيادة الجيش، التي أخبرته أنها أحكمت السيطرة على قرية "بنت جبيل" ليتضح فيما بعد أن الجيش الاسرائيلي يتكبد عشرات القتلى والجرحى نتيجة المعارك هناك، الأمر الذي دفع إلى القول: إن "قوة إسرائيل الردعية قد تزعزعت في المعارك مع حزب الله".(شيف، 2000)

المشكلة الكبرى والتي شكلت علامة فارقة في تلك الحرب أن إسرائيل منذ الأيام الأولى للمعارك وفي ذروة محاولاتها استدراج حزب الله للكشف عن قدراته التسليحية، فإنها لم تكن تتوقع يوماً أن أهم بارجة حربية لها ستصاب بصواريخ يمتلكها حزب الله. وكل الكلام الإسرائيلي عن الحزب طوال السنوات التي سبقت حرب تموز 2006 لم يتطرق بجدية إلى إمكانية أن يحوز هذا التنظيم سلاح أرض – بحر من طراز "سي 802" المتطور، كما حُدِّد طرازه من جانب الإسرائيليين، حيث أن الحزب لم يقدم أي تعليق على نوعية الصواريخ التي استخدمها على رغم ما حققه من إنجازات. لم تجد القيادة الإسرائيلية وسيلة للتخفيف من وطأة الصدمة سوى الزعم أن خبراء إيرانيين هم الذين أداروا منظومة الصواريخ أرض – بحر هذه، باعتبار أنها من اختصاص جيوش عالية التدريب ولديها مهارات لا يمكن لأية قوة عسكرية غير نظامية أن تحوزها وتتعامل معها. لقد امتدت المفاجآت من الصواريخ أرض أرض ومداها الذي تجاوز ما بعد حيفا، إلى الصواريخ المضادة للدروع، وغيرها من المفاجآت، بحيث كانت التطبيقات الميدانية لاستراتيجية "الغموض البناء" ذات

فعالية استثنائية في تسديد الضربات المؤلمة والقاتلة للجيش الإسرائيلي ولجبهته الداخلية وللعقل العسكري والأمني الإسرائيلي.(شبيب، 2007)

ومن هنا عززت حرب لبنان الأخيرة النظرية الأمنية القائمة على إبقاء سيطرة إسرائيل على المرتفعات الجبلية والتي تشكل نقطة انطلاق للعمليات الهجومية عليها بواسطة الصواريخ ، حيث أن السلسلة الجبلية المشكلة للضفة الغربية تشرف على معظم إسرائيل سكانا ومنشات بما في ذلك كل من الميناء الجوي والبحري على حد سواء، ففي حال خروج هذه المنطقة من سيطرة إسرائيل ووقوعها تحت سيطرة "أعدائها" فان امتلاك هذه الجهة لأبسط أنواع الصواريخ سيجعل من إسرائيل هدفا لها وهذا ماسعت إليه حكومات إسرائيل المتعاقبة والمتمثل بإبقاء سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية بذرائع تارة دينية وأخرى أمنية، وبالحالتين فإنها تحرم سكان الضفة من حرية التصرف والتنقل على أراضيها، وبذلك تكون إسرائيل قد ضمنت حماية عمقها الاستراتيجي في الساحل من أي هجمات صاروخية في المستقبل، وقد أصر المفاوض الإسرائيلي في جميع مراحل التفاوض على الإبقاء على جبال الضفة تحت سيطرته والناظر لتلك السلسلة يرى أن غالبيتها تشكل مواقع عسكرية تنقسم بين مواقع رادار وأخرى معسكرات للمراقبة أو مستوطنات مدنية تشكل خط دفاع عن العمق الإسرائيلي على تلك الجبال.

الفصل الثالث :

غور الأردن وأهميته الدفاعية.

يتناول هذا الفصل منطقة غور الأردن (الحدود مع الأردن) حيث يلقي هذا الفصل الضوء على هذه المنطقة الهامة بالنسبة لإسرائيل والتي أبقى اتفاق أوسلو على أكثر من 88% من أراضيه ضمن الهيكلية الإدارية الإسرائيلية المعروفة بمناطق c ذات السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة باستثناء منطقة أريحا وتعتبر نقطة شائكة في مفاوضات الحل النهائي حيث تتمسك إسرائيل بها على اعتبار أنها تمثل عمقا جغرافيا استراتيجيا للدفاع عن العمق في إسرائيل لما تحمله من أهمية عسكرية بسبب انخفاضها لمئات الأمتار تحت سطح البحر مشكلة حفرة بين الأردن والحدود الفلسطينية إضافة لعرض تلك المنطقة إذا ما قورنت بعرض العمق الإسرائيلي كما يتم استغلالها بالتدريبات العسكرية.

غور الأردن سهل خصيب تبلغ مساحته حوالي 400 كم2، ويتراوح مستواه بين 200 وأكثر من 400م تحت سطح البحر، وهي أكثر جهات العالم انخفاضاً تحت مستوى سطح البحر وهي امتداد للانخفاض القاري . يقع على أمتداد نهر الأردن ويوجد فيه البحر الميت. والغور أو وادي الأردن هو منطقة تقع في الأردن وتقسم إلى مناطق كثيرة منها الاغوار الشمالية والاغوار الوسطى، والغور وهو من أخصب الأراضي الزراعية وكما يقال فهو سلة خضار الأردن لأنها مناخها دافىء شتاءا وحار جدا صيفا ولأن المناخ الدافيء يناسب الكثير من الخضار والفاكهة واشجار أخرى

كثيرة كما ان المناخ الحار يناسب نبات الموز حيث يوجد في الغور مساحات شاسعة من مزارع الموز والغور اخفض منطقة في العالم اذ انه ينخفض بحدود 390 مترا عن مستوى البحر، والغور يعتبر مقصداً سياحياً حيث أنه يتواجد به الكثير من المناطق الخلابة والأثرية مثل منطقة المغطس ووداي الخرار حيث تم تعميد المسيح عليه السلام وكذلك تل دير علا وطبقة فحل المدينة الرومانية القديمة.

كما تشكل منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت قرابة 30% من مساحة الضفة الغربية، وهي احتياطيّ الأراضي الأكبر بالنسبة للفلسطينيين. ومنذ عام 1967 تعمل إسرائيل بعدة طرق من أجل ضمّ هذه المنطقة فعليًا إلى المناطق التابعة لها: فهي تمنع تطوير البلدات الفلسطينية في المنطقة وتدمّر أماكن سكنى العرب البدو بشكل منهجيّ وتمنع منالية موارد الماء وتقيّد بشكل كبير حرية الحركة الخاصة بالسكان الفلسطينيين. إلى جانب هذا، فهي تستغلّ موارد المنطقة لاحتياجاتها الخاصّة وتخصص للمستوطنات مساحات شاسعة ومصادر مياه.

3.1 غور الأردن وأهميته الدفاعية :

تعيش الضفة الغربية حالة فريدة من نوعها على الصعيد العام ، فهي تخضع لاحتلال متواصل منذ أكثر من سبعه وأربعين عاما، ويعزو البعض سبب اقدام اسرائيل على احتلالها المتواصل لهذه المناطق نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي فهي تشكل الفاصل الطبيعي بين إسرائيل والجبهة الشرقية (الاردن) الامر الذي دعا مجموعة من كبار ضباط الجيش والاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الى اجراء دراسة معمقه والخروج بنتائج حول مستقبل الغور وقد تحولت إلى توصية للمستوى السياسي كان قد اعتمدها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21-9-2011 والتي رد من خلالها على كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس والذي طالب المجتمع الدولي بإعطاء الفلسطينيين دوله مستقلة على كامل الاراضي التي احتلت عام 1967.

تعرف كلمة غور بمعنى الارض الهابطة وتطلق كلمة غور الاردن على الاخدود الذي يشكل الحدود الممتدة بين فلسطين والأردن، وهي تعتبر منطقة تجمع لعدد من القرى الفلسطينية وتعتبر

من اكثر الاماكن بالعالم انخفاضا عن سطح البحر، وتبلغ مساحة الاغوار قرابة 433 كيلو متر مربع وتمثل ما نسبته 6،7% من مساحة الضفة الغربية والبالغة 5647 كيلو متر مربع إلا ان المصادر الاسرائيلية تقول ان مساحة غور الاردن تبلغ 1600 كيلو متر مربع وتحدها من الشمال قرى كردله وبردله في محافظة طوباس والبحر الميت من الجنوب وعمدت اسرائيل الى فصل هذه المنطقه في عام 1999 من خلال عملية توسيع الاستيطان والنقاط العسكريه في هذه المنطقه وتحديدا الضفة الغربيه لنهر الاردن والذي اعلنت عنه اسرائيل منطقه عسكريه مغلقه (لاشين، 2013).

تمتد الأغوار على طول نهر الاردن الذي يشكل الحدود الشرقيه للضفة الغربية من عين جدي على البحر الميت جنوبا إلى حدود بيسان شمالا حيث ما يعرف بالخط الأخضر (حدود العام 1948)، ومن نهر الأردن شرقا وحتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا، بحوالي٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية (1400كم مربع).

التجمعات السكانية في الأغوار:- يصل عدد التجمعات السكانية الفلسطينية التي تقطن الأغوار إلى ما يقارب ٢٤ تجمع سكاني منها مدينة واحدة وهي أريحا ويتبعون إداريا لمحافظات طوباس، نابلس وأريحا.

وينحدر معظمهم في الأصل من السفوح الغربية لمنطقة الأغوار وكانوا يسكنون الأغوار في الشتاء لزراعة أراضيهم وفلاحتها ويغادرونها في الصيف بعد انتهاء الموسم الزراعي. ويصل عدد سكان المنطقة حوالي ٥٢,٠٠٠ نسمة يقسمون من حيث التركيب الاجتماعي إلى فلاحين وبدو ولاجئين ويعتمدون في معيشتهم على العمل الزراعي بالدرجة الاولى (الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 2007).

طبوغرافيا الأغوار :- تقسم الأغوار من حيث التضاريس والتنظيم الإداري، إلى ثلاثة مواقع مختلفة:

اولا: الأغوار الشمالية ومعظم اراضيه تتبع للسيطة الامنية والمدنية الاسرائيلية الكامله وتضم قرى بردلة، عين البيضاء، كردلة، الحمة، الساكوت، القاعون ومنطقة المالح. وتتبع إداريا لمحافظة طوباس وهي اكثر مناطق الضفه اهميه لدى الاحتلال حيث يجري فيها مناورات عسكريه مستمره

لملائمة طبيعتها للاراضي اللبنانيه ومساحتها الكبيره، وينحدر معظم السكان في امتدادهم العائلي إلى القرى والتجمعات الفلسطينية الواقعة في الغرب مثل طوباس، طمون وتياسير، الذين يشاركونهم امتلاك الارض أيضا، وجزء من هؤلاء السكان هم تجمعات بدوية تأتي من جنوب الضفة.

ثانيا: الأغوار الوسطى وتضم قرى الجفتلك، مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، فروش بيت دجن، النصارية، بيت حسن وعين شبلي، وتتبع إداريا لمحافظتي نابلس وأريحا، معظم السكان هنا تربطهم صلات اجتماعية وعشائرية واشتراك في ملكية الأرض مع التجمعات السكانية الواقعة في شمال الوسط الغربي، مثل طوباس، طلوزة نابلس، الفارعة الباذان عقربا بيت فوريك وغيرها، وباقي السكان في هذه المنطقة لاجئون من جنوب فلسطين " بير السبع"، بيسان وعجور.

ثالثا : الأغوار الجنوبية والتي تضم مناطق واسعه ذات سياده وسيطره فلسطينيه كامله .

*تضم فصايل والعوجا والغالبية السكانية في فصايلهم لاجئون، فيما الغالبية في العوجا هم عشائر اعتادوا العيش في هذه المنطقة منذ مئات السنين .

*منطقة أريحا وتضم مدينة أريحا حيث اولى المدن الفلسطينيه في الضفة الغربيه التي تم تحريرها بموجب اتفاق غزه واريحا اولا. وقرية الديوك، النعومية وعين السلطان، وتشير الإحصائيات أن اغلب سكان هذه المنطقة هم من اللاجئين.

*منطقة الخان الأحمر، النبي موسى ووادي القلط (وهي منطقة تجمع بدوي ولا يوجد بها زراعة نباتية). ويتبع سكانها إداريا لمحافظة أريحا والاغوار، بينما أصحاب الأراضي وملاكها ينحدرون من عقربا، رام الله، القدس وبيت لحم، في حين تصنف ٨٠٪ من الأراضي في هذه المنطقة بأنها أملاك دولة وتحتوي على معسكرات ضخمه لجيش الاحتلال ومنطقة تدريبات .

منذعام ١٩٦٧، والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة دون استثناء تعتبر الأغوار من المناطق الحيوية للأمن والاقتصاد الصهيوني على حد سواء وقد اتخذت هذه الحكومات خططا مختلفة لتهويد الأغوار، بدأت بها منذ اليوم الأول للاحتلال، تمثلت بالإجراءات الرئيسية التالية:

1 – عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق ٥ –١ كم وبالتالي ترحيل وتشريد وتهجير آلاف السكان الفلسطينيين في منطقة الزور والكتاير إلى الجهة الشرقية من النهر.

2-عزل ومصادرة عشرات آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن وما يعرف بالخط الأخضر بحجج أمنية حيث كانت هذه الأراضي تشكل الملكية الوحيدة لآلاف العائلات من المزارعين الفلسطينيين مثل سهل قاعون .

3-مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة لصالح إقامة المستوطنات الزراعية والمعسكرات الأمنية.

4-منع البناء والتطور العمراني في جميع قرى الأغوار، وتصنيف معظمها بقرى وتجمعات غير معترف بها، وبالتالي تهجير سكانها إلى مناطق أخرى، وهدم هذه التجمعات مثل الحمة، الدير، الساكوت ومخيم عين السلطان..... الخ.

٥. إغلاق آلاف الدونمات من المراعي أمام مربي الماشية بعد إدراجها ضمن مناطق تدريب عسكري أو مناطق أمنية أو بيئية مغلقة.

٦. انتهاج سياسة العزل على جميع الأغوار، عن الجسم الفلسطيني ومنع الدخول والخروج منها إلا في أوقات محددة، ولمن يحمل في بطاقته الشخصية عنوان الأغوار أو تصريح خاص (الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 2007) .

ينظر الى منطقة الاغوار على انها تشكل احد مرتكزات الامن المائي للضفة الغربية، وتحويف يجوفها واحد من أهم خزانات المياه الجوفية في الضفة، هذا بالإضافة إلى نهر الأردن النهر الوحيد الذي يشاطىء فلسطين وكذلك البحر الميت.

بدأت سلطات الاحتلال بالسيطرة على مصادر المياه منذ أول يوم لاحتلالها الضفة الغربية عام ١٩٦٧، حيث قامت بتدمير عشرات الآبار الزراعية التي كان يستخدمها المزارعون لري مزروعاتهم وأبعدت الفلسطينيين عن مصادر المياه الرئيسية وخاصة القريبة من نهر الأردن، عدا عن استنزافه المياه المنطقة من خلال شركاتها التي شرعت بحفر آبار ضخمة وعلى أعماق كبيره في المنطقة مما أدى إلى جفاف آبار الفلسطينيين وارتفاع نسبة ملوحتها وتلوث الآبار الباقية، لذلك فقد اخذ الفلسطينيون يعتمدون على المياه المشتراة من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجاتهم المائية وقد مرت عملية السيطرة على المياه بعدة إجراءات تمثلت بعزل وتدمير ١٦٢ مشروع للري بحجج أمنية وحجز المياه الرافدة من الأودية الغربية لنهر الأردن، مما يقلل حجم التغذية السنوية التي تصل البحر الميت (الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 2007).

3.2 الاستيطان بالاغوار :

تتبع المستوطنات في الأغوار لمجلسين إقليميين وهما بكعات هيردن وهعربا و يسيطران على نصف مساحة الأغوار أيما يعادل ١٢٠٠ كمم بعمق الأراضي حيث يسمح لهم ممارسة كافة النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية دون قيد أو شرط .

بدأ الاستيطان الاسرائيلي في الاغوار عام ١٩٦٨ حيث أقامت مستوطنة محولا على أراضي المواطنين الفلسطينيين من قرية عين البيضا وبردلة شمال الغور والذين صودرت أراضيهم في ذلك الوقت باعتبارها أملاك غائبين. يصل عدد المستوطنات اليوم ٣٦ مستوطنة يقطنها ٦٢٠٠ مستوطن توفر لهم حكومة الاحتلال مستوى عال من الخدمات ويتوسعون باستمرار على أراضي أصحابها الذي يحرمون منها. تمنح حكومة الاحتلال للمستوطنين في الأغوار ٧٥٪ خصومات على الخدمات التي تقدمها لهم من كهرباء، مياه الشرب، الاتصالات والمواصلات، في حين الخدمات التعليمية والصحية ومياه الري تقدم لهم مجانا.

واجهت العملية السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تعثرا بسبب إصرار الأخير على الاستيطان والسيطرة على غور الأردن المطل على الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية والتي تشكل عائقا طبيعيا أمام أي تقدم لجيش معادي لإسرائيل من الجبهة الشرقية، وتصر اسرائيل على ابقاء سيطرتها على غور الاردن خوفا من أي عمليات عسكريه أو تهريب للسلاح أو حتى تطوير أسلحة في مدن الضفة الغربيه خاصة بعد حرب العام 2006 مع حزب الله حيث تحولت منطقة جنوب لبنان والتي كان قد انسحب منها الجيش الإسرائيليعام 2000 إلى تهديد حقيقي بسبب الصواريخ التي أطلقها حزب الله على العمق الإسرائيلي والقوة العسكرية الضخمة التي بناها الحزب في جنوب لبنان.

لقد شكل الوجود الاسرائيلي على امتداد المحيط الشرقي للضفة الغربية في وادي الأردن وصحراء الضفة الغربيه عائقا لمنع نقل الأسلحة وتسلل الافراد. حيث يشكل وادي الأردن بأكمله الذي يتراوح ارتفاعه بين تسعمائة متر فوق سطح البحر وأربعمائة متر تحت سطح البحر حاجزاً طبيعياً في وجه القوات ألمعادية من الشرق ولا يوجد سوى خمسة ممرات جبلية تمتدّ من الشرق إلى الغرب يمكن

لجيش مهاجم التقدم عليها لاختراق السلسلة الجبليه والوصول للعمق الاسرائيلي المتمثل بالساحل ويمكن الدفاع عن كل منها بسهولة نسبية بسبب اصطدامها بسلسلة الجبال الغربيه. لهذا السبب يُنظر إلى غور الأردن بأنه الخط الأمامي للدفاع عن إسرائيل في الشرق الأوسط المتقلب .

اقامت اسرائيل في غور الاردن شبكة طرق أشبه بخطوط الدفاع الامامية سميت بأصحاب مشاريعها وهم رحبعام زيئيفي وخط يغئال الون الفاصل بين سلسلة الجبال وخط الحدود، والناظر الى خريطة الغور يرى انها مقسمه بفعل الطرقات والمستوطنات ومعسكرات الجيش ومراكز التدريب المنتشرة على طول الغور وعرضه بحيث يسهل السيطرة عليه بشكل كامل من طوباس شمالا ولغاية الصحراء جنوبا .

وتستخدم اسرائيل مناطق الاغوار عسكريا وبشكل كبير وفاعل من خلال تموضع لواء كفير والمقام على اراضي محافظة طوباس في قرية السمراء شرق طوباس كما تستخدم تلك المناطق بالتدريبات والمناورات الضخمة التي تقوم بها القوات المدرعة الاسرائيلية وتقيم اسرائيل قواعد عسكريه ضخمه في منطقة النبي موسى وشرق مدينة القدس وصولا للحدود الشرقيه لفلسطين،وأقامت اسرائيل خط سير يمتد من جنوب فلسطين وصولا الى شمالها بمحاذاة السياج الحدودي مع الاردن اطلقت عليه اسم (الخط 90) وذلك تأكيدا على الحدود الحاليه، علما ان اسرائيل والولايات المتحدة اقامتا في الاغوار محطات رادار وإنذار مبكر، ويعتبر معسكر (يشاي) شرق القدس من اضخم معسكرات الصيانة في اسرائيل عدا عن كونه يحتوي على اللواء 401 مدرعات والذي يطلق عليه الاسرائيليون اسم او وصف لواء الحسم لقوته بسبب احتوائه لدبابات الميركافاه المطوره من الجيل الرابع ،اما منطقة البحر الميت فهي اشبه بحصن او عائق مائي طبيعي امام اي محاولة تقدم من الحدود الشرقيه عدا عن استغلال ثرواته الطبيعيه من املاح ومعادن وسواها ،كما تقوم اسرائيل باستغلال تلك المنطقه زراعيا حيث ان اراضيها ذات وفره في الانتاج الزراعي ومناخها الدافئ يوفر كلفة الدفيئات الزراعيه المستخدمه بالزراعة الشتوية (كلفون، 2007).

زاد انتشار المقذوفات والصواريخ البالستيه من أهمية العمق الجغرافي والاستراتيجي بالنسبة إلى إسرائيل بما أن جيشها النظامي الصغير قد يُضطرّ إلى خوض معارك لفترات طويلة بدون تلقي تعزيزات من قوات الاحتياط التي ربما تتأخر أو تُمنع من الوصول في الوقت المناسب بسبب نيران

الصواريخ. كما أن الجيش الإسرائيلي النظامي ربما يُضطرّ إلى القتال فترة طويلة من الزمن بدون مساندة ذات شأن من سلاح الجو الذي قد يكون منشغلاً في تدمير منظومات الدفاع الجوي وإسكات منصات إطلاق الصواريخ البالستية المعادية التي تستهدف المدن الإسرائيلية الامر الذي يعطي غور الاردن اهميه استراتيجيه لحماية العمق الاسرائيلي .

ثمة فكره اخرى تطرح بين حين وآخر هي فكرة: الترتيبات الامنية البديله وتقوم على الجمع بين حضور اسرائيلي محدود في غور الاردن وبين محطات إنذار مبكر داخل اراضي خاضعة للسيادة الفلسطينيه ونشر قوات اجنبية (دوليه، وأمم متحدة، ناتو) في المنطقه.

يرى البعض انه محظور على اسرائيل ان توافق على حلول كهذه. ان جذور نظرية الامن القومي الاسرائيلي تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس. ان أي انتشار اسرائيلي في غور الاردن لا يسمح بوجود قدره على الدفاع عن النفسلا يوفر أي رد او حل لإدارة معركة دفاعيه عند الضرورة ولا لنزع سلاح الكيان الفلسطيني. ان أي تنصيب لقوات اسرائيليه وان كانت ضمن محطات انذار مبكر فقط ضمن اراضي خاضعة للسيادة الفلسطينيه سوف يتعارض مع مصلحة الشعب الفلسطيني وان أي قياده فلسطينيه لن تقبل به، وسيشكل عامل احتكاك داخل المنظومة السياسيه الفلسطينيه. ومن غير الممكن ضمان الاعتبارات الامنية الاسرائيلية في غور الاردن من خلال تسليم الارض للفلسطينيين او نشر قوات اجنبية من أي نوع كان في المنطقه (شريده، 2010).

يرى الخبراء الامنيون الاسرائيليون ان لإسرائيل الحق الطبيعي والحاجة المثبته تاريخيا والمعترف بها دوليا في امتلاك حدود قابله للدفاع عنها تسمح لها بالدفاع عن نفسها بقواها الذاتيه وان تحليل التهديدات الاربع السياسيه (هجوم تقليدي،عمليات فدائيه، اطلاق مقذوفات وصواريخ، هجوم غير تقليدي) وتفحص الرد عليها يدلان على انه: لا خطوط 1967 ولا خط السياج الامني بوسعهما ان يشكلا خط حدود قابل للدفاع عنه بالنسبة للإسرائيليين، والسيادة الاسرائيلية الكاملة لوحدها في غور الاردن بأكمله كمنطقة امنيه تستند الى نهر الاردن كخط حدود اسرائيل الشرقية هي التي ستسمح بتوفير الامن لإسرائيل.

لقد شهدت تلك المنطقه معركة شهيره سميت باسم البلده التي وقعت على ارضها وهي بلدة الكرامه الاردنيه وذلك عندما حاولت ارتال الدبابات الاسرائيليه دخول البلده في 21/ 1968/3 للقضاء على قوات الثوره الفلسطينيه التي نشطت في تلك الفتره ونفذت العديد من العمليات الفدائيه ضد اهداف استيطانيه وعسكريه اسرائيليه تكبدت خلالها القوات الاسرائيليه خسائر فادحه بالارواح والمعدات، عادت على آثرها تسجل اول هزيمه اسرائيليه في حروبها مع العرب واول انتصار (معنوي) للثورة الفلسطينيه والقوات الاردنيه خاصه وانه جاء بعد اقل من عام على هزيمة حزيران 1967 .

لقد اتجهت المواقف الرسميه الإسرائيلية الى تبني وجهات النظر التي ذكرت في السابق، فقد ذكرت تسيفي ليفني وزيرة العدل الاسرائيلية في كلمة لها امام المؤتمر اليهودي في واشنطن (انه بالإمكان ان نحب اسرائيل وان نتوصل لاتفاق سلام في آن واحد، وان الطريق الوحيد الذي يضمن الحفاظ على اسرائيل وسلامة امنها هو الذهاب الى حل الدولتين لشعبين). أما وزير الدفاع الاسرائيلي السابق ايهود باراك فقد اكد على الدعم الامريكي للموقف الاسرائيلي، وتفهمهم لحاجة اسرائيل للدفاع عن نفسها من خلال قوتها الذاتيه وحكومتها هي صاحبة الحق الوحيد بالقرارات المتعلقة بالأمن القومي الاسرائيلي (ليفني، 2010).

لقد جاء الاعلان الاكثر وضوحا من رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اعلن انه ملتزم وبشده في الاحتياجات الامنية الاسرائيلية، هذا الموقف جاء تأكيدا على كلمة نتنياهو في الامم المتحدة في اجتماع الجمعيه العموميه في 22 – 11 – 2012 والذي تبنى فيه كل ما جاء من توصيات معهد ابحاث الامن القومي الاسرائيلي والتي في جوهرها تدعو لإبقاء السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربيه (الجبال وغور الاردن) (نيتانياهو، 2012).

ومن غير المتوقع ان اي قياده فلسطينيه في المستقبل كما بالحاضر والماضي بأي اتفاق سلام مع اسرائيل دون عودة اراضي الاغوار الى السيادة الفلسطينيه خاصة وان كل قرارات الشرعيه الدوليه أقرت بأن اراضي الاغوار هي اراضي فلسطينيه محتله. وان اي اتفاق سلام ينهي حالة العداء بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هو الضمان لأمن الجانبين وإبقاء الحديث بالبعد الامني سببه غياب الثقة بين الطرفين وذلك بسبب استمرار الاستيطان من رؤيا فلسطينيه والانتفاضة الثانيه من وجهة النظر الاسرائيلية التي ترى باندلاع الانتفاضة اختبار لجدية النوايا الفلسطينيه في تحقيق السلام .

تضمنت مقترحات جون كيري (2014) موافقة على المطالب الإسرائيلية بالاحتفاظ بغـــور ألأردن وعدم خروج الجيش الإسرائيلي منه، ووفق ما رشح من تسريبات فإن خطة كيري تقوم على وجود عسكري إسرائيلي في منطقة غور الأردن بحيث تحافظ إسرائيل على هذا الوجود من خلال بعض النقاط العسكرية والإستخباراتية، وتستخدم التكنولوجيا في تعزيز هذا ألحضور ويدور الحديث عـــن مراقبة طائرات أمريكية بدون طيار لمنطقة ألأغوار ووضع آليات مراقبة ومتابعة بالتعـــاون مـــع إسرائيل لضمان أمن المنطقة من وجهة نظر إسرائيليه وعن وجود محطات إنذار مبكر على تـــلال الضفة الغربية مثلًا، فيما أشارت بعض تسريبات الخطة عن وجود لدوريات إسرائيلية على طـــول الحدود لمدة زمنية تمتد لسنوات.

تشير خطة كيري أيضا إلى خلو الدولة الفلسطينية من الأسلحة الثقيلة إلا أنه يمكنها الاحتفاظ بقوات أمنية قوية لأغراض الأمن الداخلي ومقاومة الإرهاب؛ ولا تمنح إسرائيل حريـــة الحركـــة داخـــل أراضي الدولة الفلسطينية لغرض الملاحقة أو إحباط عمليات، كما ورد في مصادر أخرى أن خطوة كيري تتضمن إقامة جدار على طول الحدود مع الأردن يشبه جدار الفصل العنصري بحيث سيكون الفلسطينيون محصورين بين جدارين (الاسرائيلية، 2013).

*وتناولت خطة كيري جملة من الافكار من اهمها:

1-تعتمد الوثيقة والخطة في معظمها على عروض واقتراحات كان رئيس الـــوزراء الإســـرائيلي الأسبق "أيهود أولمرت" قد طرحها على رئيس السلطة محمود عباس في 31 أغسطس من العام 2008م.

2-أما فيما يتعلق بالسيادة فإن "إسرائيل" ستضم بحسب الخطة 6.8% من أراضي الضفة الغربيـــة لبناء كتل استيطانية إضافية، مقابل وضع 5.5% من الأراضي التي تسيطر عليهـــا "إســـرائيل" تحت السيطرة الفلسطينية.

3-إقامة معبر آمن بين غزة والضفة الغربية، ووفقاً لما جاء في الموقع بحسب مصادر خاصة فإن الأمريكيين يفضلون البقاء على كافة الحلول التي تم طرحها ومناقشتها حتـــى الآن، وأن يكـــون هناك خط قطارات سريع يعمل على نقل المسافرين مباشرة بين غزة والخليل دون أي توقف أو وضع محطات في الطريق.

4-وبشأن هذه النقطة قد أبلغ رئيس السلطة أبو مازن جون كيري بأن خط القطارات يجب أن ينتهي في رام الله وليس الخليل، في حين أبلغت الولايات المتحدة الفلسطينيين أنها هي من ستمول إقامة المعبر بين غزة والضفة، ويشير الموقع هنا إلى أنه في حال إقامة خط القطارات فإن "إسرائيل" ستتنازل عن نحو 1% من الأراضي التي تحت سيادتها وبذلك ستصل نسبة التنازلات الإسرائيلية إلى 4.54%.

5-وبخصوص ملف القدس فإن خطة كيري للسلام قد طرحت بأن القدس الشرقية سيتم تقسيمها بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وأما ما يطلق عليه "الحوض المقدس" والذي يشمل المسجد الأقصى وحائط البراق فإنه سيكون تحت إشراف لجنة دولية مكونة من خمس دول وهي "الولايات المتحدة والأردن والسعودية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية".

6-أما بشأن اللاجئين الفلسطينيين فإنه ووفقاً لخطة كيري فإن هذا الموضوع سيتم معالجته بحسب الخطة التي قدمها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قبل 13 عاماً في "كامب ديفيد" والقاضي بانشاء صندوق لتمويل توطين اللاجئين الفلسطينيين في كندا وأستراليا، في حين سيتم استيعاب جزء صغير منهم في "إسرائيل" ضمن إطار لم شمل العائلات.

7-كما شملت خطة كيري إخلاء كافة المستوطنين في منطقة الأغوار وتواجد جنود أمريكيين على طول الحدود مع الأردن ومن ثم إنشاء معابر حدودية بين الأردن وفلسطين يكون فيها تواجد أمني أمريكي، وتشمل خطة كيري أيضاً إقرار شروط استخدام إسرائيل والفلسطينيين للمجال الجوي فوق مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنه لن يكون هناك تواجد أمني إسرائيلي في أراضي الدولة الفلسطينية.

8-وبحسب الخطة فإنه سيتم المحافظة على النظام الحالي لجبي الضرائب بين "إسرائيل" والسلطة وهذا هو البند الوحيد الذي يوافق عليه الفلسطينيون والتي من خلالها سيتم القيام بالفحوصات الأمنية للبضائع في موانئ حيفا وأسدود، أما تحديد نسبة الجمارك ودفعها يتم في أراضي الدولة الفلسطينية بحسب طلب الفلسطينيين.

9-وهذا البند يتعلق في إخلاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية فإن 80% من المستوطنين يتم تجميعهم في كتل استيطانية إسرائيلية كما هو وارد في البند الثاني، وأن 20% منهم أي حوالي 80 الاف مستوطن إسرائيلي يجب عليهم إخلاء مستوطناتهم طوعاً أو البقاء في مجال الدولة

الفلسطينية إذا أرادو ذلك، في حين أشار الموقع إلى أن كيري قد أوصى نتنياهو بوجوب ألا يكون ذلك الإخلاء كما كان في قطاع غزة عام 2005م. (تيك ديبكا، 2013)

أن "اتفاق الإطار" الذي قدمه وزير الخارجيه جون كيري يتضمن اعتراف اسرائيل بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية التي ستقام على أراضي الـ 67 مع تبادل أراضي بين الجانبين، في حين تعترف السلطة وإسرائيل بأن منطقة "القدس القديمة" والتي تضم الآثار الدينية والمسجد الأقصى وحائط المبكى كمنطقة تقبع تحت إشراف دولي، مع تبادل "الأحياء" بحيث يتم اعطاء الاحياء الفلسطينية في القدس للدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية لإسرائيل، كما تتضمن خطة كيري أن يتم تدريب قوات الأمن الفلسطينية لمدة خمس سنوات على أن يبقى الجيش الاسرائيلي مسيطراً على الأغوار وأن تبقى المستوطنات في الاغوار حتى بعد اقامة الدولة الفلسطينية (القدس، 2013).

3.3 سياسة اسرائيل الأمنية تجاه منطقة الاغوار :

لقد اتسمت السياسة الاسرائيليه تجاه الاغوار الفلسطينيه بالمصادرة والتوسع الاستيطاني بحيث راحت ومنذ احتلالها للضفة الغربيه عام 1967 الى احتلال الاراضي وشق الطرق وتقطيع اوصال الغور وصولا الى السيطرة الكاملة على الاراضي من خلال اقامة المعسكرات والمستوطنات.

شكلت مصادقة مجلس الوزراء الاسرائيلي في 2009/12/12 على اعتماد استراتيجيه جديدة بالتعامل مع منطقة الاغوار تضمنت تكثيف الاستيطان وإقامة مناطق عزل سكانية وكذلك تعزيز المواقع العسكريه وإقامة قواعد عسكريه جديدة بلغ تعدادها اكثر من 130 موقعا جديدا تعبيرا واضحا عن موقف الحكومة الاسرائيلية تجاه البعد الامني لمنطقة الاغوار اذ عمدت اسرائيل الى استباق أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين بخلق واقع جديد يخدم نظرية الامن الاسرائيلية وشكل حديث بنيامين نتنياهو امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست تأكيدا على هذه ألاستراتيجيه حيث اشار الى ان اسرائيل قدمت وثيقة تضمنت واحدا وعشرين بندا وتحظى بإجماع مطلق داخل الحكومة والكنيست وهي بنود تتعلق بتعزيز قبضة اسرائيل الأمنية على منطقة الاغوار و الجدير ذكره ان هذه الوثيقة قدمها المبعوث الخاص لنتنياهو اسحق مولخو الى المفاوض الفلسطيني خلال الاجتماع الذي جمعه به في 9 كانون الثاني 2012 في عمان وينص عدد من بنود الوثيقة على

ضرورة بقاء الوجود الامني الاسرائيلي في منطقة الاغوار كشرط اساسي لأي اتفاق مستقبلي بين الجانبين يتعلق بحدود الدوله الفلسطينيه ويشير ايضا الى رفض اسرائيل المطلق لمفهوم الحدود الكاملة لعام 1967 فمن منظور اسرائيلي الدوله الفلسطينيه القادمة يجب ان تستثني القدس وغور الاردن من مفهوم السيادة الفلسطينيه .(هلال، 2011)

من جهة اخرى يرى بعض المحللين انه في حال موافقة اسرائيل على توقيع اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين يتضمن دوله فلسطينيه فان رؤية اسرائيل لحدود هذه الدوله الجدار الفاصل من الغرب وغور الاردن من المشرق وذلك كونه يشكل فاصلا طبيعيا بين الضفة الغربيه والأردن وسلسلة جبال نابلس ورام الله والخليل وهذا ما يرفضه الجانب الفلسطيني كونه لا يحقق الحد الادنى من مقومات الدوله الفلسطينيه ذات السيادة .

استحالة التنازل الإسرائيلي عن الأغوار يظهر من خلال تصريحات السياسيين الإسرائيليين. فالأدبيات تبين أنه في تموز 1967 أي بعد شهر من الاحتلال ألإسرائيلي اقترح إيغال ألون ما يسمى بـ"مشروع ألون" الذي قام على أساس استمرار السيطرة الإسرائيلية في غور الأردن وقد نصت تلك الخطه على تحديد الحدود الشرقية لدولة اسرائيل بنهر الاردن وخط يفصل البحر الميت الى نصفين مع المملكه الاردنيه الهاشميه وضم مناطق الى غور الاردن والبحر الميت بعرض يصل الى 15 كم واقامة مجموعة من المستوطنات والتجمعات الزراعيه والعسكريه فيها باسرع ما يمكن مع اقامة مستوطنات سكنيه لليهود في القدس الشرقيه، كما نصت خطة الون على تجنب ضم العرب الى دولة اسرائيل وان اضطرت الى تهجيرهم خارج حدودها واقمة حكم ذاتي لهم في المناطق التي لن تضمها وترحيل اللاجئين من قطاع غزة الى مناطق الحكم الذاتي من اجل ضم قطاع غزه بسكانه الاصليين . وفي تشرين الأول 1995، أعلن إسحق رابين أن الحدود الأمنية لحماية دولة إسرائيل ستكون في غور الأردن. أما في مفاوضات "كامب ديفيد" 2000، فقد وافق أيهود باراك على التخلي عن التواجد الإسرائيلي الدائم في ألأغوار وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ أعلن أرئيل شارون أن إسرائيل ملزمة بمواصلة السيطرة في الغور. أما أيهود أولمرت، فاقترح على رئيس السلطة الوطنيه الفلسطينيه محمود عباس أبو مازن حين كان رئيساً للوزراء على كامل الاراضي التي احتلت عام 1967، وكذلك مع امكانية تبادل الاراضي (اريج"، 2010).

على الجانب الآخر يرى بعض الباحثين في الشؤون الأمنيه في اسرائيل ان منطقة الاغوار فقدت اهميتها أمنيا وعسكريا وذلك لعدة أسباب :

1 – ان مدى الصواريخ والقذائف يغطي كل مساحة اسرائيل من شمالها الى جنوبها بما في ذلك العمق الاستراتيجي المسماه (منطقة جوش دان) ودون الحاجة لنصب منصات صواريخ غرب نهر الاردن وبالأغوار .

2 – ان العوامل المركزيه المؤثرة على الارهاب والعصابات هي سبب العراقيل بين اسرائيل والدولة الفلسطينيه وقدرة الدوله الفلسطينيه والترتيبات معها على محاربة الارهاب ومنع بناء بنية تحتية للإرهاب.

3 – في حال وقوع حرب تقليديه بين جيوش نظاميه يجب الاخذ بالحسبان ان منطقة الأغوار لا توفر عمقا استراتيجيا لإسرائيل حيث ان عرض اسرائيل الكامل يبلغ 50 كيلو متر فقط أي انه يجب توفير ردود غير جغرافيه للتهديدات العسكريه، وانه في حال تطلب الامر ردا عسكريا من الاغوار او صد للقوات المهاجمه على الاجتياح او التقدم من الجبهة الشرقيه فإن القوات المدافعه يجب ان تكون مسيطرة على السلسلة الجبلية الغربيه وليست في الاغوار لان الاغوار تشكل مقبرة لأي قوات مدافعه، وان أي تمركز لأي قوات رمزيه بالأغوار ستكون هدف للحصار والقتل والتدمير وهذا يعني ان أهمية نهر الاردن تقتصر على كونه عائقا طبيعيا يسهل عملية المراقبة للحدود والإشراف عليها (تقرير مجلس الامن والسلام الاسرائيلي، 2013).

وترى هذه المجموعة من الباحثين ان العلاج والرد يكون من خلال قوة الردع لإسرائيل وقدرتها على الانذار المبكر بالإضافة للدفاع المكثف والذي يشمل تحصين الجبهة الداخلية والتزود بمنظومات دفاع جوي حديثه ومتطورة لاعتراض الصواريخ وإسقاطها، كما تشمل رؤيتهم قوة هجومية جوية تستطيع توجيه ضرباتها بقوة وسرعة للتخفيف من كمية الصواريخ المطلقة على اسرائيل والمدة الزمنية .

في ذات السياق تشير بعض الدراسات ان التهديدات المركزية التي تواجه اسرائيل في الوقت الراهن هي الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل لذلك لا يوجد أهمية عسكريه لابقاء سيطرة اسرائيل على غرب نهر الاردن والاغوار حيث انها تمتلك ردود عسكريه قوية حتى على الاحتمال الضعيف

والمتمثل بهجوم بري واسع لتحالف عربي قد ينشأ بالمستقبل وان الحل يكون من خلال اتفاق سلام وترتيبات أمنيه مع الجانب الفلسطيني فهو أهم لأمن اسرائيل من إبقاء سيطرتها على منطقة الاغوار.

3.4 الموقف الفلسطيني تجاه منطقة الاغوار :

تشكل الاغوار واحد من اهم القضايا التي يتمسك بها الجانب الفلسطيني كشرط اساسي للوصول الى اتفاق سلام نهائي مع اسرائيل ويأتي هذا الاصرار الفلسطيني نتيجة لأهمية الاغوار الاستراتيجية والاقتصادية من منظور فلسطيني فهي تشكل نقطة الاتصال مع الاردن ذات البعد الاستراتيجي العام فلسطينيا كما انها تعتبر واحده من ركائز الاقتصاد الفلسطيني نظرا لأهمية قطاعات الزراعة والسياحة والثروات الطبيعية فيهاوفي البحر الميت .

نصت اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل على الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتصنيف الاراضي الى مناطق "ا" ومناطق "ب" ومناطق، "ج" حيث تخضع مناطق "ا" للسيطرة الفلسطينية الكاملة، أمنيا واداريا؛ أما مناطق، "ب" تقع المسؤولية فيها عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وتبقى لإسرائيلا لسلطة الكاملة على الامورالأمنية؛ والجدير بالذكر أن غالبية السكان يتمركزون في مناطق "ب" و"ا" والتي تشكل 8.4% فقط من المساحة الكلية لمنطقة الاغوار. أما مناطق "ج" فتخضع للسيادة الاسرائيلية الكاملة حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الاشكال الا بتصريح صادر عن السلطات الاسرائيلية المختصة. والجدير بالذكر أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" تشمل الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة الخصبة والغنية بمصادر المياه الطبيعية والتي تشكل مصدر دخل رئيسي لاهالي قرى الاغوار وتعتبر الأغوار من أهم البقاع الجغرافية السياسية لما تحمله من مدلولات حدودية ومخزون للمياه ومناطق زراعية وسياحية، حيث إنها تشكل البوابة المهمة لأي دولة فلسطينية قادمة تتطلع إلى استقلال وسيادة (رواع، 2014).

يستند الموقف الفلسطيني الى البنود التي تضمنها اتفاق اوسلو والذي نص على انتقال مناطق واسعة من الاغوار الى الفلسطينيين ضمن المرحله الاولى للاتفاقية والمتمثلة بغزة اريحا اولا و يمهد لامتداد الحكم الذاتي للفلسطينيين على معظم المناطق الفلسطينيه ومن ضمنها منطقة الاغوار والتي كان من المفترض ان ترتبط بتنفيذ المرحله من اتفاق اوسلو والتي ارجأت بسبب اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين عام 1995 والتحولات السياسيه التي تلت عملية الاغتيال ونتيجة لحالة الجمود في العمليه السلمية وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تم توقيع اتفاقية واي ريفر والتي اعطت مساحه اكبر لإسرائيل في المناوره والتهرب من تنفيذ استحقاقات اوسلو وبقي الموقف الفلسطيني تجاه الاغوار مرتبطا باستحقاق اوسلو.

وبقيت قضية الاغوار معلقه حتى عام 1999 ولغاية 2001 وهي الفترة التي جاءت فيها حكومة حزب العمل برئاسة ايهود باراك وأعادت فتح ملف الاغوار للتفاوض ومن ثم تم التوقيع على مذكرة شرم الشيخ في 1999/9/3 والتي تضمنت ربط تنفيذ بنود اتفاقية اوسلو بجدول زمني محدد والبدء بوضع تصورات الحل الدائم إلا ان الرأي العام الاسرائيلي والمؤسسات السياسيه داخل اسرائيل مارست ضغطا كبيرا على باراك لثنيه عن عملية نقل اراضي في منطقة الاغوار للفلسطينيين وضرورة الحفاظ على هذه المنطقه ألاستراتيجيه من منظور اسرائيلي ونتيجة لذلك تراجع باراك عن التفاهمات المرتبطة بموضوع اعادة انتشاء القوات الإسرائيليه في منطقة الاغوار وإعطاء معابر في منطقة النبي موسى على البحر الميت وجسر اللنبي وهي المناطق التي كان من المفترض ان يحصل الفلسطينيون على معابر ثابتة وفقا لما تم التوصل اليه في اتفاقية شرم الشيخ كما احتفظت اسرائيل بمعظم المناطق التي تشكل مصادرا للمياه في حدود منطقة اريحا قلصت الممر الرابط بين اريحا والعوجاء وشقت طريقا التفافيا حول اريحا بهدف عزلها وضمان عدم توسعها بالمستقبل واعتبر الفلسطينيون هذه الاجراءاتانقلابا على كل التفاهمات والاتفاقيات المرتبطة بمنطقة الاغوار بدءا باتفاقية اوسلو مرورا بتفاهمات واي ريفر وانتهاء بمذكرة شرم الشيخ (مدار، 2013).

وينظر الى ملف الاغوار كاحد الملفات العالقة في أي مساعي لإعادة احياء عملية السلام اذ شكل تمسك الفلسطينيون في هذه المنطقه والتي تعتبر منطقه حيوية للدولة الفلسطينيه القادمة وتشكل

امتدادا طبيعيا للأراضي الفلسطينيه ومنفذا حيويا باتجاه الاردن نقطه رئيسيه في تصـــور الجانـــب الفلسطيني للحل القادم مع الاسرائيليينولا يمكن التوصل لاي اتفاق بين الجانبين دون حـــل مســـألة الاغوار .

5.3 غور الاردن بالمنظور الاقتصادي : –

بالاضافة للاطماع العسكرية والامنية الاسرائيلية يمكن اضافة الاطماع الزراعيه في الاغوار حيث تبلغ مساحة الاغوار 1.5 مليون دونم أي ما يعادل ثلث مساحة الضفة الغربية وتعتبر الاغوار دفيئة طبيعية بسبب انخفاضها العميق عن سطح البحر،وتشكل سلة غذاء فلســـطين لمســـاحتها الواســـعة وخصوبة تربتها وتوفر المياه فيها التي بدأت بالتناقص سنة تلو الأخرى نتيجة لســـرقتها والضـــخ الجائر من قبل المستوطنين في مستوطنات الاغوار. وبسبب وفرة المياه فيها تشكل الاغوار 55% من مساحة الاراضي المروية في الضفة تنتج العديد من المحاصيل قرابـــة 60% مـــن الخضـــار و100% من التمور، كما تنتج الاغوار العنب اللابذري المبكر والعديد من المحاصيل الهامـــة ذو الجدوى الاقتصادية المرتفعة. يوجد في الأغوار 32 مستوطنة بدأت كمستوطنات عسكرية وتحول جزء كبير منها ليصبح زراعي وعسكري بالتزامن مع عملية تهجير للسكان الاصليين وكل ذلـــك على حساب الثروات الفلسطينية من ماء وأرض بهدف الاستيلاء علـــى الأغـــوار بشـــكل كامـــل، وبالتوازي مع ذلك كان هنالك سياسة التضيق والخناق على المزارع الفلســـطيني ليتـــرك أرضـــه ويهجر مهنة الزراعة ويتحول إلى عمالة رخيصة في المزارع والمصانع المقامة في المســـتوطنات وقد جاء القرار الأخير من قبل الحكومة الاسرائيلية المتطرفة بضم الأغوار استكمالا لشتى انـــواع المضايقات التي يتعرض لها السكان هناك، وليشكل ضربة تكاد تكون قاسمه للقطاع الزراعي الذي يعتبر رافدا اساسيا من روافد الاقتصاد الوطني الفلسطيني حيث يساهم بقرابة 100 مليون $ فـــي الدخل القومي الفلسطيني، ويوفر قرابة 20 الف فرصة عمل في الأغوار فقط . لذلك فهي اطمـــاع اقتصادية بامتياز يتهدد القطاع الزراعي الذي يشكل عمود اساسي من أعمدة الاقتصـــاد الـــوطني الفلسطيني. لا يختلف اثنان على ان للإسرائيليين اطماع كبيرة في الاغوار، يتحـــدثون عـــن امـــن اسرائيل وعن الحدود الشرقية وذرائع كثيرة منها التخوف من هجوم من الجهة الشرقية اذا حصـــل أي خلل امني او سياسي على الجانب الاردني ولكن الاطماع الحقيقية هي "ثروات الاغوار". وقـــد جاء تقرير البنك الدولي لعام 2013 ليفند مزاعم الاحتلال الامنية ويقول بان خسارة الفلســـطينيين

نتيجة عدم وصولهم الى مواردهم الطبيعية وثرواتهم في الاغوار ومن نهر الاردن والبحر الميت تصل 3.4 مليار دولار سنويا (الفارس، 2014).

كما ان للاطماع شكل آخر وهو الاقتصاد السياحي واستغلال ثروات البحر الميت حيث يقع الجزء الشمالي من البحر الميت داخل الاراضي الفلسطينيه التي احتلت عام 1967 وهي ضمن حدود الضفة الغربيه الخاضعة للتفاوض. وتبرز عملية إعادة تحديد مواقف السيارات والمتاجر والمنشآت السياحية الاخرى بسبب تراجع مستوى المياه الى حاجة اسرائيل لاستمرار عملها كمصادر دخل للجانب الاسرائيلي وهو ما يؤكد زيف الادعاء الاسرائيلي بأن الامن هو الدافع لاحتلال الارض وإن إسرائيل تحرم الفلسطينيين من استغلال ما يزيد عن مليار دولار أمريكي سنوياً من الموارد المتاحة في البحر الميت الغني بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبرومين.

وتبين التقارير الدولية وخاصة البنك الدولي ان إسرائيل والأردن تحصلا معا على نحو 4.2 مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل 1% من الإمدادات العالمية من البوتاس و12% من إنتاج العالم من البرومين وهو ما يبرر قيام الجانبين الاردني والاسرائيلي بإبرام اتفاق ثنائي حول شق قناة البحرين التي من المتوقع ان تربط بين البحرين الاحمر والميت .

وأشار التقرير مقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصاد الأردني والاقتصاد الإسرائيلي حوالي اربع مليارات دولار وسيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته 962 مليون دولار من القيمة المضافة سنويا – أي ما يعادل 9 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2011 (اذا ما اتيحت له الفرصه) وما يوازي تقريبا حجم قطاع الصناعات التحويلية الفلسطيني بأكمله"، و يشار إلى ان الثروات المعدنيةومصادر الطاقة (الصخر الزيتي، الرمال القطرنية– الإسفلت والبيتومين، البترول والغاز الطبيعي) والصناعة السياحية على حوض البحر الميت، الاستثمار في القطاع الزراعي) التي في حال تمكن الفلسطينيون من الوصول إليها وإقامة مشاريعهم الاستثمارية الضخمة فإنهم سيتمكنون من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة.

ومن اجل ضمان اسرائيل لتنفيذ مخططاتها بالسيطرة على ثروات الاغوار فهي تقــوم بمجموعــة معوقات تشتمل على الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية وتقطيــع الأوصــال وإقامــة الحــواجز العسكرية ومنع الحركة وفصل محافظات الضفة عن قطاع غزة. منع الاستيراد والتصدير من والى المناطق الفلسطينية من خلال إغلاق المعابر الدولية، تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كنتونات منعزلة ومنع حركة الشاحنات التجارية بالتنقل بين المحافظات. تدمير البنية التحتية وعدد كبير من المنشات الصناعية وتعطيل المناطق الصناعية الحدودية. حرمان السلطة الوطنية الفلسطينية من الإيــرادات الجمركية والعوائد الأخرى. تعطيل قوى الإنتاج الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 60% وارتفاع نسبة الفقر وما يترتب على ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالإضافة إلى أثار اقتصادية سلبيه على مختلف قطاعات الاقتصاد سببها ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وقد نجح الاحتلال في هذا الربط من خلال:-

- ربط العمالة الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية.
- ربط المناطق المحتلة بشركة الكهرباء الإسرائيلية .
- حصر مناطق التصدير بنقاط العبور عبر الخط الأخضر الذي فرضه الاحتلال بين مناطق 48 وحدود 1967 .
- حصر استيراد المواد الأولية لمدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي من إسرائيل أو بواسطتها.
- التوقف عن منح رخص الاستيراد للآلات الصناعية لمنع إقامة منشات صناعية جديدة .
- عدم السماح بإقامة مؤسسات تمويليه، وفرض ضرائب مرتفعة وغرامات تصل إلى 120% في حال التأخر بتسديد قيمة الضرائب المفروضة.
- نقل الصناعات الإسرائيلية الخطرة وذات الكثافة العمالية أيضا إلى الأراضي الفلسطينية الحدودية ومنها في داخل حدود 1967 بعد مصادرة الأراضي لإغراض عسكرية.

هذا بالاضافة الى الاستمرار في سياسة التضييق الاقتصادي على الفلسطينيين وضمن حالة الابتزاز المستمرة منذ نشاة السلطة الوطنية الفلسطينيية استنادا الى قاعــدة االارتبــاط المباشــر للاقتصــاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، كما وحرصت اسرائيل منذ البداية على ضمان عــدم اتاحــة أي فرصة لتحقيق استقلالية للاقتصاد الفلسطيني.

6.3 الموقف والرؤيا الأمريكية للحل في منطقة الاغوار :

امتاز الموقف الامريكي بانحيازه الدائم للموقف الاسرائيلي فقد أيّدت امريكا وجهة نظر إسرائيل بأن قرار مجلس الأمن رقم 242 لا يشترط انسحاباً كاملاً إلى خطوط الهدنة لسنة 1949، ولا يوجد أساس للحجة القائلة بأن الولايات المتحدة طالبت إسرائيل على مرّ التاريخ بانسحاب كامل أو بانسحاب شبه كامل من الأراضي التي استولت عليها في حرب الأيام الستة.

يرى الجانب الامريكي بان فكرة الإدارة المشتركه للمعابر وبوجود امريكي قد تشكل مخرجا للخلاف الفلسطيني الاسرائيلي المرتبط بمفهوم السيادة على منطقة الاغوار، حيث يتضمن الاقتراح الامريكي ضخ مليارات الدولارات بهدف تحسين القدرات الإستخباراتية في هذه المنطقه استنادا الى مفهوم احلال عنصر التكنولوجيا كبديل للوجود العسكري في تلك المنطقه ويشار الى ان الفلسطينيين لم يقدموا رفضا للمقترح الامريكي، بل على العكس ابدوا استعدادهم لمناقشة تلك الافكار، اما الجانب الاسرائيلي فقد ابدوا تحفظا على بعض البنود التي قدمها الامريكي وخاصة من قبل وزير الدفاع الاسرائيلي موشي بوغي يعلون تحديدا الجزء المرتبط بإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في هذه المناطق كون ذلك يهدد قدرة اسرائيل الدفاعيه ويضعف قدرتها بالمستقبل على منع هجمات انطلاقا من الحدود الشرقيه (امامه، 2013).

من خلال الجولات الأخيرة لوزير الخارجية الامريكي الحالي جون كيري والذي حاول تحريك هذه القضية وقدم بعض الاقتراحات المتمثله بتواجد امريكي بالمنطقة وفقا لبعض التسريبات وكما (ذكرت بعض وسائل الاعلام) إلا ان الجانب الفلسطيني رفض ذلك مشيرا الى ان أي تسويه لا تتضمن تواجدا فلسطيني لا تحقق مقومات الدوله الفلسطينيه المستقلة والقابلة للحياة (سوفير، 2002).

كما يوجد في الأوساط القانونية الدولية من يقول أن الأردن اجتاح الضفة الغربية في سنة 1948 بدون مسوّغ قانوني وأنه احتفظ بها إلى سنة 1967 عندما استولت إسرائيل عليها في حرب دفاعٍ عن النفس. وحق إسرائيل في إدخال تغييرات في خطوط ما قبل سنة 1967 لا ينبع من ضعفها بل من حقيقة أنها كانت ضحية للعدوان عام 1967.

رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الأميركية الجنرال إيرل ويلر في 29 حزيران 1967، قال"من وجهة نظر عسكرية صرفه ستكون إسرائيل في حاجة إلى الاحتفاظ ببعض الأراضي من العــرب لتوفير حدود يمكن الدفاع عنها عسكريا وقد اقترح الجنرال الأميركي على وجه التحديد "حدوداً تمتدّ بموازاة الأراضي المطلّة التي تشرف على نهر ألأردن ورأى إمكانية الارتفاع بهذا الخط الــدفاعي وصولاً إلى قمم سلسلة الجبال هناك (بروم، 2002).

ان الأفكار التي اقترحها الرئيس الامريكي بيل كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 لــم تصبح سياسة أميركية رسمية، بل مجرد مقترحات ذهبت ادراج الرياح مجرد انتهاء فتــرة حكــم كلنتون علما أن الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي كانا قد رفضاها، وشملت أفكار الرئيس كلينتــون النقاط التاليه:

الأرض:

أن تكون مساحة الدولة الفلسطينية بحدود أواسط التسعينات في المئة، بين 94 و96% من أراضي الضفة الغربية والأراضي التي تضم من قبل إسرائيليين بغي التعويض عنها بتبادل الأراضي وتراوح نسبة هذه الأراضي بين 1 و3% بالإضافة إلى ترتيبات متعلقة بالأراضي مثل ممر آمن دائم ويتوجب على الطرفين أن يطورا خريطة تنسجم مع – 80% من المستوطنين في مجمعات والتواصل الجغرافي وتقليص المناطق التي يتم ضمها إلى الحد الأدنى وتقليص عدد الفلسطينيين المتأثرين بذلك إلى الحد الأدنى (دائرة شؤون المفاوضات، 2012).

الأمن :

يكون المبدأ الرئيسي في وجود قوات دوليه تحل بعد الانسحاب الإسرائيلي الذي سيتم تنفيذه على مدى 36 شهرا مع بدء حلول تدريجي للقوات الدولية في المنطقة.

في نهاية هذه الفترة فإن وجودا إسرائيليا صغيرا سيبقى في مواقع ثابتة في غور الأردن خاضع السلطة القوة الدولية لمدة 36 شهرا إضافيه. أما بما يتعلق بمحطات الإنذار المبكرين بغي لإسرائيل أن تحتفظ بثلاث منشآت في الضفة الغربية مع وجود فلسطيني في هذه المنشآت لغرض الارتباط والاتصال. هذه المحطات ستكون عرضة لإعادة النظر بعد 10 سنوات (دائرة شؤون المفاوضات، 2012).

القدس :

المبدأ العام هو أن المناطق العربية تكون فلسطينية والمناطق اليهودية تكون إسرائيلية. وسينطبق هذا على البلدة القديمة أي ضافي ما يتعلق بالحرم "جبل الهيكل" فالفجوات لا تتعلق بالإدارة العملية بل بالقضايا الرمزية للسيادة وبإيجاد وسيلة لإظهار الاحترام للمعتقدات الدينية لكلا الطرفين بحيث تكون سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على (الحائط الغربي والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية الذي يعتبر جزءا منه). سيكون هناك التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر أسفل الحرم أو وراء الحائط وسيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي وسيادة عملية مشتركة على قضية الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط، إذ ستطلب موافقة متبادلة قبل أن تجرى أي عملية حفر (دائرة شؤون المفاوضات، 2012).

اللاجئون:

يعترف الجانبان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية. أو بالعودة إلى وطنهم وقد عرفت على النحوالاتي :-

1-دولة فلسطين.

2 – مناطق في إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي.

3 – إعادة تأهيل في الدولة المضيفة.

4- إعادة توطين في دولة ثالثة.

5- الإدخال إلى إسرائيل (دائرة شؤون المفاوضات، 2012).

إنهاء النزاع: يعني هذا الاتفاق وبوضوح إنهاء النزاع وأن يضع تنفيذه حدا لكل المطالبات، أنه يمكن أن ينفذ بقرار من مجلس الأمن الدولي يلاحظ بذلك أن قراري 242 و338 قد تم تنفيذهما، وبالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين (دائرة شؤون المفاوضات، 2012).

وعقب وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض أبلغ المسئولون الأميركيون حكومةَ اسرائيل التي كان يرأسها ارئيل شارون المنتخَبة حديثاً أن الإدارة الأميركية ليست ملزمة بأفكار كلينتون التي نوقشت مع الحكومة الإسرائيلية سابقا بالعكس يُفهم أن حكومة شارون لن تكون

ملزَمة بالمثل باقتراحات سلفه. وقد كتب الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء شارون في 14 نيسان 2004، "على ضوء الحقائق الجديدة الماثلة على الأرض بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية انه من غير الواقعي أن تكون حصيلة مفاوضات الوضع النهائي عودةً كاملة وشاملة إلى حدود الهدنة لسنة1949.

3.7 النظريه الأمنية الإسرائيليه ومبدأ الحدود القابله للدفاع :

انطلقت تبريرات السيطرة الإسرائيليه على الاغوار من مفهوم العمق الامني الاستراتيجي لدولة اسرائيل في ظل محدودية اسرائيل الجيوستراتيجية حيث اعتبرت الاستخبارات العسكريه الاسرائيلية ان الخطر يتهدد العمق الاسرائيلي من عدة جبهات اولاها الجبهة الشرقيه متمثلة بالشريط الحدودي مع الاردن (الاغوار)، الجبهة الجنوبيه وهي مرتبطة بسيناء وغزه والشمالية مع لبنان (حزب الله) وحديثا الجبهة السوريه من الجولان السوري المحتل .

تشكل قضية الدفاع الاستراتيجي الضيق مشكله تؤرق الامن الاسرائيلي حيث تعتبر ان هناك ضعفا مرتبطا بالمساحة الجغرافيه الضيقه (الخاصرة الأمنية الضيقه) لإسرائيل، فعلى سبيل المثال يبلغ عرض المسافة بين الضفة الغربيه والساحل والذي يتمركز فيه 80 % من سكان اسرائيل قرابة 12 كيلو متر فقط وهذا يظهر مدى ضعف القدره الدفاعيه لإسرائيل عن عمقها الاستراتيجي وتبقى القضية الرئيسيه هي كيفية صياغة استراتيجيه دفاعيه اسرائيليه ومواجهة احتمال هجوم صاروخي على خاصرة اسرائيل الضيقه والتي تشكل مركزا رئيسيا للصناعات والمشاريع الاسرائيلية الكبيره المدنية منها والعسكرية بالإضافة الى كونها تشكل نقطة الارتكاز السكاني وتحتوي على الميناء البحري الوحيد والميناء الجوي الوحيد في اسرائيل (شتاينتس، 2005).

اضف الى ذلك تبقى جزئية السهل الساحلي الاسرائيلي المكشوف نقطه اخرى تضاف الى نقاط الضعف الامنية في اسرائيل، حيث تشكل جبال نابلس والخليل منطقه خطره تهدد العمق الاسرائيلي (السهل الساحلي) من ناحية الاستطلاع وإطلاق الصواريخ .

بناءا على ما تقدم فإن الحجة الامنية والعسكرية التي تسوقها اسرائيل لتبرير استمرار احتلالها وسيطرتها على منطقة الاغوار واهية حيث ان منطقة الغور بمواردها ومساحاتها لا تقل أهمية من البعد الامني وان اسرائيل تنظر الى الأغوار من منظور استيطاني بحجج امنية وعسكريه ويظهر ان هناك تهرب اسرائيلي واضح من الاتفاقيات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينيه ولا ارى حلولا مستقبليه في المنظور القريب في ظل التعنت الاسرائيلي والرفض التام لتطبيق قرارات الشرعيه الدوليه خاصة في ظل موازين قوى عالميه واقليميه وفلسطينيه مختلة وتميل بكفتها الى الجانب الاسرائيلي، الا ان هذا يجب ان لا يدفع الجانب الفلسطيني لإبداء أي تنازلات جديدة من اجل مكتسبات مرحليه قد يدفع ثمنها من السيادة والحقوق الفلسطينيه على تلك المنطقه، وان استمرار الدوران في الحلقة المفرغه يدفع بالمنطقة الى تصعيد وعنف قد يندلع في كل لحظه .

وفي حال عودة المفاوضات وتم ادراج غور الاردن على طاولة البحث فمن المتوقع ان يكون من النقاط التفجيريه بسبب إيمان الحكومة الاسرائيلية الحاليه بأهمية الغور لأمن اسرائيل وبالمقابل فإن الاصرار الفلسطيني على استعادة السيادة على الاغوار سيكون سيد المواقف مع القبول بقوات دولية او مراكز انذار مبكر للاستخبارات الامريكية او حتى الاسرائيلية يكون مرهون بوقت محدد وفترة زمنيه يتفق عليها بالمفاوضات خاصة وان الجانب الفلسطيني متسلح بقرارات الشرعية الدوليه والمبادرة العربية التي تعطي اسرائيل فرصه ذهبيه للسلام ،ولكن ما تحمله الايام القادمة هو في غاية الاهمية خاصة وان الانتخابات البرلمانيه في اسرائيل افرزت حكومة يمينيه قوميه متطرفه تشكلت من حزب الليكود وحزب البيت اليهودي الديني القومي المتطرف وحزب شاس الديني نتجت عن فوز ساحق لرئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو.

ومن غير المستبعد ان تذهب اسرائيل لحرب جديدة تحييد فيه الموضوع الفلسطيني وذلك في ظل تزايد الحديث عن المشروع النووي الايراني الذي يشهد في هذه الايام سجال قوي بين اسرائيل والإدارة الأمريكية ولا يمكن اغفال الجبهة الشماليه التي توشك ان تنفجر دائما بسبب الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاراضي السوريه، كل ذلك يجعل من قضية المفاوضات عامة والإغوار خاصة قضية هامشيه بسبب مجموعة من العوامل والظروف .

الفصل الرابع:

حيث يتناول هذا الفصل أهمية الأجواء للضفة الغربية ،إذ تتمكن الطائرات المعادية من اختراق الأجواء الإسرائيلية من الجهة الشرقية في فترة زمنية لا تتجاوز عدة دقائق وبإمكانها قصف العمق الإسرائيلي من الأجواء التابعة للضفة الغربية وهنا تبرز أهمية الأجواء من خلال تمثيلها لأجواء (عمق استراتيجي لإسرائيل) وأن إبقاء السيطرة عليها توفر لإسرائيل مجالا جويا يمكنها من المناورة .

اولا: احتياجات إسرائيل الأمنية الجوية:

تعتبر إسرائيل ان لها الحق الطبيعي والمعترف به دولياً،في حدود قابلة للدفاع عنها.
وإذا اخذت بعين الاعتبار أنها بحاجة لهامش جغرافي يوفر العمق من أجل ادارة معركة دفاعية بوجه التهديدات الآتية من الشرق. ومنطقة غور الأردن التي توفر حاجزاً مادياً بارتفاع يتراوح بين 900 – 1400 متر. والتي تحدثنا عنها في الفصل السابق ومن بين هذه الاحتياجات هي المجال الجوي والحقل الكهرومغناطيسي والذي يرى فيه بعض الخبراء العسكريون الاسرائيليون حاجه امنيه ملحه خاصة بعد احداث 11 سبتمبر لعام 2001 والتي وقعت على اراضي الولايات المتحدة الامريكية بواسطة طائرات مدنيه الامر الذي يلغي كل اسباب الثقة التي تتبعها الجهات ذات الاختصاص، وفي حال تمكنت اسرائيل من تحقيق هذا الهدف من خلال اتفاق سلام او موافقة فلسطينيه فإنه سيعتبر احتلال جوي بموافقة فلسطينيه لأنه يعتبر خرق واضح للمجال الجوي الفلسطيني واحتلال لحقلها الكهرومغناطيسي.

في قمة كامب – ديفيد الثانيه عام 2000 اصرت إسرائيل على مطلبها باستمرار سيطرتها على المجال الجوي فوق الضفة الغربية كشرط حيوي لمنع حصول هجوم جوي معاد أو ارهاب جوي مثل القيام بعملية انتحارية بواسطة طائرة مدنية محملة بالمواد الناسفة ضد أحد التجمعات السكانية في إسرائيل. وقد زعمت جهات أميركية بأن المقصود به هو سيناريو خيالي هدفه تبرير مطالب أمنية مبالغ فيها من جانب إسرائيل إلا انه وبعد مرور عام على تلك المفاوضات أي في 11 أيلول 2001 حصل الهجوم الذي نفذته القاعدة عندما ضربت طائرات مدنية المركز التجاري العالمي ومبنى البنتاغون (وزارة الدفاع) وتسببت بموت الآلاف من المدنيين الامريكيين (ديكيل، اسرائيل – المطلب الامني، 2009).

وبالنظر للمسافة بين نهر الأردن والبحر المتوسط أي عرض دولة اسرائيل سنجد انها قصيرة جدا. والطائرة الحربية بوسعها اجتياز البلد خلال 4 دقائق أو الدخول إلى دولة إسرائيل عبر غور الأردن والوصول الى القدس خلال أقل من دقيقتين.

إن إسرائيل تعاني من ضعف طوبوغرافي أمني خطير وذلك لأن كل الرحلات الجوية المدنية الدولية من شأنها أن تكون مكشوفة أمام هجوم محتمل من جانب جهات فلسطينية معادية. وهذه الجهات قد تقدم على استخدام صواريخ تطلق من على الكتف من منطقة السفوح الجبلية في الضفة الغربية باتجاه طائرات مدنية اثناء تحليقها أو هبوطها في مطار بن "غوريون" والذي يقع تحت جبال محافظة رام الله من الغرب. إن الكيانية الفلسطينية التي قد تقام على ظهر الجبل تتمتع بتفوق طوبوغرافي بوجه إسرائيل الممتدة في المنخفضات على مدى الخط الساحلي. وأي جهاز لاسلكي فلسطيني موضوع على جبل عيبال بالقرب من نابلس بوسعه أن يعطل اجهزة الاتصالات في الأراضي الإسرائيلية التي تبث على ترددات مماثلة (زئيفي، 2009).

يعتبر مجموعة من خبراء الامن القومي الاسرائيلي ان التهديد الحقيقي ليس الدبابات بل الصواريخ: صواريخ ضد الطائرات وأخرى ضد الآليات أو الدبابات علماً بأن القاسم المشترك لكل وسائل القتال هذه هو سهولة التهريب والإنتاج سراً، مثلما يحصل حالياً في غزة، وإذا انسحبت إسرائيل فعلاً إلى خطوط 1967 فشرق الحدود الإسرائيلية – الفلسطينية لن يكون فقط السلطة الفلسطينية بل سيكون هناك أيضاً اعداء محتملون آخرون يشاركون السلطة بالسيطرة على الضفة الغربية.

ان الاعتقاد القائل ان نشر قوات دوليه بديله عن السيطرة الاسرائيلية للأجواء يأخذنا الى الحدود الشمالية مع لبنان والتي تنتشر فيها قوات اليونيفيل في لبنان والتي لم تلقي القبض قط على أي من مقاتلي حزب الله. وعندما اقتربت مرابضمدفعية حزب الله إلى مسافة أقل من 50 متراً من مواقع الأمم المتحدة وأطلق من هناك النار على أهداف إسرائيليه لم تحرك اليونيفيل ساكناً. لكن عندما مارست إسرائيل اطلاق نار مضاد على تلك المدفعية التابعة لحزب الله أرسل القسم الدولي المسئول عن أنشطة قوات السلام احتجاجاً دبلوماسياً رسميا لإسرائيل.

يوجد ثمة أنواع من التهديدات التي يتوجب على اسرائيل مواجهتها وهي كالتالي:

اولا: التهديدات العسكرية المنظورة والقائمة حالياً والتي في مقدمتها امكانية حصول عمليات فدائية عبر الحدود في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية، أو اطلاق صواريخ عبر الحدود ضد اهداف داخل الأراضي الإسرائيلية. هذا تهديد مركزي وأساسي لا بد من الاستعداد لمواجهته ومعالجته. من الجدير ذكره أن قسماً من دولة إسرائيل من شأنه أن يكون في ألمستقبل ضمن إطار تسويه في مناطق يصعب الدفاع عنها لأن أي تسوية مستقبلية ستأخذ بالحسبان الواقع الجديد الذي سيطرأ في أراضي الضفة الغربيه منذ العام 1967، أي بمعنى أن هذه المناطق ستشمل امتدادات (أصابع) إسرائيلية في عمق الأراضي ألفلسطينية والتي سيكون الدفاع عنها بمثابة تحد لا يمكن الاستخفاف به، ولمواجهة مثل هذه التهديدات لا يمكن الاكتفاء بترتيبات أمنية ترتكز على نشاط الطرف الثاني أو جهات دولية.

ثانيا: التهديدات العسكرية المحتملة وهي غير موجودة حالياً، لكن من شأنها أن تكون في المستقبل مثل تنفيذ عمليات عسكرية من قبل جيوش نظاميه ومنظمات أو أنشطة عدائية من خارج أراضي الدولة الفلسطينية أو من فوقها. حالياً احتمال حصول هذه الأمور ضعيف، لكن في المستقبل وإزاء التطورات الآنفه الذكر من شأنه أن يتزايد.

ثالثا: التهديدات شبه العسكرية. أي ليست بتهديدات عسكرية مباشرة، بل هي من نوع التشويش على الوسط الكهرمغناطيسي بهدف إلحاق الأذى بإسرائيل. وهذا التهديد تتزايد احتمالاته ويجب الاستعداد لمواجهته بسبب حيوية هذا القطاع بالنسبة لأمن اسرائيل بشكل طبيعي. وإذا لم تتمكن اسرائيل من الحفاظ على الوسط الكهرومغناطيسي تحت السيطرة الكافية، مع الاعتراف باحتياجات جيرانها فإن اسرائيل ستواجه صعوبات عندما تقدم على تشغيل قواتها عند الضرورة.

رابعا: يكمن في التهديدات السياسية التي لا بد من الاستعداد لمواجهتها ويتمثل ذلك في محاولة عزل إسرائيل وإظهارها بمظهر الدولة المجرمة، بل وربما العمل في المستقبل على إيجاد مسار من قبل المنظومة الفلسطينية الهدف منه محاولة استخدام العرب الذي يعيشون داخل إسرائيل كرافعة من أجل مواصلة قضم مكانة إسرائيل وهويتها.

خامسا: النوع الأخير هو التهديدات الاستراتيجية وفي مقدمتها الجهد المتواصل الذي سبق الإشارة إليه من أجل ضعضعة حق إسرائيل في الوجود بأمن وحدود قابلة للدفاع عنها ومعترف بها كدولة قومية حرة وديمقراطية للشعب اليهودي. وهذا هو السبب الذي يجعل العنصر الأكثر حيوية وأهمية في الترتيبات الأمنية كامناً في بناء ثقافة سلام تتضمن في صلبها الاعتراف من جانب منظمة التحرير الفلسطينية و"السلطة الفلسطينية "بحق إسرائيل في الوجود بأمان كدولة قومية، حرة وديمقراطية، للشعب اليهودي مع توضيح بأن استخدام العنف والإرهاب ضد إسرائيل عموماً وضد المدنيين الإسرائيليين خصوصاً، لا تتناقض مع المصالح الفلسطينية وحسب وإنما هي اعمال غير أخلاقية أيضاً وحسب الرؤية الاسرائيلية هناك ثمة حاجة لإجراء التغييرات اللازمة والمناسبة في المنظومة الأمنية الفلسطينية وطريقة معالجتها للإرهاب، كما وأيضاً في الأجهزة التربوية والتعليمية والرسائل التي تطلقها وتوجهها النخب الفلسطينية الدينية والثقافية للجانب الفلسطيني. ولا بد من تشكيل أجهزة متابعة ومراقبة تسمح بالتأكد من أن هذه التغييرات قد ترسخت فعلاً في التفكير الفلسطيني في مقابل المعارضة المتوقعة من قبل جهات متطرفة. وحيث أن بناء ثقافة سلم والقيام بالتغييرات المطلوبة في المنظومة الأمنية وفي معالجة الإرهاب هي بمثابة مسارات متواصلة وطويلة ألأمد فمن الواضح أن مسارات بناء واقع سلمي من الأسفل إلى الأعلى يجب أن ترافق المفاوضات والاستخلاصات التي سيتم التوصل إليها بين القيادات في قضايا النزاع المختلفة ، وتحقيقها سيتطلب وقتاً وتنفيذها سيتم على مراحل.

4.1 المجال الجوي المشترك بسيطرة إسرائيلية:

ترى إسرائيل ان عليها السيطرة على المجال الجوي المشترك من أجل منع أي عملية عسكرية معادية وأي نشاط جوي من فضاء الدولة الفلسطينية أو عبرها. والنقص في موارد الزمن والأرض يجعل من تقسيم المجال الجوي إلى قسمين، في حين أن عرضهذا المجال لا يتجاوز 64 كيلومتر

بين نهر الأردن شرقاً وحتى البحر المتوسط غرباً مهمة مستحيلة. المجال الجوي المشترك يستوجب السيطرة الموحدة في حين أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق إسرائيل وذلك إزاء سرعة تحركها أمام التهديدات العسكرية والإرهابية المحتملة، وحاجتها إلى اكتشاف ومطاردة الطائرات غير محددة الهوية والمعادية قبل دخولها إلى عمق سماء إسرائيل. وضمن هذا الإطار يجب تشكيل جهاز للتعاون في مجال الطيران المدني، بهدف الوقاية من هجوم قد يشن من جهة السلسلة الجبلية المسيطرة طوبوغرافياً على مطار بن غوريون، وذلك بواسطة السيطرة الإسرائيلية على مناطق حساسة إستراتيجيا وذلك لمنع اسقاط طائرات تحلق وتهبط بواسطة اطلاق الصواريخ المضادة للطائرات انطلاقاً من أراض فلسطينية (ديان، 2010).

التنسيق "الألكترومغناطيسي" لمنع حصول تشويشات متبادلة وعرقلة عمل الاعلام الإسرائيلي العسكري والمدني ومن المفضل تركيز المواقع الاستراتيجية ومحطات الانذار داخل إسرائيل. لكن إذا تضررت القدرات الاستخبارية الإسرائيلية بنتيجة ذلك فلا بد من وضع هذه المحطات داخل الضفة الغربية من أجل تأمين وضمان وقت الرد المطلوب على التهديدات العسكرية والإرهابية من ناحية الشرق.

إن الهدف الأمني الإسرائيلي الأساسي مقابل الفلسطينيين هو السيطرة على المجال الجوي والطيف الكهرمغناطيسي، ويوجد حالة أساسية من انعدام توفر الوقت والمساحة من أجل الرد قبل فوات الأوان على التهديدات من الجو ومنع حصول هجوم جوي معاد على دولة إسرائيل، لإسرائيل خاصرة ضيقة جداً – فالمسافة بين نهر الأردن والبحر والمتوسط هي نحو 40 ميل بحري (نحو 70 كلم). وهذا يعني أن أي طائرة حربية باستطاعتها اجتياز إسرائيل خلال أقل من أربع دقائق. كما وأن أي طائرة بوسعها الدخول إلى إسرائيل عبر نهر الأردن والوصول إلى القدس في ظرف أقل من دقيقتين.

إن التهديد الجوي يشكل تحدياً أمنياً جدياً بالنسبة لإسرائيل. والمطلوب ثلاث دقائق على الأقل من أجل اطلاق طائرات الاعتراض الإسرائيلية للتصدي للطائرة المعادية المحتملة، هذا إذا لم نأخذ بالاعتبار وقت الطيران المطلوب من القاعدة وحتى مكان المواجهة بين الطائرة المتصدية والطائرة المتسللة من أجل تحديد هويتها أو اسقاطها في حال كانت طائرة ذات نوايا عدائية، في حال حصول

هجوم جوي هدفه القدس، لا بد من اسقاط الطائرة المعادية على مسافة 10 أميال بحريـــة شـــرقي المدينة على الأقل وليس فوقها مباشرة. وإلا فإن الطائرة وذخائرها قد تتحطم داخل مجمعات سكانية وتتسبب بكارثة (ديكيل، السيطرة على المجال الجوي، 2010) .

ما سبق ذكره يوضح لماذا تعاني إسرائيل من نقص في الوقت والمساحة الضروريين مـــن أجـــل حماية نفسها بوجه هجوم جوي على القدس من ناحية الشرق لا سيما إذا فرض حظر على طائرات الاعتراض الإسرائيلية بالعمل فوق غور الأردن، إن الجيش الإسرائيلي يـــدفع يومياً بطـــائرات اعتراضية إلى الفضاء لمواجهة أهداف غير محددة، تكون لا تزال في اجـــواء الأردن مـــن أجـــل ضمان أن تحصل المواجهة في حال حصولها مع الطائرة المعادية فور دخول هذه الأخيرة حـــدود نهر الأردن. وحتى هذا الإجراء يتطلب وقتاً قصيراً من أجل الاستبيان للهدف الجوي وتحديد كونه معادياً أم صديقاً أم أنه مجرد طائرة مدنية عادية احترفت عن مسارها.

التصديات من هذا القبيل تحصل يومياً لأنه لا يمكن تشكيل صورة جوية دقيقة ومحـــددة بصـــورة مؤكدة حتى مع وجود تواصل مع مراكز السيطرة التابعة للنقل الجوي العسكري والمدني في كـــل من الأردن وإسرائيل، بهذه الطريقة أيضاً يتم اعطاء الموافقة على دخول المجال الجوي الإسرائيلي من جهة البحر المتوسط من ناحية الغرب فقط للطائرات التي عرفت بنفسها وتم التأكد منها علـــى مسافة نحو 100 كلم بعيداً عن إسرائيل.

4.2 وظيفة الأجهزة المضادة للطائرات:

الصواريخ أرض – جو والأسلحة المضادة للطائرات لا تشكل حلاً على صعيد الحمايـــة الجويـــة بالنسبة لإسرائيل. فخلافاً للطائرات الاعتراضية – المزودة بإمكانيات تعرف متعددة الاهداف بما في ذلك امكانية التعرف بالرؤية – لا تستطيع البطاريات المضادة للطائرات التمييز بشكل دقيق ومؤكد بين الأهداف الجوية المعادية وسائر الأهداف. فأثناء التعقب والاعتـــراض بواســـطة البطاريـــات المضادة للطائرات لا بد من اسقاط الطائرات المعادية بعيداً عن الهـــدف ألمقصـــود وفـــي حالتنـــا الخاصة هنا لا بد من اسقاطها فوق أراضي الضفة الغربية (فيسبرود، 2014).

من الصعب جداً تصور وضع يتم فيه اطلاق صواريخ أرض – جو نحو المجال الجـــوي لدولـــة مجاورة، من دون التحديد الكامل لهوية الأهداف الجوية مثل الطائرات المعادية التي هي في طريقها لمهاجمة إسرائيل. هذا العائق المهم اذن لا يسمح لإسرائيل بامتلاك حماية كاملة بوجه هجمات جوية معادية. وبناء عليه فإن نصب بطاريات صواريخ وأسلحة مضادة للطائرات لا يمكن أن تشكل بديلاً عن المطاردة الجوية نفسها.

صحيح أن علاقات سلام تسود حالياً بين إسرائيل والأردن ويوجد احترام متبادل للمجالات الجويـــة من كلاالبلدين كما يوجد علاقات طيران مدني وتعاون في مجال مرور الطائرات عبر الكوريـــدور الجوي الدولي الفاصل ما بينهما إلا أنه ليس هناك أي شيء يضمن بأن تعاوناً كهذا سوف يســـتمر في المستقبل أيضاً. ففي الماضي سمح الأردن لطائرات قتالية عراقية بعد ضرب اسرائيل للمفاعل النووي العراقي بالدخول إلى مجاله الجوي وسمح لها الدخول إلى محاذاة الحدود الإسرائيلية مـــن أجل القيام بعمليات تصوير جوي للأراضي الإسرائيلية وبتعبير آخر بالرغم من الهدوء الحالي فإن إسرائيل لا تستطيع أن تضع في المستقبل امنها بأيدي النوايا الحسنة لدى كـــل مـــن الاردنيـــين أو الفلسطينيين (بوبير، 2011).

إن إسرائيل ستجد صعوبة بالغة في الوصول إلى اتفاق تزيد في أعقابه المخاطر الأمنية على الجبهة الداخلية والإستراتيجية الخاصة بالدولة بالمقارنة مع الوضع الراهن والتوصيف المختصر للقضـــية آنفاً وتعقيداتها يؤكد على الحاجة الحيوية للحفاظ على حريـــة الحركـــة العملياتيـــة لســـلاح الجـــو الإسرائيلي في مجال جوي موحد، ومن اجل التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين لا بد من ابتكار حلول خلاقة كما هو مبين في السطور التالية حسب وجهة النظر الاسرائيليه .

4.3 الدفاع عن مطار بن غوريون :

الدفاع عن مطار بن غوريون سواء بوجه اطلاق النيران المعادية باتجاه مدارج الاقلاع والهبوط أو بوجه محاولات اسقاط طائرات مدنية اثناء اقلاعها أو وهبوطهـــا يشـــكل تحـــدياً أمنيـــاً اضـــافياً. والمعروف أن خطوط الاقلاع أو الهبوط تتأثر باتجاهات الرياح. وبناء عليه يتوجب على الطائرات في بعض الأحيان المرور فوق قرى فلسطينية. وإسرائيل تعاني من دونيـــة أمنيـــة وطبوغرافيـــة

خطيرة لأن كل الطيران المدني الدولي مكشوف أمام هجوم محتمل بواسطة اطلاق صواريخ تطلق من على الكتف ضد الطائرات من قبل جهات معادية من جبال الضفة الغربية التي تسيطر على المطار الأساسي في إسرائيل وعلى غوش دان. منذ مطلع الالفية الثانية ومع نشوب الانتفاضة والثانية الغت شركات طيران كثيرة رحلاتها إلى إسرائيل. ومن الممكن توقع اقدام جميع شركات الطيران على إلغاء رحلاتها فورا وبالتالي عزل إسرائيل عن ألعالم في حال قام فلسطينيون بإطلاق صواريخ على مطار بن غوريون (الدفاع الاسرائيلي ، 2014).

من أجل ذلك ثمة أهمية كبيرة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الاقليمية على المناطق القريبة جداً من مطار بن غوريون والطرقات المؤدية إليه، يجب على سلاح الطيران الإسرائيلي المحافظة على حرية عملياتية كاملة ضمن المجال الجوي الموحد والمحافظة على الترتيبات الأمنية اللازمة من أجل الدفاع عن الطيران المدني القادم والذاهب من والى إسرائيل وخاصة بالنسبة لمطار بن غوريون.

من أجل المحافظة على سماء الدولة ومنع حصول هجمات إرهابية ضد التجمعات السكانية وأهداف استراتيجية عسكريه لا بد لإسرائيل من الاصرار على خمسة مطالب أساسية هي:

1- السيطرة الإسرائيلية المتزايدة على مجال جوي مشترك (وهذه المساحة في مجملها لا يتجاوز عرضها 40 ميلاً بحرياً) وغير قابل للتقسيم.
2 - حرية الحركة لسلاح الجو الإسرائيلي في شتى أنحاء المجال الجوي ما وراء نهر الأردن والبحر الميت (وفوق الدولة الفلسطينية العتيدة)
3 - عدم وجود تهديد جوي محتمل من داخل أراضي الدولة الفلسطينية ضد إسرائيل. وفي الحال الخاصة من عدم وجود وقت ومسافة للرد فإن إسرائيل لا تستطيع تعقب طائرة معادية تقلع على سبيل المثال من مطار عطاره ومن (قلنديا) وتتحطم فوراً في داخل القدس.
4 - تقليص حركة الطيران الأجنبي داخل المجال الجوي ألموحد على ضوء الاكتظاظ داخل المجال الضيق ، بسبب كثافة المواصلات المدنية والعسكرية (بما في ذلك النقص في مجالات التدريب الخاصة بسلاح الجو الإسرائيلي)
5 - تحديد ترتيبات أمنية خاصة لمنع اسقاط طائرات تهبط وتقلع من مطار بن غوريون الدولي.

الفلسطينيون يعتبرون السيطرة على المجال الجوي فوق دولتهم رمزاً للسيادة. وهم يسعون أيضـــاً لإقامة مطار دولي يربط الدولة الفلسطينية بالدول الأخرى ويشكل ممراً دولياً للبضائع والأشخاص.

أثناء المحادثات التي اجريت في الماضي مع إسرائيل وافق الفلسطينيون على فرض قيود على القدرات العسكرية الجوية الخاصة بهم. ذلك لإدراكهم بأنهم ليسوا بحاجة إلى طائرات قتالية أو طوافات هجومية وأسلحة هجومية جوية أخرى تشكل تهديداً مباشراً على إسرائيل. بالرغم من ذلك طالبوا بحرية الحركة في المجال الجوي فوق الدولة الفلسطينية بالنسبة للطائرات والطوافات خدمة للطيران المدني والأمن الداخلي (أعمال الدوريات).

وشمل الموقف الفلسطيني المطالب التالية:

- حظر الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في المجال الجوي الفلسطينية.
- تشغيل مطارات وقيام مرفق طيران مفتوح بين الدولة الفلسطينية والعالم الخارجي.
- علاقات جوية دائمة ومنظمة بين الضفة الغربية وغزة بواسطة كوريدور جوي فوق إسرائيل.
- الاعتماد على المعاهدات الدولية – خاصة استناداً إلى اتفاق شيكاغو – التي تحدد بأن الدولة تحتفظ بسيادتها على مجالها الجوي.

بنتيجة ذلك تشكلت فجوة عميقة بين الجانبين. فنقطة الانطلاق الإسرائيلية في أي مفاوضات هي احتياجاتها الأمنية .

من أجل ردم هذه الفجوة لا بد من تنظيم ترتيبات تحمي مطالب إسرائيل الأمنية، وإلى جانب ذلك تسمح بالتعبير عن السيادة الفلسطينية. وأي اتفاق بين الجانبين في موضوع المجال الجوي الاقليمي يستلزم اتفاقاً على المبادئ التالية وذلك من وجهة نظر اسرائيليه:

- يجب المحافظة على مجال جوي موحد مع احتفاظ إسرائيل بالمسؤولية العليا من أجل السماح لها بمعالجة الحالات الطارئة والاستثنائية على ضوء المحدودية الزمنية والمتغيرات لجهة اعطاء الجواب على التهديدات الأمنية المحتملة ضد إسرائيل.
- الدولة ألفلسطينية بداعي سيادتها ستمنح الطرف الإسرائيلي صلاحيات في المجال الجوي فوق أراضي الدولة الفلسطينية.

- سيكون للفلسطينيين الحق في استخدام الطيران المدني الذي يلبي متطلبات السلامة والأمن الخاصة بمصلحة الطيران المدني الإسرائيلية على قاعدة معايير دولية.
- الجانب الفلسطيني سيحصل على تعويض مالي لقاء استخدام مجاله الجوي وفقاً لما هو معمول به في الطيران الدولي.
- الإشراف والمراقبة على حركة الطيران ستكون بأيدي إسرائيل.
- سيكون من الممكن اضافة رقيب جوي فلسطيني إلى محطة الاشراف الإسرائيلية على الحركة الجوية وهو يقيم اتصالاً مع الطائرات المدنية الفلسطينية والأجنبية التي تقطع المجال الجوي فوق الدولة الفلسطينية. وهذا كله تحت إشراف إسرائيلي.
- الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية يجب أن تعكس الاحتياجات الأمنية الخاصة بمطار بن غوريون. كما والمطلوب أيضاً ترتيبات أمنية خاصة من أجل تأمين المعابر الجوية إلى المطار ومنه.

4.4 مطارات فلسطينية:

ان حاجة الدولة الفلسطينيه للمطارات أمر حيوي واستراتيجي لما يشكله هذا القطاع من اهمية سياسيه – سياديه واقتصادية كبرى، ويشكلان عتاق امن الهيمنة الاسرائيلية على المعابر للدوله الفلسطينيه عدا عن تسهيل حركة التنقل للافراد والبضائع بين تلك الدولة وبقية دول العالم إذ تسيطر اسرائيل على جميع منافذ اراضي السلطة الفلسطينيه الحاليه وهي تقوم بجباية الضرائب على البضائع المصدرة منها والمستورده .

لذلك فان القيادة الفلسطينية مصرة على إعادة تشغيل مطار غزة الدولي الذي دمرته اسرائيل بالعام 2002 وانشاء شبكة مطارات فلسطينية دولية في منطقة الاغوار الجنوبية، وتحديدا في منطقة البقيعة القريبة من النبي موسى شرق القدس وبيت لحم.

وكان من المقرر ان يتم انشائه في منطقة العوجا شمال اريحا في بدايات السلطه الوطنيه الفلسطينيه وتم تجهيز المنطقه وازالة الالغام من المناطق التي كان من المفترض ان يتم انشاء المطار فيها الا ان الاحتلال رفض المشروع بعد اجراء بعض التجهيزات كونه قريب من الحدود مع الاردن، ووقع

الاختيار على تلك المنطقة بسبب المساحات الواسعة ولقربها من القدس وبيت لحم، وهما المدينتان الاكثر اهمية وجذبا. وتسعى السلطة الوطنية الى انشاء مطار فلسطيني مستقل بعيدا عن الهيمنة الاسرائيلية.

وقد باشر الاتحاد الاوروبي بعمل دراسة الجدوى وانشاء التصميمات والمخططات اللازمة للمطار الا ان وجود منطقة مشروع المطار في المنطقة المصنفة "c" وتحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية يشكل عقبة رئيسيه امام المشرع، عدا عن ارتفاع الكلفة الباهظة والتي تصل الى اكثر من 200 مليون دولار. إضافة لمماطلة الجانب الاسرائيلي في إعطاء ردود واضحة على المطالب الفلسطينية، ومع ذلك فان السلطه الفلسطينيه تقوم بعمل دؤوب ومستمر لانجاز هذا المشروع واخراجه الى حيز التنفيذ .

ولقد قامت السلطة الفلسطينيه بإعداد وتدريب طواقم فلسطينية قادرة على تشغيل المطار في اي لحظة وان هذه الطواقم تمتلك خبرة من تجربتها العملية التي اكتسبتها نتيجة عملها في الخطوط الجوية الفلسطينية والتي تقتصر رحلاتها حاليا بين مطارات العريش في مصر وجدة بالعربية السعودية والملكة علياء بالاردن.
وتبقى الانظار تتجه نحو مطار قلنديا شمال القدس فهو مطار فلسطيني بامتياز ويقع ضمن حدود الدولة الفلسطينية، لكن المشكلة تكمن في قصر المهبط ووجود كثافة سكانية حول المطار تمنع توسعتها وتطويره علما ان مخطط فلسطيني منذ العام 2001 لتشغيل مطار قلنديا، واستخدامه للرحلات الداخلية او الاقليمية، واستخدامه ايضا كمقر لسلطة الطيران الفلسطينية ومركز التدريب الكوادر لما يحمله هذا المكان من خصوصية بسبب قربه من مدينة القدس (معهد الدراسات الفلسطينية، 2011).

وتستمر مطالبة الطرف الفلسطيني بمطار قلنديا (عطروت) في القدس وذلك من أجل تحويله إلى مطار دولي للدولة الفلسطينية. وهم ينوون أيضاً اقامة مطارات أخرى من أجل حركة الطيران الفلسطيني الداخلية. وتشغيل مطار عطروت من قبل الفلسطينيين إلى جانب عاصمة إسرائيل يشكل تهديداً أمنياً لا يمكن التسليم به، تصطدم كافة المطالب الفلسطينيه بصخرة الاعذار الامنية الاسرائيلية حيث يدعي الجانب الاسرائيلي إن تشغيل مطار فلسطيني في الضفة الغربية ينطوي على

مخاطر أمنية ملحوظة – سواء في المصطلحات الأمنية أو مصطلحات ضمان سلامة الطيران. إن إسرائيل ستفقد القدرة على مطاردة طائرة معادية وهي في طريقها لمهاجمة هدف إسرائيلي.
يضاف إلى ذلك أنه يوجد خطر من جراء كثافة الحركة الجوية في الكوريدور الدولي بين إسرائيل والأردن ومن جراء الاحتكاك في الأنشطة الجوية في المنطقة التي تشمل مطار بن غوريون والمطارات العسكرية الإسرائيلية والمطارات المدنية في الضفة الغربية.

يرى بعض الباحثون في المجال الامني انه وفي حال باتت إسرائيل مستعدة لأن تأخذ على نفسها المخاطر الأمنية ومخاطر السلامة العامة الناجمة عن اقامة مطار فلسطيني فلا بد من اشتراط اقامته بالمطالب التالية:

* لا بد لأي مطار من أن يقام بعيداً عن التجمعات السكنية الإسرائيلية مع أفضلية للجانب الأردني أو المصري على الحدود المشتركة مع دولة فلسطينية محتملة. وعلى الرغم من أن إسرائيل وافقت في الماضي على تشغيل مطار "الدهينيه" على الحدود بين غزة ومصر، فإنها لا تستطيع الموافقة على مجازفة مماثلة في الضفة الغربية على ضوء المسافة القريبة من وسط البلد وجبهته الاستراتيجية الداخلية. بناء عليه ثمة أفضلية لإقامة مطار فلسطيني على الأراضي الأردنية مع ضمان صلاحية المراقبة والتفتيش الأمني فيما يخص عبور الأشخاص والبضائع إلى داخل المجال الفلسطيني. والسلطات الأمنية التابعة للمملكة الأردنية ستكون مسئولة عن الاعتبارات الأمنية والرقابة الأمنية على المطار.
* تعيين معابر الاقلاع والهبوط في الجانب المصري أو الأردني من الحدود، في وقت لا بد لأي دخول إلى المجال الجوي الموحد من أن يكون حاصلاً على موافقة إسرائيلية.
* إدارة المطار على أساس المعايير الإسرائيلية والدولية المطبقة في مجال الأمن والسلامة العامة. وإذا استخدم المطار للرحلات الدولية فسوف يعتبر بمثابة ممر دولي وكل الترتيبات الخاصة بمعبر دولي ستكون سارية المفعول بالنسبة إليه، بما في ذلك القدرة على تفحص فعال للبضائع والحمولات ومنع تهريب الأسلحة والبضائع الممنوعة. يضاف إلى ذلك أنه لن يتم تركيب أي معدات طيران أو توجيه جوي من شأنها أن تشكل تهديداً لإسرائيل أو تغطية لأنشطة جهات معادية لإسرائيل (مثل تركيب رادار للمطار بوسعه مراقبة النشاط الجوي الحساس داخل إسرائيل أو توفير معلومات يمكن نقلها إلى جهات معادية لإسرائيل). يضاف إلى ذلك أنه ستكون

ثمة حاجة لتنسيق كهرومغناطيسي بشأن ترددات الاتصال الجوي من أجل منع التشويش المتبادل الذي يمكنه إلحاق الضرر الفادح بالسلامة الجوية (معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، 2014).

وكما بالأغوار تبرز هنا الاهمية الاقتصادية لاستمرار اسرائيل بإحتكارها للمجال الجوي وحركة الطيران وذلك من خلال القول إن اتفاقاً جوياً بين الجانبين سيتيح فتح معبر طيران دولي يقطع المجال الجوي المشترك ويسمح بالطيران نحو الشرق لقاء بدل مالي متفق عليه مع الجانب الفلسطيني. وإسرائيل قادرة على البحث بفتح معبر جوي كهذا إذا سمح لشركات الطيران الإسرائيلية باستخدام المعابر الجوية الدولية فوق الدول العربية الامر الذي لا يدع مجالا للشك في الاطماع الاقتصادية الاسرائيليه . علما ان هذا الأمر سوف يختصر بشكل ملحوظ مسافة الرحلات الجوية إلى الصين والهند والشرق الأقصى.

4.5 السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي:

تنطوي المطالب الاسرائيليه بالسيطرة على المجال الكهرومغناطيسي على مجموعة نظريات مفادها ان فقدانها لهذا المجال الحيوي وانتقال السيطرة عليه لجهة معاديه يشكل تهديد الشبكة الاتصالات اللاسلكية المدنية منها والعسكرية اضافة لشل حركة الطيران في مطار اللد الدولي وذلك من خلال تداخل الموجات وتعطيل شبكة الاتصال والرادارات في المطار القريب من اراضي الدولة الفلسطينية.

فقد مثلت الاحتياجات الأمنية الحيوية الخاصة بإسرائيل للسيطرة على المجال الجوي الموحد مطلبا رئيسيا في الطرح الاسرائيلي، ففي حال قيام دولة فلسطينيه فإن الأوضاع الطبوغرافية والمجالات الضيقة بين المراكز السكانية والاتصالات الخاصة بالكيانين لا تسمح بتقسيم الاطياف الكهرمغاناطيسية فالسلطة الفلسطينية تتمتع بأفضلية طبوغرافية لكونها موجودة على ظهر الجبل وأجهزة الاتصالات الخاصة بها معرضة بنسبة اقل للإزعاج والتشويش في مقابل الأجهزة الإسرائيلية المنتشرة على طول المنطقة الساحلية في وضعية دونية طبوغرافية.

وعلى سبيل المثال نجد أن محطة إذاعة فلسطينية موجودة على جبل عيبال بالقرب من نابلس، بوسعها أن تشوش تقريباً على جميع أنظمة الاذاعة في المناطق الإسرائيلية التي تبث على الترددات ذاتها.

حتى الآن تعاني إسرائيل من تشويشات متكررة من جراء تقنية البث الجوي المدني في مطار بن غوريون وفي بعض الأحيان تضطر الدوائر إلى اقفال المطار بوجه هبوط الطائرات لدواعي السلامة العامة. بوجه عام تنجم هذه التشويشات بسبب بعض الاذاعات غير الشرعية التي ثبت ضمن مجال ترددات برج المراقبة. وعندما يكون مصدر التشويش من محطة راديو في الأراضي الفلسطينية تطلب إسرائيل من السلطة ايقاف نشاط المحطة وإذا استمرت التشويشات يتم ارسال قوات مسلحة لمصادرة أجهزة البث (ديكيل، السيطرة على المجال الجوي، 2010).

حيث أن انتشار الموجات الالكترومغناطيسية لا يقف عند حدود وحيث يوجد عدم تناظر في الطوبوغرافيا والتكنولوجيا فإن أجهزة الاتصال الإسرائيلية هي أكثر تعرضاً للاعتراض والتشويش. وبالتالي فالطيف الكهرومغناطيسي غير قابل للتقسيم الأمر الذي يستوجب سيطرة وتوجيه موحدين. ضمن اطار الاتفاق المرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تم تشكيل لجنة تنسيق كهرومغناطيسية من أجل تخصيص ترددات محددة لكلا الطرفين ومنع حصول ازعاجات وتشويشات متبادلة. والواقع أنه من الشائع في العالم اقامة اعمال تنسيق كهرومغناطيسية بين الدول على مسافة عشرات الكيلومترات بعيداً عن الحدود. وفي الوضع ألحالي المقصود هو كل المنطقة بين نهر الأردن والبحر المتوسط بما في ذلك كل الأراضي الفلسطينية. وبناء عليه، من الواضح للطرفين ضرورة وجود تنسيق كهرومغناطيسي. إلا أنه بقي السؤال من الطرفين سيتمتع بالمسؤولية العليا ولمن سيعطى حق قول الكلمة ألأخيرة ؟

إن من الحيوي بالنسبة لإسرائيل المحافظة على أداء وظيفي منتظم لأجهزة الاتصالات العامة، العسكرية والمدنية لديها. ومن الحيوي بنسبة لا تقل عن ذلك ضمان ألا يستغل الفلسطينيون تفوقهم الطوبوغرافي من أجل منع أو شل أجهزة الاتصالات الإسرائيلية أو من أجل جمع معلومات استخباري لاستخدامها الذاتي أو لإعطائها لجهات أو دول معادية.

هذه المخاوف لها ما يبررها. فعلى سبيل المثال نجد أن قوات الجيش الإسرائيلي التي دخلت إلى لبنان أثناء حرب لبنان الثانية عام 2006 اكتشفت أجهزة جمع معلومات إيرانية متطورة وذات قدرة على تغطية عمق الأراضي الإسرائيلية. وعلى ضوء ذلك تصر إسرائيل على ضرورة امتلاك القسم الأكبر من السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي، وعلى اقامة جهاز مراقبة فعال يضمن تنفيذ التزامات الجانبين وتشغيل الأجهزة بصورة منتظمة (ديان، 2010).

4.6 الموقف الفلسطيني :

الفلسطينيون في المقابل ينظرون إلى الموضوع كما هي الحال بالنسبة للمجال الجوي من زاوية مسألة السيادة. وهم يطالبون بالسيادة الكاملة والاستقلال في إدارة الطيف الكهرومغناطيسي، ويعتبرون مطالب إسرائيل بأنها مبالغ فيها وأن إسرائيل ترمي إلى السيطرة على مجال الاتصالات الفلسطيني لأسباب أمنية وتجارية على حد سواء ويستند الفلسطينيون في مطالبهم إلى معاهدات دولية.

الطريق للتوفيق بين متطلبات الجانبين تكمن في تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق الكهرومغناطيسي تكون مهمتها محصورة في النقاط التالية:

- تخصيص ترددات في الطيف الكهرومغناطيسي لصالح استخدام الجانبين.
- ضمان احتياجات إسرائيل الأمنية وتطبيق تجريد الدولة الفلسطينية من القدرات العسكرية بما في ذلك في مجال الاتصالات (مثل منع امتلاكها أجهزة تشويش واعتراض وإعاقة). الأمر الذي يستوجب عملية تفتيش دقيقة على المعابر الحدودية الدولية وذلك لمنع دخول المعدات المحظورة بموجب الاتفاقات.
- المحافظة على التفاهمات بين الجانبين بالنسبة لكل ما يتعلق بالقيود المفروضة على القدرات العسكرية الفلسطينية، التي تعني عدم تخصيص مجالات تردد للفلسطينيين من شأنها أن تؤدي تشويشات عسكرية.
- الحد من استخدام أجهزة تلحق الضرر بانتظام وسلامة الاتصالات للطرف الآخر. وفي هذا السياق يستخدم الفلسطينيون حالياً أجهزة اتصالات ذات تكنولوجيا قديمة، تنزلق في ترددا تها وتشوش على أنظمة الاتصال المجاورة.

- منع القرصنة الإذاعية وضمان القدرة على فرض رقابة وحراسة وتفحص في عمق الأراضي الفلسطينية.
- تشكيل جهاز مشترك من أجل وقف الترددات التي تتسبب بأعمال تشويش والموافقة على التشغيل المتواصل لأجهزة اتصالات.
- فرض الرقابة على اقامة هوائيات او معدات أخرى من شأنها التشويش على عمل المطارات الاسرائيليه.

4.7 الحل العسكري :

لجأت اسرائيل الى مجموعة من الاجراءات العسكريه كي تتمكن من حماية اراضيها من الهجمات الصاروخيه التي تهدد اراضيها خاصة من الاراضي اللبنانية وقطاع غزه، فقد ذهبت الى التصنيع العسكري لتبتكر منظومة دفاع اطلقت عليها القبة الحديديه والتي شاع استخدامها بالحرب الاخيرة على قطاع غزه (2014) وقد تفاوتت التقارير بمدى كفائتها وفعاليتها في اعتراض الصواريخ ، ومنظومة اخرى وهي العصا السحريه إضافة الى امتلاكها لمنظومات الباتريوت من الولايات المتحده والتي تعتبر الاكفأ عالميا ولكنها لا تصلح في اعتراض الصواريخ قصيرة المدى التي تنطلق من قطاع غزه .

اولا – نظام القبة الحديدية:

(نظام الدفاع ضد الصواريخ قصيرة المدى المدفعية، حماية السماء من الهجمات الصاروخية)

ظهرت الحاجة الملحة لنظام دفاع جوي يحمي إسرائيل من الصواريخ قصيرة المدى بعد حرب تموز 2006 حيث أطلق حزب الله ما يزيد على 4000 صاروخ كاتيوشا قصير المدى سقطت في شمال إسرائيل كذلك أكد هذا الامر استمرار حركة حماس وبعض الفصائل الفلسطينية بإطلاق الصواريخ حيث أطلق ما يزيد على 8000 صاروخ لغاية العام 2008. وفي شهر فبراير من عام 2007 اختار وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس نظام القبة الحديدية كحل دفاعي لإبعاد خطر الصواريخ قصيرة المدى عن إسرائيل؛ منذ ذلك الحين بدأت شركة رفائيل الإسرائيلية للصناعات

العسكرية تطور النظام الذي بلغت كلفته 210 مليون دولار بالتعاون مع الجيش ألإسرائيلي والــذي دخل الخدمة في منتصف عام 2010م (فلسطين اليوم، 2012).

لقد دخلت منظومة القبة الحديديه الى الخدمة العملياتيه في الجيش الاسرائيلي في مطلع العام 2011 وجرى اول اعتراض عملي لها في السابع من ابريل 2011 حيث اعتراضت صاروخ اطلق باتجاه مدينة عسقلان الساحلية من قطاع غزه وكان في تلك الفنره في حوزة الجيش الاسرائيلي اربع منصات فقط وتم نشرها في مناطق جنوب فلسطين التاريخيه .

النظام هو مرحلة أولى من ثلاث مراحل تنتهي في العام 2015م تشكل حماية متكاملة لأجواء إسرائيل من الهجمات الصاروخية المحتملة من كل من حماس وحزب الله وهو نظام القبة الحديدية، ويمكن وصف مفهوم الدفاع الصاروخي الإسرائيلي بأنه دفاع جوي فعال ومتعدد الطبقات إذ يشكل شبكة تهدف إلى توفير درع شاملة ضد تهديدات متعددة على جبهات كثيرة.
النظام مخصص لصد الصواريخ قصيرة المدى والقذائف المدفعية من عيار 155 ملم والتي يصل مداها من 5- 70 كم ويعمل في مختلف الظروف ويشمل النظام جهاز رادار ونظام تعقب وبطارية مكونة من 20 صاروخ اعتراضي تحت مسمى (TAMIR) وقد بدأت إسرائيل نشر هذا النظام حول قطاع غزة على وقد دخل الخدمة في شهر فبراير شباط 2012م المنصة الرابعة ونصبت قرب تل أبيب.(كلوب، 2014)

يعمل النظام في كل الأحوال الجوية، بما في ذلك السحب المنخفضة والمطر والعواصف الترابية أو الضباب. يستخدم النظام صواريخ اعتراضية مع رأس حربي خاص قادر على تفجير أي هدف في الهواء في غضون ثوان، وتستطيع منصة واحده للقبه الحديديه محمله بـــ 20 صاروخ مع رادار أن تغطي نصف قطر 7 كم أي ما مساحته 154 كم مربع علماً أنه يوجد أربع عوامل مساعده وهي:

1- سرعة الصاروخ المهاجم.

2- ارتفاع الصاروخ.

3- الاتجاه المصوب نحوه.

4-عدد الصواريخ المطلقه المهاجمه.

أي أن مدينه مثل بئر السبع مساحتها 117.5 كم مربع تحتاج وحدها لمنصة.
الرادار يكشف ويعرف أي صاروخ أو قذيفة مدفعية تم إطلاقها ويرصد مساره، تبث البيانات المستهدفة لإدارة المعركة والتحكم بالأسلحة (BMC) للمعالجة. ويتم تحليل مسار التهديد وتشير التقديرات إلى أن نقطة الأثر المتوقع.

إذا كان مسار الصواريخ المقدرة يشكل تهديداً خطيراً، تعطى الأوامر في غضون ثوان ويتم شن ضربه اعتراضية ضد هذا التهديد ويتم تفجير الرأس الحربي المستهدف في منطقة محايدة وبالتالي تقليل الضرر الذي يلحق منطقة محمية (ديكيل، السيطرة على المجال الجوي، 2010).

أما سوريا وإيران وبدرجة أقل حزب الله وحماس فسيتم معالجة تهديدهما بنظامين آخرين:
الأول: مقلاع داوود David sling missile: وهو نظام لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى من 40 إلى 300كم منح تطويره وتصنيعه إلى شركة رايثيون الأميركية (Raytheon)، من خلال شركة رافاييل (Rafael) الإسرائيلية بواسطة عقدين تزيد قيمتهما عن 100 مليون دولار من أجل تصميم "نظام مقلاع داود (DSWS).

يمثل نظام مقلاع داود برنامجاً مشتركاً بين وكالة الدفاع الصاروخي الأميركية ومنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية. وسيكون هذا النظام قادراً على التصدي للصواريخ البالستية قصيرة المدى والقذائف الصاروخية من العيار الثقيل، والصواريخ الجوالة (كروز) في المرحلة النهائية من الطيران.

العقد الأول للقيام بتطوير مشترك للصاروخ الاعتراضي ستانر (Stunner)، وهو عنصر الصاروخ ضمن نظام مقلاع داود، ويمثل صاروخاً إعتراضياً متطوراً يتميز بالإصابة المدمرة ألمباشرة صُمم ليكون جزءاً من مقلاع داود، ونظم الدفاع الجوي والصاروخي المدمجة الحليفة. أما العقد ألثاني فيتعلق بتطوير وإنتاج وتوفير الدعم اللوجستي لوحدة الإطلاق الصاروخي (MFU). يوفر هذا العنصر من النظام قدرة إطلاق عمودية للصاروخ الاعتراضي تغطي قدرة الدفاع الجوي والصاروخي الموسع بزاوية 360 درجة (إليران، 2012).

ألثاني الصاروخ Arrow 3: هو نظام دفاعي مضـــاد للصـــواريخ الباليســـتية (ABM) وهـــو أول صاروخ يطور من قبل إسرائيل والولايات المتحدة صمم خصيصا لاعتراض وتدمير الصـــواريخ الباليستية على المستوى الإقليمي. يقوم الآرو باعتراض اهدافه عند طبقة الستراتوسفير من الغلاف الجوي (بعض أنظمة الدفاع مثل ار آي ام-161 يعترض اهدافه فـــي الفضـــاء الخـــارجي بينمـــا يعترض الباترويت باك-3 اهدافه أسفل الغلاف الجوي أما نظام ثاد (THAAD) فيعترض اهدافـــه اعالي الغلاف الجوي كذلك هو قادر على اعتراض الأهداف القادمة من الفضاء الخارجي (الســـيد، المدى).

نظام (ايه بي ام) (ABM) صمم لاعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى والهدف من النظام جعله خطاً دفاعياً ضد برنامج إيران للصواريخ المتقدمة يتكون النظام من ثلاثة اجـــزاء وهي صواريخ الآرو ونظام التحكم (control system) ويســـمى (الكبـــاد الاصـــفر) (Yellow Citron) "اسم نبات" وأخيراً رادار تتبـــع الهـــدف (آي ايـــه أي-اي ال/ام-2008) (IAI EL/M-2080) ويسمى الصنوبر الأخضر (Green Pine)، وعند الاستعمال الفعلي سيكون النظام مرتبط ببرنامج الدعم الدفاعي الأمريكي عبر الأقمار الإصطناعية حيث يستطيع رصد أي عملية إطـــلاق لأي صاروخ.(بوبير، 2011)

يتضح مما سبق ان قضية المجال الجوي والكهرومغناطيسي لا تقل اهمية عن الجبال والأغوار، بل تفوقها أهميه حيث انه من الواضح ان من يمتلك الجـــو يمتلـــك الارض فـــي شـــتى المجـــالات، فالموضوع الاقتصادي لا يقل أهمية عن الامني وقد ظهر ذلك جليا من خلال طرح دفع الامـــوال للجانب الفلسطيني مقابل استخدام الأجواء الفلسطينيه بالطيران المدني والتجـــاري إلا ان الهـــاجس الامني يعود ليرمي بظلاله على الحالة العامة للطيران وذلك بحكـــم العـــرض الضـــيق للأجـــواء المشتركه.

أشارت معظم الدراسات الاسرائيليه الى ان أي تنازل عن الاجواء يعني التنـــازل عـــن مســـتقبل اسرائيل ووجودها الامر يظهر مدى العقدة التي تشكلها مسألة الاجواء امام أي مفاوضات سلميه مع الجانب الفلسطيني خاصة في ظل تعنته بإبقاء السيطرة والمراقبة له بشكل منفرد رغم وجود بعض

الطروحات التي تدعو الى اشراك مراقب من جانب السلطة الفلسطينيه في ابراج المراقبة للطيـــران المدني.

امام هذا التعقيد الاسرائيلي فإن الجانب الفلسطيني امام خيارات صعبه إلا انها ليست مستحيلة مـــن اجل تحقيق المطالب الفلسطينيه في تحقيق السيادة الجوية والكرامة الوطنيه وأقل تلك الاجراءات او الخطوات هو الصمود امام التعنت والصلف الاسرائيلي دون التراجع ليسمح للجانـــب الاســـرائيلي بتحقيق انتصار دبلوماسي يدعم فيه ويشرعن الموقف العسكري .

يتضح مما ذكر من وجهات نظر مختلفة ان امكانية التوصل لحل بين الطرفين اشـــبه بالمســـتحيل .فبينما يعتبر الطرف الاسرائيلي سيطرته على الاجواء أمر مرتبط بمستقبل بقاء كيانه، فإن الطرف الفلسطيني يرى فيه سيادته وكرامته ومصالحه، وبالحالتين هي مطالب وجوديه استراتيجيه ليســـت تكتيكيه او مرحليه بالإمكان الاستغناء عنها وهذا نذير خطر ينذر باستمرار دوامة العنف بالاراضي الفلسطينيه خاصة والشرق الاوسط عامه لان القضية الفلسطينيه هي لب الصراع العربي الاسرائيلي بكل حواسه وأشكاله الايديولوجية و مصالح الاطراف المتنازعة .

وهنا يرى الكاتب ان أي اتفاق مرحلي لا يرتقي لتحقيق مطالب الطرفين لن يدوم وان الذهاب الـــى اتفاق نهائي ضرب من الخيال، وعليه يتوجب الوقوف على نقطة الوسط التـــي تحفـــظ مصـــالح اسرائيل الامنيه وتبدد مخاوفها وتحقيق الاهداف الفلسطينيه والتي لا تتحقق دون انسحاب اسرائيلي من كامل الاراضي التي احتلتها عام 1967 بموجب اتفاق سلام مع القيادة الفلسطينيه وان هـــروب اسرائيل الى الامام وتكرار تجربة الانسحاب الاحادي الجانب التي نفذها في قطاع غزه لن تحقق له امنا ولا استقرارا وما الحروب التي اندلعت بالأعوام 2008 و 2012 و 2014 إلا دليل قاطع على ان ذلك الانسحاب لم حلا جذريا لأمن اسرائيل بغض النظر عن الجهة التي تحكم قطـــاع غـــزة او الضفة الغربية او كلاهما معا، فالموضوع يتعلق بقضية شعب كامل لا حزب من الاحزاب.

ان ذهاب اسرائيل الى تطوير صناعاتها العسكريه (الدفاعية منها والهجومية) لن تكون الحل في ظل التناقض الكبير في وجهات النظر التي اظهرتها التفاصيل التي مرت معنا في تناقض هو الاكبر من

نوعه في العالم وفجوة ليس من السهل ردمها من خلال العنتريه وفرض العضـــلات والاســـتمرار باحتلال اراضي الغير.

وبالنظر للمتغيرات التي يشهدها المحيط بإسرائيل يصل الى الاستنتاج الوحيد والذي يشير الى اهمية قيام اسرائيل بخطوات جريئة نحو تحقيق سلام عادل لتتمكن من ضمان أمنها واقتصادها.

لقد شهد الاقليم المحيط مجموعة من المتغيرات قادت المنطقه الى انهيار كامل بالمنظومة الامنيـــة السابقه خاصة على طرفي الحدود الجنوبية مع مصر والشمالية مع سوريا فيمـــا عـــرف بـــالربيع العربي تخلله أربع حروب خاضتها اسرائيل دون الوصول لحل عسكري لمشاكلها المتعددة والتـــي كما سلف سببها هو الاحتلال الاسرائيلي والتنكر لكل الاتفاقيات التي وقعتها اسرائيل مع جاراتهـــا خاصة الطرف الفلسطيني .

ملاحظات: سلوك المفاوض الاسرائيلي يقترن بشكل مباشر بالمعطيات التي يتم تقديمها من الجانب الامني فالاستراتيجيه الامنية هي تتحكم في مجرى المفاوضات أي ان المفاوضات تكون سياسيه من الجانب الفلسطيني وأمنية من الطرف المقابل.

الخاتمة:

لقد اسست العقيدة الامنية الإسرائيليةعلى مجموعه من أفكار الحركة الصهيونيةالاستعماريةالقائمة على احتلال ارض الغيروالمبنية على تاريخ ملئ بالمغالطات نصت في غالبيتها على ضرورة السيطرة على الاراضي لتمكين اسرائيل من تحقيق العمق الاستراتيجي الذي تحتاج اليه كل دوله من اجل ان تتمكن من الدفاع عن اراضيها وصد أي هجوم معادي، لقد ادعت اسرائيل و على مدى عشرات السنين ان هذا العمق حيوي لأمنها ويمكنها من المناورة خارج التجمعات السكنية والصناعية الإسرائيلية خاصة على اراضي الضفة الغربية بشقيها (السلسلة الجبلية والأغوار) وأراضي الجولان السوري المحتل الى ان جاءت حرب لبنان الثانية عام 2006 والتي تعرضت خلالها مراكز المدن الاسرائيلية والأماكن الحيوية فيها للقصف بصواريخ حزب الله من داخل الاراضي اللبنانية متجاوزة بذلك عشرات الكيلو مترات دون الحاجة لعمق جغرافي.

لقد اوجدت تلك الحرب (لبنان، 2006) تصورا جديدا امام مجموعة من المفكرين والمحللين الامنيين الإسرائيليين مفادها ان العمق الاستراتيجي لم يعد عاملا مهماً في الحروب الحديثة التي تستخدم فيها المقذوفات والصواريخ والتي لا تحتاج الا لمنصة اطلاق ،ومع ذلك فان اهمية جبال الضفة الغربية لا تسقط بتطور الصواريخ حيث انها تشرف اشرافا كاملا على منطقة غوش دان داخل اسرائيل والتي تظم 70 % من السكان و80% من الصناعات الحيوية اضافة لمطار بن غور يون (المطار الاسرائيلي الدولي الوحيد) الذي يبعد عدة كيلو مترات اسفل جبال رام الله وقد سبق له ان تعرض للقصف بالصواريخ بالحرب الاخيرة على غزه في العام 2014 عقب اختطاف ومقتل المستوطنين الثلاث في شمال محافظة الخليل .

اما فيما يتعرض بغور الاردن فان اهميته تنبع من كونه عائقا جغرافيا طبيعيا يفصل بين سلسلتي جبال الضفة الغربية و المملكة الاردنية الهاشمية وهي أشبه بعائق طبيعي يمنع أي تقدم من خلاله وذلك لوجود الواجهة الجبلية الغربية والتي فيها خمس ممرات يسهل الاشراف والسيطرة عليها، كما يمكن اضافة خاصية امتلاكها للثروات الطبيعية وخصوبة اراضيها الزراعية الامر الذي يجعلها محط اطماع وأنظار الجانب الاسرائيلي وهو ما يبرر اصرار الاحتلال الاسرائيلي على ابقاء السيطرة عليه.

وتستغل اسرائيل شماعة الامن القومي لتبرير وتنفيذ مخططاتها الاستعمارية وهي دائمة الاستخدام لمصطلح التهديد الوجودي لإسرائيل واستمرار بقائها .

ان أسوأ ما في النظريات الامنية الاسرائيلية المتداولة هو ان قادة اسرائيل الاوائل وحتى المحدثين منهم جعلوا من الامن الاسرائيلي شيئا استثنائيا في اطاره وتطبيقاته ويختلف عما سواه من النظريات الامنية العالميه، وأحاطواهذا الامن بهالة من القداسة والتنزيه حتى بات في اذهانهم مرادفا لوجود الدوله العبريه او حتى حماية الديانة اليهودية من ألاندثارويستند الاسرائيلي في هذا الاعتقاد (الاحساس بالأهمية الاستثنائية والخاصة للأمن) الى اسس دينيه وتاريخيه واستراتيجيه، فهو يستمد أسسه الدينيه من اسفار التوراة وقصص السبي البابلي وما اشيع عن الإبادة النازيه في اوائل الاربعينات من القرن الماضي، وأما مرجعياتهألاستراتيجيه فتتمثل بثلاث عناصر وهي :-

* الاختلال بالتوازن بين اسرائيل والعالم العربي بالتعداد السكاني والموارد.
* افتقار الكيان الاسرائيلي الى عمق استراتيجي يمكنه من صد أي هجوم عربي محتمل.
* الموقف العربي الرافض للتطبيع مع اسرائيل ومنحها الشرعية بالوجود.

لقد قامت مبادئ الأمن الإسرائيلي على مجموعة من العناصر التي اثبتت لغاية الربع الاول من عمر اسرائيل نجاعة ونجاحات نسبيه تحققت في الفترات التي تلت تلك المرحله، حيث ارتكزت هذه المبادئ على اسس عدوانيه تمثلت في الردع وذلك من خلال ضربات وحروب استباقيه اذ انها تبادر وبين كل فترة وأخرى الى شن عدوان جديد على احدى الجهات (المعادية لها واقعيا او افتراضيا) حيث سبق لها ان شنت غارات جويه على الاراضي التونسيه والعراقيه والسودانيه والسوريه بالاضافة لعدة مواجهات كبيره ومباشره خاضتها مع لبنان وقطاع غزه اضافة لاعادة احتلالها للمدن والقرى الفلسطينيه التي سبق وان انسحبت منها ضمن عمليات اعادة الانتشار بعد اتفاق اوسلو، واحتلال اراضي الغير من اجل توفير عمق جغرافي لها هي بأمس الحاجة له بسبب صغر حجمها وقصر عرضها ووضعها الاستثنائي الذي يتمثل في حالة حرب مستمره.

ان اسرائيل ومنذ تأسيسهاعملت على تحقيق ما اطلق عليه بالحدود الآمنة من اجل ضمان امنها وأنفقت المليارات على امن حدودها على طول مئات الكيلو مترات الممتدة على طول الحدود مع سوريا ولبنان والاردن وقطاع غزه ومصر واراضي الضفه الغربيه حيث انها اقامت جدار اسمنتي

بارتفاع 8 امتار على طول حدود خط الهدنه لمنع تسلل الفدائيين الفلسطينيين اضافة للحدود البحريه التي تقع على طول واجهتها الغربيه مع البحر الابيض المتوسط والحدود الشرقيه مع البحر الميت والحدود الجنوبيه مع البحر الاحمر. كما ان اسرائيل تفترض ان اجوائها عرضة للاختراق في كل لحظه لذلك فقد بنت شبكه متينه للدفاعات الجوية لحماية اجوائها بدءاً من محطات الانذار المبكر المنتشرة على طول الحدود مرورا بالدفاعات الجوية المختلفة المستويات.

سعت اسرائيل وعلى مدى عقود من وجودها من اجل تحقيق ما يعرف بالعمق الاستراتيجي من اجل التمكن من صد أي هجوم بري قد تتعرض له من احدى الدول المجاوره بسبب ضعف عمقها وقد تضاعف الشعور الامني الاسرائيلي بحاجتها الى هذا العمق بعد المواجهات التي خاضتها مع لبنان في السنوات الاخيره خاصة بعد حرب لبنان الاخيره (2006) والتي اقرت لجنة التحقيق الاسرائيليه التي تم تشكيها عقب انتهاء الحرب بفشل ذريع اصاب المؤسسة الامنية والعسكرية الاسرائيليه، وقد تضاعف هذا الشعور بعد الاحداث التي عصفت ببعض الدول العربية والتي اطلق عليها الربيع العربي واهتزاز الانظمه في تلك الدول ونشوء حاله من عدم الاستقرار الامر الذي يفتح المجال امام بعض الحركات ان تبادر بتوجيه ضربات وشن هجمات على اسرائيل.

لقد شكلت الهواجس الامنية الاسرائيليه عنصرا ضاغضا وفاعلا في مجريات المفاوضات العربية – الاسرائيليه عامه والمفاوضات الفلسطينيه – الاسرائيليه على وجه الخصوص، فقد تمحورت المفاوضات على مستقبل الضفة الغربيه بأغوارها وجبالها وجوفها وما تشكله من اطماع وأهداف للجانب الاسرائيلي.

وخلص الباحث الى ان اسرائيل لها مجموعة مطامع عدا الموضوع الامني مثل المياه التي تتفاقم مشكلتها كل عام حيث ان مطامع اسرائيل تشكل احد اهم عناصر الاستراتيجيه الاسرائيليه سياسيا وعسكريا وذلك لارتباطها بخططها التوسعيه والاستيطانية في الاراضي العربية. وتشمل تلك الاطماع في الموارد المائية العربية نهر الاردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان والأغوار والضفة الغربيه وانهار الليطاني والحاصباني والوزاني اضافة لسرقة اسرائيل للمياه الجوفيه في الضفة الفلسطينيه لمصلحة مستوطناتها الاستعمارية . بالإضافة الى التقارير الصادرة عن مراكز الدراسات المختصة بقضايا الامن الاستراتيجي التي اشارت في اكثر من دراسة عن

خطر يتهدد الامن المائي الاسرائيلي نظرا لتراجع كميات المياه في الابـــار الجوفيـــه الاســـرائيليه وزيادة الاستهلاك ارتباطا بزيادة عدد السكان واهتمام اسرائيل بالقطاع الزراعي والذي يشكل نسبه عاليه (6%) من مجمل الناتج القومي الاسرائيلي.

لقد تطرقت الدراسة وبالأرقام الى الموارد الاقتصادية الطائلة التي تجنيها اسرائيل نتيجة اســـتمرار احتلالها للجزء الواقع داخل اراضي الضفة الغربية من البحر الميت وذلك من خـــلال اســـتغلالها للموارد الطبيعيه في البحر الميت .وان استمرار احتلالها لسلة الغذاء الفلسطينيه المتمثلة بمنـــاطق الغور يجعلها صاحبة الامر والنهي في تلك المناطق الامر الذي يؤهلها ان تستنزف خيـــرات تلـــك المنطقه من خلال انشاء المشاريع الزراعية والثروات الحيوانية الضـــخمة وأحـــواض الاســـماك وبساتين النخيل على اراضيها.

ان استمرار سيطرة اسرائيل على الضفة الغربيه يمكنها من جني عشرات المليارات من الدولارات سنويا من خلال الاستيلاء على الموارد الطبيعيه و سيطرتها على المعابر وما تجنيه من عائـــدات للضرائب ورسوم للعبور، ومن هنا فإن الباحث يرى ان هذا الاحتلال تجـــاوز مرحلـــة التشـــكيك بمعتقدات الاحتلال الامنيه والجزم ان الهدف الاقتصادي حاضر وبقوه في استراتيجيته القائمة على المد والتوسع.

التوصيات :

- دعم التنسيق والتعاون مع الدول العربية كافه وخاصة تلك التي لها حدود مشتركه مع فلسطين.
- إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي من اجل مواجهة سياسات اسرائيل.
- تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على ارضه خاصة على الاراضي المهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال.
- التوجه الى مؤسسات الامم المتحدة والشرعية الدوليه والمحاكم الدوليه من اجل الزام اسرائيل بقرارات الشرعيه الدوليه.
- الثبات على الموقف التفاوضي من خلال التمسك بالحقوق الشرعيه الفلسطينيه والابتعاد عن شرعنة الاحتلال.
- صياغة استراتيجية وطنية فلسطينية من استغلال كافة الموارد الطبيعيه (المتاحة) لقطع الطريق على اسرائيل.
- تشجيع البناء الافقي في كافة الاراضي الفلسطينيه بما فيها المناطق المعرفة كمناطق (C) لتثبيت بقاء الفلسطينيين على ارضهم.
- توفير شبكة معلومات كافيه ومتاحة امام المواطن الفلسطيني لتعريفه بحقوقه الوطنيه وكسر حاجز الخوف لديه.
- وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيده الامد وتثبيت تشريعات لضمان تحقيق هذه الاستراتيجيات.
- استفادة صانع القرار الفلسطيني من التقارير والأبحاث الصادرة عن مراكز الابحاث العلميه والمختصة.

المراجع والمصادر :

احسان مرتضى. (2010). أمن إسرائيل المطلق والعالمـــــي. ***مجلة الجيش*** *العدد 297*، صـــفحة 297.

أحمد الفارس. (2014). ***التوصية الإسرائيلية بضم الأغوار: ضربة قاضية لقطاع الزراعة***. دنيـــا الوطن.

أسامة الغزالي. (1998). ***مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي***. بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربية.

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري. (2007). ***الاغوار اربعين عاما على عتبة التاريخ***. رام الله: الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري.

الدفاع الاسرائيلي. (2014). **النظام الدفاعي الذي منع اغلاق مطار بن غوريون**. *موقـــع الـــدفاع الاسرائيلي*.

القدس. (2013). **مشروع كيري لحل قضية الاغوار: إدارة اسرائيلية أردنية فلسطينية مشتركة**. *القدس*.

امامه. (2013). ***الموقف الامريكي من الحدود الامنيه الاسرائيليه والدفاع عنها***. غزة: امامه.

انشيل بوبير. (2011). ***التجربة الاولى للقبة الحديدية***. تل ابيب: هارتز .

اهرون زئيفي. (2009). ***سلاح الدولة الفلسطينية***. بيروت: الزيتونة للدراسات.

اودي ديكيل. (2009). ***اسرائيل – المطلب الامني***. القدس: معهد ابحاث الامن القومي .

اودي ديكيل. (2010). ***السيطرة على المجال الجوي***. القدس: معهد ابجاث الامن القومي.

إيال باسكوفيتش. (9 6، 2009). ***أوراق إستراتيجية: الاستخبارات العسكرية والقضايا السياســـية المثيـــرة للجـــدل***. تـــاريخ الاســـترداد 14 5، 2014، مـــن مجموعـــة الخـــدمات البحثيـــة: sid=432&file=article&http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News

بروم. (2002). ***غور الاردن – لمن هو ضروري***. حيفا: مركز بحوث الامن القومي.

بنيامين نيتانياهو. (2012). ***خطاب اجتماع الجمعيه العموميه***. نيويورك.

تقرير مجلس الامن والسلام الاسرائيلي. (2013). ***غور الاردن الردع والامن***. القـــدس: مجلـــس الامن والسلام الاسرائيلي.

جمال أبو لاشين. (2013). ***الأغوار الفلسطينية والحل الأمني***. مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق.

جمال كمال. (2000). ***الأمن القومي المصري***. القاهرة: الاهرام للدراسات.

حامد ربيع. (1980). ***نظرية الأمن القومي العربي***. القاهرة: دار الموقف العربي.

حمدي عبدالرحمن. (1992). ***الصراع في القرن الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي***. المستقبل العربي، العدد157.

خليل أبو رواع. (2014). ***الاستيطان وأثره على الأغوار الفلسطينية***. ارض فلسطين للدراسات والتوثيق.

دائرة شؤون المفاوضات. (2012). ***مقترحات كلينتون***. تاريخ الاسترداد 22 4، 2014، من منظمة التحرير الفلسطينية.

زئيف شيف. (2000). ***لا يمكن حل كل شيء بالقوة***. المصدر السياسي.

سمير صارم. (2003). النفط العربي في الاستراتيجية الامريكية. ***مجلة الفكر السياسي*** – *العدد 18–19*، 59–62.

سوفير. (2002). ***جغرافيا وديموغرافيا غور الاردن – لمن هو ضروري***. حيفا: جامعة حيفا – المركز لبحوث الامن القومي.

شريده. (2010).***الاغوار الفلسطينية في مهب التسريب***. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات.

عادل السيد. (المدى). ***معركة صواريخ القسام، والقبة الجديدية***. القاهرة: 2011.

عبد الحسين شبيب. (2007). **حرب تموز**. *الاخبار* ، 9.

عبد الوهاب المسيري. (1999). ***الموسوعة اليهودية***. القاهرة: دار الشرق القاهرة.

عرابي كلوب. (2014). **أكذوبة القبة الحديدية الإسرائيلية**. *امد للاعلام* .

عمنوئيل فالدر. (1994). ***انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية***. *ترجمة غازي السعدي* . عمان: دار الجليل.

عوزي ديان. (2010). ***حدود قابلة للدفاع عنها***. معهد ابجاث الامن القومي.

فلسطين اليوم. (2012). **القبة الحديدية**. *فلسطين اليوم* .

فهمي هويدي. (1994). ***الموسوعة الصهيونية***. القاهرة: دار الشروق .

فهمي هويدي. (2008). ***إعادة تعريف الأمن القومي***. القاهرة: صحيفة الدستور المصريه.

كلفون. (2007). ***غور الاردن تحت السيادة الاسرائيلية***. رام الله: مدار.

ليفني. (2010). **حل الدولتين**.*الوفد* ، 2-4.

مائير إليران. (2012). **نظام القبة الحديدية**. *المركز* .

د. محمد المصري. (1998). ***كتاب نظرية الامن الاسرائيلي***. القاهرة: الأهلية للنشر.

مدار. (2013). ***المشهد الإسرائيلي عام 2013م***. رام الله: مركز مدار للدراسات الاسرائيلية.

مركز القدس للقضايا ألجماهيرية. (2010). ***الاحتياجات الامنية الاسرائيلية من اجل التوصل لتسوية مع سياسية مع الفلسطينيين***. القدس: مركز القدس للقضايا ألجماهيرية.

مركز مدار للدراسات الاسرائيلية. (2013). ***الاغوار في مقترحات كيري***. رام الله: مدار.

مركز مدار للدراسات الاسرائيلية. (2013). ***المشهد الإسرائيلي عام 2013م***. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا : مركز مدار للدراسات الاسرائيلية – التقرير السنوي الاستراتيجي.

معهد الابحاث التطبيقية " اريج". (2010). ***السياسات الاسرائيلية اتجاه الاراضي في الاغوار***. معهد الابحاث التطبيقية.

معهد الدراسات الفلسطينية. (2011). ***حقوق الملاحة الفلسطينية***. رام الله: معهد الدراسات الفلسطينية.

معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية. (2014). ***قراءة في حقوق الملاحة الفلسطينية الميناء والمطار***. رام الله: معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية.

ميخال فيسبرود. (2014). **النظام الدفاعي الجوي**. *كلكليست – مجلة اقتصادية* .

نيامين نتنياهو. (2009). ***خطاب سياسي*** . حيفا: جامعة بار أيلان.

هلال. (2011). ***غور الاردن في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية*** . حيفا: جامعة حيفا .

هيرمن توافي. (2009). ***هل الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟*** تل ابيب: مركز تامي شتاينتس.

يسرائيل طال. (1996). ***يسرائيل طال، الأمن القومي: قلة مقابل كثرة، [بيطحون ليئومي: معطيم مول ربيم]***. تل ابيب: دفير.

يوسي كورفيسر. (2010). ***الأمن كرد على شبكة التهديدات على إسرائيل*** . القدس: مركز القدس.

يوفال شتاينتس. (2005). ***حدود قابلة للدفاع – شرط اساسي لامن اسرائيل***. القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور.

الملاحق

شكل رقم (1)

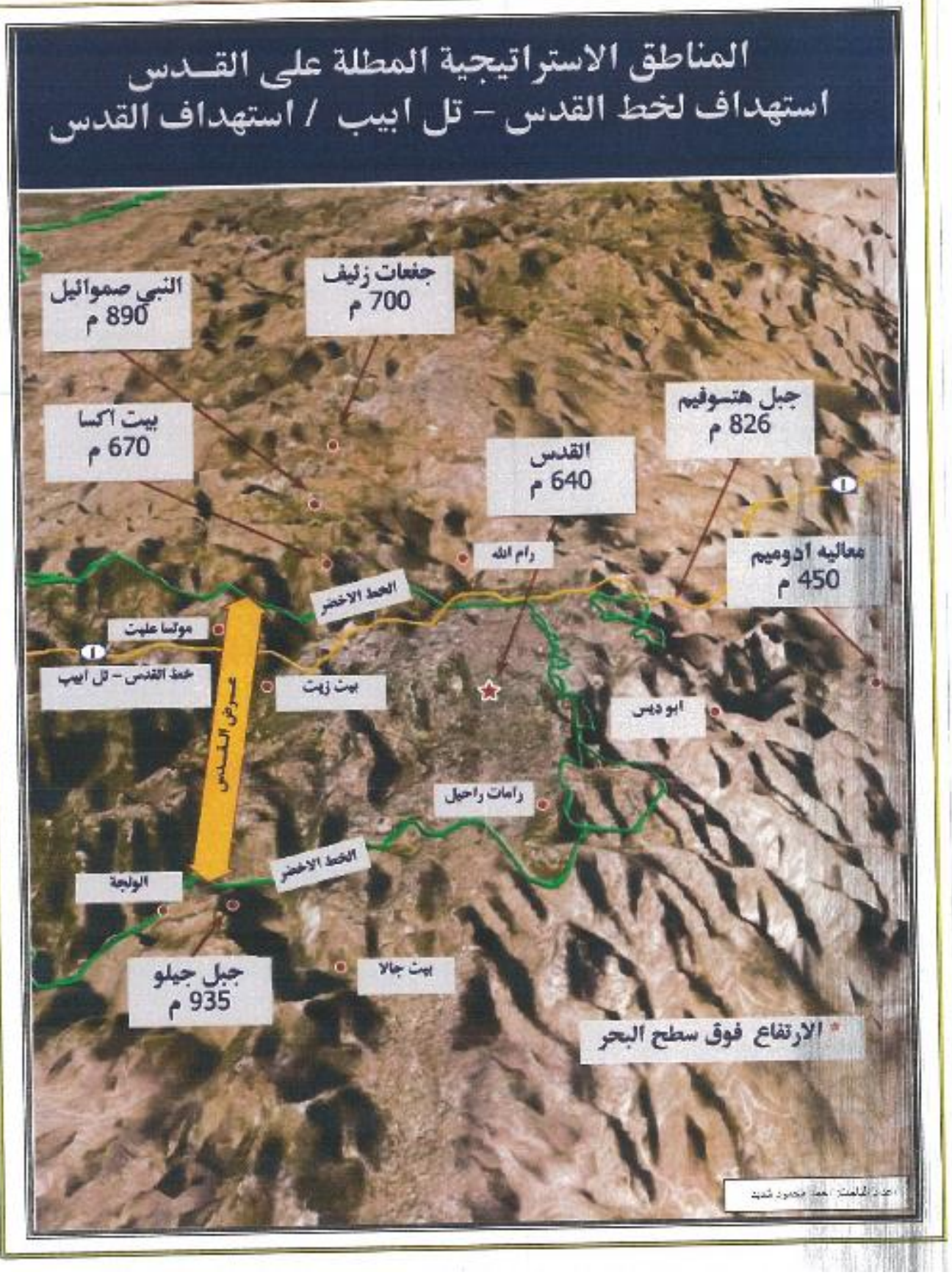
المناطق الاستراتيجية المطلة على القـدس
استهداف لخط القدس – تل ابيب / استهداف القدس
النبي صموائيل
890 م
جفعات زئيف
700 م
بيت اكسا
670 م
القدس
640 م
جبل هتسوفيم
826 م
معاليه أدوميم
450 م
رام الله
الخط الاخضر
موتسا عليت
خط القدس – تل ابيب
بيت زيت
عرض القدس
ابو ديس
رامات راحيل
الخط الاخضر
الولجة
جبل جيلو
935 م
بيت جالا
* الارتفاع فوق سطح البحر

شكل رقم (2)

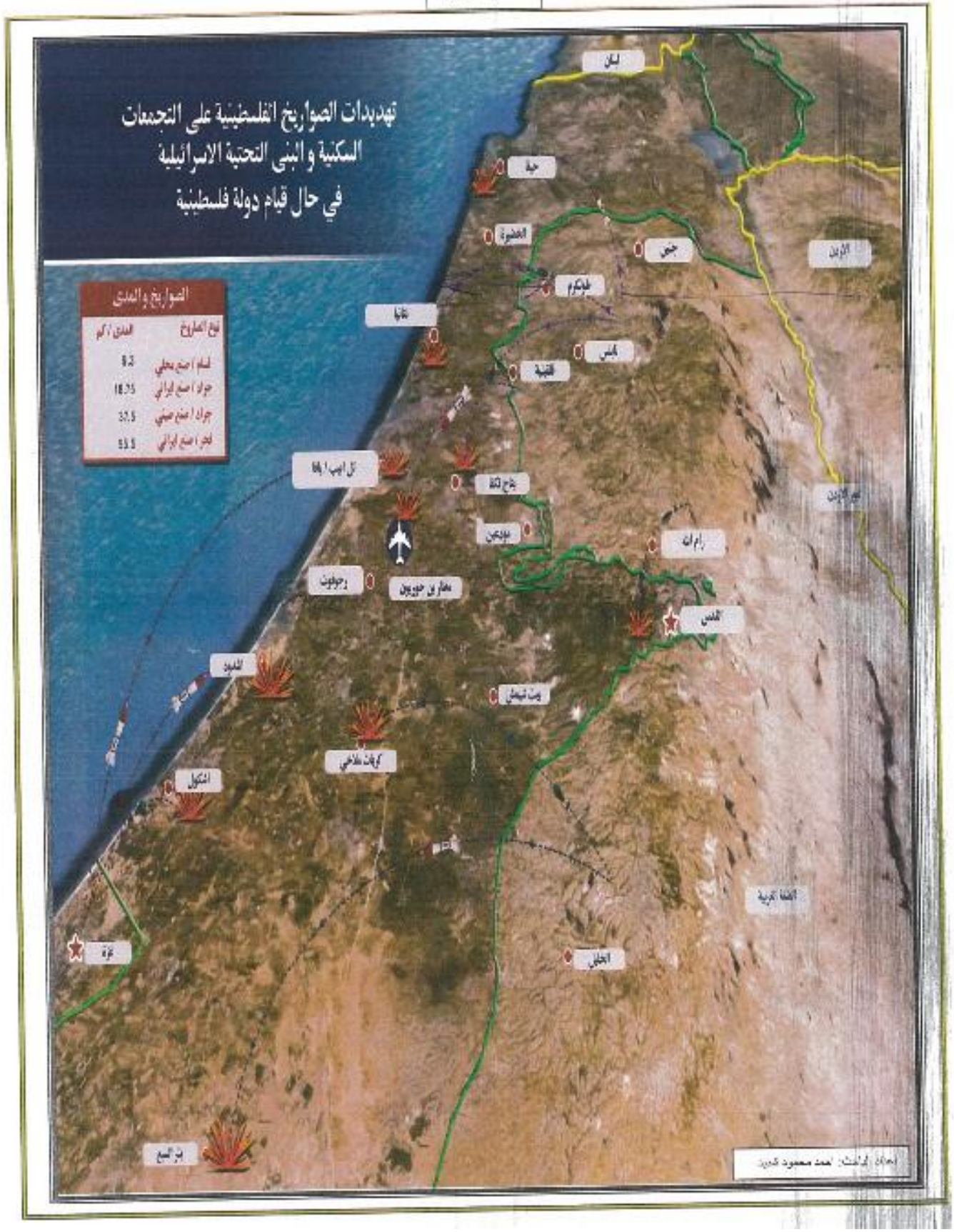
تهديدات الصواريخ الفلسطينية على التجمعات
السكنية والبنى التحتية الإسرائيلية
في حال قيام دولة فلسطينية
الصواريخ والمدى
نوع الصاروخ
المدى / كم
قسام 3 صنع محلي
9.5
جراد 1 صنع إيراني
18.75
جراد 1 صنع صيني
37.5
فجر 5 صنع إيراني
93.5
لبنان
حيفا
الضفة
جنين
الأردن
طولكرم
نابلس
القدس
غزة
الخليل
الضفة الغربية

شكل رقم (3)

تهديدات الصواريخ الفلسطينية على التجمعات السكنية و البنى التحتية الإسرائيلية (الوضع الحالي)
الصواريخ و المدى
نوع الصاروخ
المدى / كم
قسام / صنع محلي
9.3
جواد / صنع ايراني
18.75
جراد / صنع صيني
37.5
فجر / صنع ايراني
55.5
نتانيا
تل ابيب / يافا
رحوفوت
مطار بن جوريون
اشدود
كريات ملاخي
اشكول
غزة
بئر السبع

شكل رقم (4)

الاهداف الاسرائيلية امام التفوق الجغرافي و الطبوغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية
* السهل الساحلي الذي يضم 70% من سكان اسرائيل و 80 % من الصناعات الاسرائيلية
لبنان
حيفا
60 كم - عمق الخرق بين السواحل و غور الاردن
الخط الاخضر
جنين
طولكرم
نابلس
الخضيرة
قلقيلية
الضفة الغربية
كفار سابا
رعنان
كفر قاسم
هشارون
رأسم العين
جلعات شموائيل
كفار سابا
جفعتايم
الحاد
كريات اونو
رمات جان
تل ابيب
شوحم
حولون
معطار بن غوريون
رمات جان
بيت يعام
بيت دجنا
بن شيمن
اللد
ريشون لتسيون
مودعين
الرملة
تسئيمونا

95

شكل رقم (5)

خط الدفاع الامامي لاسرائيل : غور الاردن و السفوح الشرقية لجبال الضفة

شكل رقم (6)

الضربات الجوية على اسرائيل
فقدان وقت الرد لاسقاط طائرة معادية
لبنان
حيفا
الاردن
طائرة حربية تستطيع قطع البلاد خلال اقل من 4 دقائق
الخضيرة
طولكرم
نابلس
تل ابيب
القنيطرة
بئر السبع
مطار اللد
تل ابيب / يافا
3 دقائق
روحوفوت
اشدود
مناطق غربية
ديمونا
من اجل صد هجوم جوي على اسرائيل يجب اسقاط الطائرة المعادية قبل وصولها التجمعات السكنية ب 11 ثانية ، وذلك من اجل ضمان عدم سقوط الطائرة بداخلها قبل التجمعات السكنية
وقت اقلاع طائرة الاعتراض لتشكيس الطائرة معادية هو 3 دقائق ، كم يجب اضافة وقت 1001 اقلاع طيار للطائرة ، للرد .

فهرس المحتويات

إقرار: .....أ

شكر و تقدير .....ب

التعريف بالمفاهيم والمصطلحات: ..... ج

الملخص.....ه

Abstract.....و

الفصل الاول: خلفية الدراسة 1

1.1المقدمة:.....1

1.2 مبررات الدراسة:.....2

1.3 أهداف الدراسة: 3

1.4 أهمية الدراسة:.....3

1.5 مشكلة الدراسة:.....4

1.6 أسئلة الدراسة: 4

1.7 فرضيات الدراسة: 5

1.8 منهجية الدراسة:.....5

1.9حدود الدراسة: 6

1.10 الاطار النظري – أقسام الدراسة:.....6

* الاطار النظري :.....6

* أقسام الدراسة :.....8

1.11 الدراسات السابقة:.....9

1.12 التعليق على الدراسات السابقة: 10

الفصل الثاني : الضفة الغربية – السلسلة الجبلية وأهميتها الأمنية:.....12

2.1 نظرية الأمن القومي الإسرائيلي :-.....17

2.2 البعد الزماني والمكاني للأمن الإسرائيلي: 21

2.3 تحديات الأمن القومي الإسرائيلي :-.....24

الفصل الثالث : غور الأردن وأهميته الدفاعية. 38
3.1 غور الأردن وأهميته الدفاعية : 39
3.2 الاستيطان بالاغوار : 43
3.3 سياسة اسرائيل الأمنية تجاه منطقة الاغوار : 49
3.4 الموقف الفلسطيني تجاه منطقة الاغوار : 52
5.3 غور الاردن بالمنظور الاقتصادي : – 54
6.3 الموقف والرؤيا الأمريكية للحل في منطقة الاغوار : 57
3.7 النظريه الأمنية الإسرائيليه ومبدأ الحدود القابله للدفاع : 60

الفصل الرابع: 62
4.1 المجال الجوي المشترك بسيطرة إسرائيلية: 65
4.2 وظيفة الأجهزة المضادة للطائرات: 67
4.3 الدفاع عن مطار بن غوريون : 68
4.4 مطارات فلسطينية: 71
4.5 السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي: 74
4.6 الموقف الفلسطيني : 76
4.7 الحل العسكري : 77
اولا – نظام القبة الحديدية: 77

الخاتمة: 83
التوصيات : 87
المراجع والمصادر : 88
الملاحق 91
فهرس المحتويات 98
جدول الرسوم والأشكال : 100

جدول الرسوم والأشكال :

(الرقم)	(عنوان الرسم / الشكل)	(الصفحة)
الشكل (1)	مطار بن غوريون	92
الشكل (2)	السهل الساحلي و المنشات الحيوية في إسرائيل	93
الشكل (3)	غور الأردن والسفوح الشرقيه لجبال الضفه	94
الشكل (4)	أجواء الضفة الغربية	9
الشكل (5)	سلسلة جبال الضفة الغربية	96
الشكل (6)	الحدود الفلسطينية الأردنية	97